

نيقولا ريشر

جالينوس والقياس

ترجمة ودراسة وتعليق
الدكتور إسماعيل عبد العزيز

١٩٩١

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهراني - العقالة
تليفون: ٩٠٤٦٩٦ - القاهرة

١٧٧
ر ن ج

٤

نيقولا ريسير

جالينوس والقياس

ترجمة ودراسة وتعليق

د. اسماعيل محمد الفريز

كلية الآداب

جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٩٩١

* دار الثقافة للنشر والتوزيع *

٢ شارع سيف الدين المهراني - المنجالة

ت: ١٠٤٩٦ - القاهرة

فارس العجمي

هذه ترجمة لكتاب : —

NICHOLAS RESCHER

GALEN

AND THE SYLLOGISM

UNIVERSITY OF PITTSBURGH

PRESS

الاهداء

الى كل نفس تواقفة الى المعرفة ..

اسماعيل عبد العزيز

مقدمة المترجم

على الرغم من الاهتمام الشديد بالكتابات الطبية لجالينوس ،
إلا أن الجهد الأكبر للباحثين العرب كان لاختبار أعماله المنطقية .
وذلك بمد أن عمل حنين ومعاونوه على جعل كتابات جالينوس
مناحة في العربية .

وإذا كان من المسلم به أن الكتابات المنطقية لجالينوس كانت
متوافرة للأجيال الأولى من المنطقة العرب ، فإن السؤال الذي
يبقى هو : هل لعبت هذه الكتابات دوراً هاماً في التقليد اللاحق ؟
والاجابة هنا بالطبع هي أن هذه الكتابات قد لعبت بالفعل
دوراً هاماً ، ولكن بشكل نقدي(1) . ولعل ذلك يتضح بالرجوع
إلى تطور المنطق العربي .

فلقد كان دور جالينوس في هذه السلسلة من التطورات التي
مر بها المنطق العربي دوراً هاماً ومحورياً بشكل حاسم حيث
أن انصراف جالينوس عن أرسطو كان معروفاً ومناقشاً من جانب
الباحثين العرب وخاصة الذين أرادوا أن يتخلصوا من أحد جوانب

(1) Rescher, N, GALEN and the Syllogism, university of
pittsburgh Press, 1966, P, 6 .

أرسطو في الفلسفة ، والبحث عن كتابات جالينوس لتأييد ذلك (٢) .

وبالنظر الى أعمال جالينوس الفلسفية ، وبشكل خاص المنطقية نجد أن مدرسة بغداد كانت مدركة تماماً انصراف جالينوس عن أرسطو ، ولهذا عملت هذه المدرسة على تدعيم المذهب الأرسطي الأكثر صرامة الخاص بالأسكندر الأفروديس وذلك بمناصرة نقده لجالينوس . . . ولعل هذا ما تنبه اليه ابن ميمون في معرض شرحه الكبير على التخطيلات الأولى حيث يرى أن الفارابي قدم نقداً شاملاً لآراء جالينوس حول القضايا الموجهة والأقيسة الموجهة (٣) .

كما كانت مناقشات الفارابي النقدية لآراء جالينوس المنطقية عدائية بشكل خاص . ولهذا فإن العديد من الكتيبات ، والأبحاث المنطقية العربية وبشكل خاص معظم التي أنتجت تحت تأثير مدرسة بغداد كانت تمر على الشكل الرابع من القياس من الكرام (٤) .

كما تحالف الفلاسفة الأسيان أنفسهم مع المذهب الأرسطي المؤلف بشكل كبير للفارابي . ولهذا السبب عادوا تجديدات ابن سينا التي انصرف بها عن أرسطو . فيصف ابن رشد كتاب « القيانون في الطب » لابن سينا بأنه « مقالة ضعيفة » .

(2) Ibid, P, 7 .

(3) Ibid, P, 8 .

(4) Ibid, P, 9 .

وإذا كان الفلاسفة الأسيبان قد عادوا انحراف ابن سينا عن أرسطو ، فإنهم كانوا أيضاً معارضين لجالينوس في الفلسفة .
إذا فلم يكن مصادفة أن كثيراً من سلسلة أعمال الاسكندر الافروديس لتفنيد جالينوس في نقاط فلسفية مختلفة قد ظلت باقية في الترجمات العربية في المكتبة الأسيبانية .

كما التزم خصوم ابن سينا المتأخرون بالعمل بشكل حبير وفقاً للأفكار الأرسطية المعروفة بشكل عام . والمعادية لنقد جالينوس لأرسطو . بينما مال أتباع ابن سينا المتأخرون إلى تجاوز أستاذهم للمواقف الأرسطية المتنازع فيها بشكل تقليدي ، ولهذا فإن الآراء التي تغلغت في المنطق العربي من الرواقيين أو جالينوس كانت محفوظة أحياناً بفضل هؤلاء الأتباع لابن سينا .

لذا فإن انحراف جالينوس عن أرسطو قد أفاد في أنه لعب دوراً هاماً ومحورياً بالفعل في تطوير الدراسات المنطقية في العالم العربي . ولعل ذلك ما سوف يتضح من خلال حديثنا عن مشكلة الشكل الرابع .

مشكلة الشكل الرابع :

من بين المسائل المنطقية التي ارتبطت باسم جالينوس في تاريخ الفكر المنطقي مشكلة الشكل الرابع . تلك المشكلة التي احتلت مساحة كبيرة من الأبحاث المنطقية نظراً لما استقطبته من اهتمام الباحثين الذين كتبوا فيها من البحوث والمقالات ما تناول هذه المشكلة حتى لم يكذب يبقى منه زيادة لمستزيد .

ومع ذلك فإنه مع استمرار وجود صوت معارض أو مشكك بين
الحين والآخر فإن الحاجة تدعو إلى وجوب الشروع في المشكلة
من جديد •

فالدراصة الجادة والتحليل العلمى الدقيق لطرق القياس
يثبتان أن الخلاف حول الشكل الرابع يمد أعرب خلاف فى تاريخ
المنطق • وخلال هذا كان لذلك الشكل من النجاح حيناً والاختفاق
حيناً ، حيث لقي هذا الشكل من المناطقة كثيراً من الهجوم والدفاع ،
فهو لا يكاد يظهر فى كتب المنطق اطلاقاً قبل بداية القرن
الثامن عشر ولا يزال يتنكر له كثيرون من علماء المنطق المحدثين •
فيقول Bowen « ان ما يسمى بالشكل الرابع ان هو الا الشكل
الأول وقد عكس حدا نتيجته • أى أننا لا نستدل على النتيجة
حقيقة من الشكل الرابع ، بل نستدل عليها من الشكل الأول ، ثم
اذا دعست الحال عدنا الى عكس نتيجة هذا الشكل الأول » •

كما يفيض جوزيف فى هجومه على الشكل الرابع فيقول « ان
نظرية القياس قد أصابها كثير من الفساد باضافة الشكل الرابع » (٥)
ولهذا نادى جوزيف بضرورة عدم وجود شكل زابع ، لأننا لو
نجمله شكلاً مستقلاً يصبح المفهوم أن التمييز بين الحد الأكبر
والحد الأصغر لا يكون الا على أساس وضعها فى النتيجة ، وليس
فى طبيعتهما ما يجعل الأكبر أكبر والأصغر أصغر (٦) •

(5) Joseph H, W, B, An Intriduction to Logic, Clarendon
press, oxford, 1906, P, 330 - 331

(6) Ibid .

وبرغم هذا يعود جوزيف ليقول « انه نظراً لما جرى عليه العرف من تدريسه قرونا عدة ضمن « أشكال القياس وضروبه » أصبح لزاماً علينا ألا ننكره انكاراً تاماً . حرصاً على تاريخ المنطق ، على الرغم من معرفتنا بالأسباب الخاطئة لوجوده » (٧) .

كما نظر جونسون Johnson للشكل الرابع باعتباره لا يمثل عمليات حقيقية من التفكير (٨) . كما صرح جاكوب ماريتان بأنه عنى الرغم من أن الشكل الرابع يكون ممكناً من الناحية اللغوية ، إلا أنه ليس شكلاً منطقياً متميزاً . ولهذا فإنه يرفض الشكل الرابع ويعتبره فقط شكلاً أول غير مباشر (٩) . وإلى مثل هذا الرأي ذهب كثير من المناطقة الذين وقفوا في وجه هذا الشكل ، وأطلقوا عليه الشكل الملقى (١٠) .

وإذا كانت انتقادات معظم هؤلاء المناطقة قد انصبت على أساس بعمد هذا الشكل عن الطبع ، وزيادة الكلفة في بيان قياسيته (١١) . إلا أن الشكل الرابع لم يعدم من يدافع عنه من بين المناطقة ، أو على الأقل من يبرر صحته ، ومن بين الذين دافعوا عن هذا الشكل كينز الذي كان له في الشكل الرابع

(7) Ibid, P, 262 .

(8) Johnson W, E., Logic, 11, Cambridge, 1921, P, 88 ,

(9) Jacques Maritain An Introduction to Logic, New york, 1937, P, 187 .

(١٠) د. محمد مهران ، مدخل الى المنطق الصوري ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤٧ .

(١١) الساوى ، البصائر النصيرية ، تحقيق الشيخ الامام محمد عبده ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٨٢ .

رأى مختلف ، فيذهب الى أن الشكل الأول لا يكفى عوضا عن الشكل الرابع . فالتمييز بين الأشكال طبقا لموضع الحد الأكبر والحد الأصغر في المقدمتين يؤدي بالضرورة الى ظهور الشكل الرابع ، وانه لا يمكننا معالجة القياس بصورة كاملة الا اذا سلمنا بضروب ذلك الشكل (١٢) .

كما يستمر كينز في دفاعه عن الشكل الرابع فيقول ايضا : « نعم ان القياس من الشكل الرابع قلما يرد فعلا في تدليلاتنا لكن ذلك لا يبرر لنا حذفه ، اذ يستحيل علينا في الواقع أن نعالج القياس معالجة علمية شاملة دون أن نعترف بضروب الشكل الرابع على نحو ما . . . فهو قياس ينتهي الى نتائج يستحيل استنباطها مباشرة من نفس المقدمات في أي شكل آخر .

ولهذا فإنه - وان كان نادر الاستعمال بالفعل - الا أن الاستدلال منه قد يجيء أحيانا بصورة طبيعية » (١٣) .

ودما سبق نجد أن الخلاف يتمثل في التساؤلات التالية ؟ هل يمكن النظر الى الشكل الرابع كشكل مستقل ومختلف عن الشكل الأول ؟ أم أنه مجرد شكل أول ولكن غير مباشر ؟ ونتيجة لتلك التساؤلات احتل الشكل الرابع مساحة كبيرة .

(12) Keynes, J, N, Studies and Exercises In Formal Logic, Macmillan and Co, London, 1906, PP, 327 - 329 .

(13) Ibid, P, 229 .

الاهتمام في مضمار الدراسات المنطقية . فاهتم به عدد غير قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الشكل بالدراسة والتحليل من أجل الوقوف على حقيقته . وممدى معرفة أرسطو به .

(١) نظرية القياس الأرسطية والشكل الرابع :

وعلى الرغم من الانطباعات السطحية التي يقابلها الباحث وهو بمدد دراسته لمشكلة الشكل الرابع ، فإنه لمن الانصاف انقول ان السؤال الخاص بالمبدأ الذي على أساسه تتميز الأشكال الأرسطية الثلاثة إنما يعد من أكثر الأسئلة صعوبة ، مما يمكن أن يقابله مفسر المنطق الأرسطي(١٤) . ذلك أن أرسطو في رأى معظم الباحثين لم يذكر سوى الأشكال الثلاثة الأولى . وبالتالي فإنه لم يتحدث عن شكل رابع ينضاف إليها(١٥) . ولهذا نجد من ينسبون هذا الشكل الى جالينوس ، ويطلقون عليه « الشكل الجالينوس »(١٦) تمييزا له عن أشكال أرسطو الثلاثة .

الا أن هناك من يرى أنه اذا كان أرسطو قد أغفل الشكل الرابع في بعض المواضع من كتاب التحليلات الأولى ، فإنه

(14) Rescher, N, Op, Cit, P, 22 .

(١٥) انظر :

‘ Daniel D, Merrill, Reduction to the Fourth Figure, Mind, Vol, 74, 1965, P, 66 .

(16) Coffy, P, The Science of Logic, Vol, 1, edited by, Peter Smith, New york, 1938, P, 319 .

وانظر أيضا : د. محمد مهران ، مدخل الى المنطق الصوري ، ص ٢٤٦ .

قدم في فصل لاحق برهانا يستخدم فيه قياسا من الشكل الرابع . حيث أنه قد ذكر ثلاثة أقيسة من الشكل الرابع في مطلع المقالة الثانية من التحليلات الأولى (١٧) ، ولهذا انتهوا الى أن أرسطو قد عرف ثلاثة ضروب من الشكل الرابع وهى :
 Camenes , Bramantip , Dimaris
 نتيجة بعض ضروب الشكل الأول وهى : Barbara , Darii , Celarent .
 ومعنى هذا أن أرسطو عرف ضروب الشكل الرابع ، وأنه ينبغي توكيد ذلك حين نعارض الرأي الذى ذهب اليه بعض الفلاسفة الذين قالوا عنه أنه رفض هذه الضروب اذ أن في رفضها خطأ منطقيا لا نستطيع أن ننسبه الى أرسطو ، وان كان خطأ أرسطو الوحيد هو اهماله هذه الضروب في قسمته المنهجية للأقيسة (١٨) . اذ من الممكن أن يكون الأساس الذى اعتمد عليه أرسطو في التمييز بين الأشكال القياسية قائما على مدى اتساع الحدود المتضمنة في القياس ، وليس على أساس موقعهم النصوري في القياس (١٩) . وهذا يبدو متوافقا مع القول بأشكال ثلاثة : غفى الشكل الأول يشغل

(١٧) انظر : أرسطو ، منطق ارسطو ، ج ١ ، تحقيق د. عبد الرحمن بدوى ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ج ١ ، ١٩٨٠ .

وانظر ايضا : لوكاشيفنثس ، نظرية القياس الارسطية ، ترجمة د. عبد الحميد صبره ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦١ م .
 (١٨) المرجع السابق .

(19) Bochenski, I, M, Ancient Formal Logic, North - Holland Publishing Company Amsterdam, 1957, P, 45, 46 .

Lynn E, Rose, Aristotle's Syllogistic and the Fourth Figure. Mind, Vol, 74, (1965), PP, 382 - 284 .

الحد الأوسط المكان الأوسط في ترتيب أزواج التصورات ، في حين
يشغل المكان الأعلى في الشكل الثاني ، والأدنى في الشكل الثالث(*) .
وهذا ما نجده عند نييل(٢٠) وبشكل متطور عند روس(٢١)
، Ross

فطبقا لهذه الطريقة يكون لدينا ثلاثة أشكال حسبما يكون
الحد الأوسط على النحو التالي(٢٢) :

١ - أن يكون أصغر في الاتساع من أحد الطرفين وأكبر
من الآخر وهذا هو الشكل الأول الذي تكون صورته (ك و ص) .
٢ - أن يكون أكبر من الطرفين . وهذا هو الشكل الثاني
وصورته (و ك ص) .

٣ - أن يكون أصغر من الطرفين . وهذا هو الشكل الثالث
وصورته (ك ص و) .

(*) الكسندر ماكوفلسكى ، تاريخ علم المنطق ، ترجمة نديم
علاء الدين ، وإبراهيم فتحى ، دار الفارابي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ،
١٩٨٧ ، ص ١٣٧ .

(20) Kneale, W, The Development of logic, Clarendon press
Oxford, 1984, PP, 71 - 72 .

(21) Lynn E, Rose, Op, Cit, PP, 382 - 389 .

وانظر أيضا :

Rescher, N, Op, Cit, P, 26 .

(22) Ibid, P, 22 , 23 .

وانظر أيضا : روبر بلانشى ، المنطق وتاريخه ، ترجمة د. خليل
احمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - لبنان ،
ص ٧٠ .

وبناء على هذه الوجهة من النظر يكون لدينا فقط ثلاثة أشكال ممكنة ، ولا يوجد سؤال عن شكل رابع .

ويمكن القول ان هذا الافتراض مقبول الى حد ما ، خاصة وأن بناء الموضوع بهذه الصورة كان منسوبا لأرسطو من الناحية التاريخية ، كما اعتقد في صحته معظم المدرسين في العصور الوسطى ، ومن جانب معظم المناطقة التوماويين المحدثين والكثير من المناطقة الألمان في أواخر القرن التاسع عشر . ومن جانب المناطقة الانجليز بشكل خاص (٢٣) .

الا أن بوثنسكى سرعان ما يعود ويقرر أنه ربما يكون أرسطو قد وضع ضروب الشكل الرابع في رحلة متأخرة على تدوين العرض المنهجي . ورجته في ذلك أن هناك أمورا أخرى كثيرة في التحليلات الأولى توحى بأن محتويات ذلك الكتاب كانت تزداد أثناء تأليفه ، وأنه لم يكن لدى أرسطو متسع من الوقت لكي يرتب فيه كل مكتشفاته الجديدة . فترك تنمة عمله المنطقي الى تلميذه ثاوفراسطوس الذي أوجد لضروب الشكل الرابع مكاناً بين ضروب الشكل الأول (٢٤) . وذلك بادخال تغيير بسيط في تعريف أرسطو للشكل الأول . فبدلاً من القول ان الشكل الأول يكون فيه الحد الأوسط موضوعاً للأكبر ومحمولاً للأصغر . وهو قول أرسطو . فان ثاوفراسطوس قال على سبيل التعميم « ان الشكل

(23) Rescher, Op, Cit, P, 23 .

(٢٤) لوكاشيفتش ، نظرية القياس الارسطية ، ترجمة د. عبد الحميد صبره ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦١ م ، ص ٤٣ .

الأول يكون فيه الأوسط موضوعاً في واحدة من المقدهتين ومحمولاً في الأخرى (٢٥) . كما كرر الاسكندر نفس هذا التعريف الذي ربما أخذه عن ثاوفراسطوس . وكذلك فعل أيضاً اديموس . وكانوا يسمون هذه الضروب بالضروب غير المباشرة (٢٦) . وان كان هذا يدل على أنهم لم يعترفوا بوجود شكل رابع ، وان كانوا قد اعترفوا بإمكان استنتاجه بطريقة غير مباشرة من الشكل الأول . ولهذا اعترف ثاوفراسطوس بوجود ضروب غير مباشرة بوصفها ضروباً ملحقه بالشكل الأول (٢٧) . ثم جاء جالينوس وقال انها تؤلف شكلاً مستقلاً وذلك بأن جعل الضروب غير المباشرة للشكل الأول شكلاً مستقلاً (٢٨) . ولهذا قال ان جالينوس هو أول من فكر في جعل هذه الضروب مكرنة لشكل مستقل . وان كانت هذه الفكرة قد هاجمها جميع المناطق في العصور الوسطى ، ولم تبدأ تظهر بشيء من التأييد الا في عصر النهضة (٢٩) . وقد كان ذلك من شأنه أن يقدم صورة مشوهة للطابع الحقيقي للتفكير ، اذ ينظر الى القياس نظرية خارجية آلية صرفة . ولهذا أثبت معظم مناطق العصر الحديث ، وفي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٤٢ ، ٤٤ .

(26) Paul Henle, On The Fourth Figure of the Syllogism, Philosophy of Science, Vol, 16 (1949), P, 101 .

(٢٧) د. عبد الرحمن بدوي ، المنطق الصوري والرياضي ، وكالة

المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ م ، ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .

وانظر أيضاً : د. جميل صليبا ، المنطق ، منشورات عويدات ،

بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م ، ص ٤٤ .

(28) Paul Henle, Op, Cit, P, 94 .

(٢٩) د. عبد الرحمن بدوي ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

بوجه خاص ، أنه لا وجود لهذا الشكل في طبيعة البرهنة
القياسية نفسها ، وعلى رأس هؤلاء ، جميعاً لاشئيه الذي يقول
انه ليس ثمة مبدأ رابع ولا شكل رابع ، بل كل ما هنالك
ضروب غير مباشرة تستخلص من الشكل الأول . ولعمل ذلك هو
نفس ما انتهى اليه جيلو أيضاً (٣٠) .

ويعنى هذا أن نقضة الخلاف حول الشكل الرابع قد
ارتبطت أساساً بالكتاب الذين اعتقدوا أن هذا الشكل لا يمثل عمليات
حقيقية من التفكير . لذا فإن السؤال عن صورة التفكير الحقيقية
هو بالتأكيد المشكلة الحقيقية .

من هنا فإن الخطوة الأولى هي أن نرى هل حقاً ضروب
الشكل الرابع مجرد ضروب غير مباشرة من الشكل الأول ؟

وبالنظر للتخطيط العام للشكل الرابع في المفهوم الحديث
فإنه يكون على النحو التالي :

ك و

و ص

ص ك

ولجعل نتيجة هذا القياس شرعية هناك طريقتان من العمل (٣١) :

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(31) Paul Henle, Op, Cit, P, 101 .

(أ) أما بتبديل وضع المقدمات ومعالجة الحد الأصغر
تأكبر والأكبر كأصغر ، ثم عكس النتيجة . وهذه المعالجة يمكننا
الإشارة إليها بوصفها معالجة تخص قياس الشكل الأول .

(ب) أما الطريقة الثانية فتتمثل في ترك المقدمات على حالها ،
ونكتفى فقط بعكسها . وهذه الطريقة الأخيرة تشبه الطريقة
المستخدمة في الرد للشكل الثانى والثالث . وبسبب هذا التشابه
فإننا سننظر لهذه المعالجة على أنها تخص الشكل الرابع .

وإذا كان كلا من المعالجتين ، سواء معالجة الشكل الأول ،
ومعالجة الشكل الرابع ، تجريان من خلال الشكل الأول إلا أن الأولى
تكون بعكس النتيجة دون المقدمات ، في حين تكون الثانية بعكس
المقدمات دون النتيجة .

ولو أننا نظرنا الى الضروب البسيطة من الشكل الرابع ،
فإنه يظهر لنا أن ثلاثة ضروب صحيحة منها تكون سهلة الرد
بمعالجة الشكل الأول وحدها ، وهذه الضروب هي :
• *Bramantip* , *Dimaris* , *Camenes* .

فهذه الضروب الثلاثة تترد للشكل الأول بتبديل وضع المقدمات
ثم عكس النتيجة . فنحصل بذلك على الشكل الأول (٣٢) .

أما الضريان *Fesapo* , *Fresison* فيردان للشكل الأول من
خلال المعالجة التي تخص الشكل الرابع والتي نكتفى فيها بعكس
المقدمات دون النتيجة .

لذا فإنه إذا كانت كل الضروب الصحيحة للشكل الرابع يمكن ردها بالمعالجة التي تخص الشكل الأول . فأننا في هذه الحالة ، ننظر إليها ببساطة على أنها أقيسة شكل أول مع عكس النتائج . وبالتالي لن يوجد مبرر لبيانها أكثر من مجرد بيان أن نتائج بعض الأشكال الأخرى تكون قابلة للتحويل . ولكن مادام لا يمكننا رد بعض الضروب الصحيحة للشكل الرابع بظرق الشكل الأول فإن هذا يؤكد على ضرورة وجود شكل رابع مستقل ومختلف عن الشكل الأول (٣٣) .

(ب) جالينوس والشكل الرابع :

وعلى الرغم من الغموض الشديد الذي بقي في تصورنا عن أصل الشكل الرابع للقياس . فإن الاستسلام للرأي المتنازع بأنه ليست هناك صلة لجالينوس بهذا الشكل . إنما يكون بالتأكيد غير صحيح . فقبول هذا الرأي سرعان ما ينهار عندما ننظر للمسألة على ضوء المواد ذات الصلة الوثيقة بالموضوع والتي قدمت من قبل المصادر العربية .

لذا فإن مؤلف هذا الكتاب ينبغي من ورائه رد الاعتبار لدور جالينوس البارز في بداية ذلك الاكتشاف المنطقي للشكل الرابع لقياس (٣٤) . ذلك الشكل الذي اختلفت حوله الآراء بصورة لا تكاد نجد لها بصدد أية مسألة منطقية أخرى .

(33) Ibid, P, 101 .

(34) Rescher, Op, Cit, P, 1 .

فاذا كانت التعاليم القديمة التي ترجع لعصور النهضة في أوروبا
ترجع لجالينوس ابتكار الشكل الرابع ، فان معظم المراجع
الحديثة تقريبا تشكك في هذه المسألة . ولهذا يرى هينريش ثولتس
ان الشكل الرابع قد نسب بطريق الخطأ الى جالينوس (٣٥) .
ولعل هذا هو أيضا نفس ما انتهى اليه بوشنسكى (٣٦) متابعاً
في ذلك لوكاشيفتش الذي يرى « أن الشكل الرابع من القياس قد
ابتكره شخص آخر ، وأنه يحتمل أن يكون ذلك قد حدث في وقت
متأخر ، وربما لم يكن حدوثه قبل القرن السادس الميلادى
ولاشك في أن ذلك العالم المجهول قد نما الى علمه شيء عن
أشكال جالينوس الأربعة . ولكنه اما لم يفهمها ، أو لم يطلع
على نص جالينوس . ولأنه كان يعارض أرسطو والمدرسة المشائية
كهما ، فقد سارع بانتهاز الفرصة لدعم رأيه بقول عالم
ذائع الصيت » (٣٧) .

كما انتهى ستاكليوم من مناقشته الدقيقة للمسألة بتأكيد جازم
وهو « أن جالينوس لم يعرف الشكل الرابع » (٣٨) . إذ أن من
الحقائق الثابتة ، في نظر دي ريجيك ، أن ضروب الشكل الرابع لم
يأت بها جالينوس (٣٩) .

(35) Ibid, P, 1 .

(٣٦) انظر :

Bochenski, Op, Cit .

(٣٧) لوكاشيفتش ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(38) Stakelum, J, W, « why, Galenian Figure ? », The New
Scholasticism, Vol, 16 (1942), PP, 289 - 296 .

Rescher, Op, Cit, P, 1 .

وانظر أيضا :

(39) Ibid, P, 1 .

الا أن هذا لم يمنع البعض من الخروج على هذه الآراء،
ومن بين هؤلاء سوزان ستينج التي أشارت الى صورة الشكل
الرابع وانتهت الى أنها قدمت من جانب الطبيب المشهور جالينوس (٤٠).
كما انتهى البعض الآخر الى أن الشكل الرابع لم يكن مقررا بشكل
رسمي من جانب أرسطو، بل يرجع أصل اكتشافه الى جالينوس (٤١).

لذا فإن مؤلف الكتاب يورد الدليل على أن الرفض الشائع
لتأليف جالينوس للشكل الرابع أمر غير مبرر .

وإذا كان من المستحيل الحصول على دليل مباشر على ذلك ،
نظرا لأن ما يتوافر لدينا عن جالينوس يعد من الدرجة الثانية (٤٢).
الا أنه من الممكن الاعتماد على نوع من الأدليل المرضي ، وان كان
هو أفضل المتاح خاصة وأنه يقوم على شواهد وثائقية .

فبالرجوع الى ابن رشد فإننا نجده ينسب الشكل الرابع
صرحة الى جالينوس ، حيث ذكره في أكثر من وضع باعتبار
الواضع للشكل الرابع . فاذا كان ابن سينا قد تردد في رد

(40) Stebbing, S, A modern Introduction To logic, Methuen
and Co, L,T,D, London, 1958, P, 85 .

انظر :

(41) Hugues Leblance, An Introduction to Deductive
Logic, 1955, P, 71 .

وانظر أيضا :

James Edwing Creighton, An Introduction To Logic, the
Macmillan Co, London, 1912, P, 130 .

(42) Paul Henle, Op, Cit, P, 95 .

ابتكار الشكل الرابع الى جالينوس حيث يرى أنه اذا صح أن جالينوس هو الذى قال به ، فإنه لم يصنع شيئا أكثر من أنه وضع لهذه الأضرب اسما خاصا . ولم يصلنا من مؤلفاته شئ يوضح موقفه منه ، فالمصادر العربية وحدها هى التى تعزود اليه(*) ، فان ابن رشد كان صريحا فى نسبة هذا الشكل لجالينوس .

فيقول ابن رشد عن جالينوس انه هو الذى جعل للصور الاستدلالية التى من هذا القبيل شكلا قائما بذاته وأسماء الشكل الرابع ، وأحيانا يسمى باسمه فيقال « قياس جالينوس » (***) . وان كان ابن رشد يعتبره شكلا غير طبيعى . ولهذا يقول ابن رشد فى هذا الصدد :

« ان الشكل الرابع الذى يضعه جالينوس ليس بشكل طبيعى » (٤٣) كما يقول أيضا : « ومن هنا يتبين أن الشكل الرابع – الذى بذكره جالينوس – ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع » (٤٤) .

ومعنى هذا أن ابن رشد وان كان قد اعترف بوجود

(*) ابن سينا ، الشفاء ، المنطق ، ٤ – القياس – تحقيق سعيد زايد ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٦٤ م ، ص ١٠ – ١١ .
(**) د. زكى نجيب محمود ، المنطق الوضعى ، ج ١ ، ط ٥ ، مكتبة الأجلو المصرية ، ١٩٧٣ ، ص ٢٨١ .
(٤٣) ابن رشد ، تلخيص كتاب القياس ، تحقيق د. محمد قاسم ، الهيئة العربية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ م ، ص ٧٨ ، ١٧٠ .
(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٧٨ .

الشكل الرابع لجالينوس ، الا أنه نظر الى هذا الشكل - كعادة معظم مناطقة العرب - باعتباره بعيدا عن الطبع (٤٥) .

وبرغم هذا فإنه توجد فقرات عدة في الشرح الأوسد لابن رشد لتتليلات الأولى تتق بجالينوس في تقديم الشكل الرابع . وهذه الفقرات تمدنا بالأساس الذي اعتمد عليه زبرلسه ، أحد الشراح الأرسطالينين المجيدين في أوائل العصر الحديث ، في عمله عن الشكل القياسى الرابع لنشر الشكل انجالينوسى فى المنطق الأوربى (٤٦) .

كما نشر منياس فى تصدير طبعته التى أعدها لكتاب جالينوس « المدخل الى الجدل » قطعة يونانية مجهولة المصدر (ربما فى أواخر القرن السادس) تقرر أن الأضرب التى أضافها ثاوغرستوس واديموس للشكل الأول ، قد حولها بعض العلماء المتأخرين الى شكل رابع جديد ، وتنسب الى جالينوس الأسبقية فى هذا المنحى (٤٧) .

كما عثر كارل برنتل على قطعة يونانية فى عمل منطقى

(٤٥) انظر فى هذا : ابن سينا ، الشفاء ، القياس ، تحقيق سعيد زايد ، المؤسسة المصرية للعلمة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٦٤ م ، ص ص ١٠٦ - ١٠٧ .

وانظر أيضا : الساوى ، البصائر النصرية ، تحقيق الشيخ الامام محمد عبده ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٣١٦ هـ ١٨٩٨ م ، ص ٨٢ .

(46) Rescher, Op, Cit, P, 2 .

(47) Ibid, P, 2 .

للباحث يوانس ايتالوس يقول فيها متهما ان جالينوس عارض
أرسطو بقوله بوجود شكل رابع . وقد كان يريد بذلك أن يظهر
من البراعة ما لم يتوافر للشراح القدماء ، ولكنه قسر كثيرا
دونهم (٤٨) . كما نشره اكسيميليان واليس بحثاً يونانيا مجهولا
(ربما من القرن السادس أو السابع) عن شرح أمونيوس للتحليلات
الأولى ، يقرر أن جالينوس يقول في « كتاب البرهان » ان القياس
له أربعة أشكال (٤٩) .

وبناء على كل ما سبق فان الموقف يكون على النحو التالي :
اما أن جالينوس قد ابتكر بالفعل الشكل الرابع ، واما أنه
لم يبتكره ، وانما نسب اليه بطريق الخطأ . وان كان هذا
الاحتمال الأخير أقل قبولا من الاحتمال الأول ، خاصة وأنه علينا
أن نسأل من جديد عن صاحب هذا الشكل .

وعلى الرغم من وجود صعوبات قليلة في الوصول الى مناقشات
العرب للشكل اربع ، فان الوصول الى تلك التي تربطه بجالينوس
صراحة تكون أصعب :

(ج) ابن الصلاح والشكل الرابع :

وبرغم سوء الظن بتقرير ابن رشد الذي نسب فيه
الشكل الرابع لجالينوس ، فانه يوجد بين أيدينا احدي الوثائق

(48) Ibid, P, 2 .

(49) Ibid, P, 2 .

الخطيرة والمهامة ، وهي « مقالة عن الشكل الرابع للقياس الحملي المنسوب لجالينوس » (٥٠) للطبيب الرياضى ابن الصلاح (١٠٩٠ - ١١٥٣) . وفيها ينسب ابن الصلاح الشكل الرابع لجالينوس . وبذلك يكون ابن الصلاح قد سبق ابن رشد فى القول بأن جالينوس هو مبتكر الشكل الرابع بحوالى أربعين عاماً .

فبالرجوع الى مقالة ابن الصلاح نجده يصدر مناقشته للقياس الخاص بالشكل الرابع ببيان بيئوجرافية موجزة وبرغم قصرها ، الا أنها ذات أهمية كبيرة نظراً لما تتضمنه من حقائق عدة منها :

أن باحثا سريانياً مجهول الاسم ، معاصراً للمكندى (المتوفى عام ٨٧٠) أخبره بأن فى حوزته مقالة لجالينوس فى ترجمة سريانية ناقش فيها الشكل الرابع . كما أن ابن الصلاح نفسه اقتنى ترجمة عربية لمقالة عن الشكل الرابع الجالينوسى بقلم باحث دغموور يسمى « دنحا القس » وهو مصيحي سريانى عاش حوالى عام ٨٠٠ م .

ولاشك أن كل هذه الحقائق سبقت تقرير ابن رشد بحوالى أربعين عاماً .

(٥٠) ابن الصلاح ، « مقالة فى الشكل الرابع من اشكال القياس الحملي » .

ومعنى هذا أن الباحثين العرب كان لديهم بالفعل دليل وثائقي محدد يربط ابتكار الشكل الرابع بجالينوس مستنديين في ذلك انى أن التمييز بين الحد الأكبر والأصغر عند جالينوس انما كان هو المبدأ الأول والأساسى • وهو تمييز يقوم أساساً على دور الحدود في النتيجة • فالحد الأكبر هو ما يكون محمولاً للنتيجة ، والحد الأصغر هو ما يكون موضوعاً لها • وهذا يضمن لنا التمييز بين مقدمة كبرى وصغرى ، ويؤدى في نفس الوقت الى امكانية وجود أربعة أشكال قياسية •

وبناء على هذا الرأى فان الأشكال القياسية الأربعة تكون محتومة من الناحية النظرية ، وهذا يثبت أن أرسطو قد صرف النظر عن الشكل الرابع على أسس غير صورية ، بل لاعتبارات واقعية وهى أنه غير طبيعى • الا أنه مهما تكن عيوب الشكل الرابع الواقعية ، فان الشكل الرابع يوجد بشكل أساسى ، وعلى نحو غير زائد طبقاً لهذا الرأى •

ويمكن القول ان هذه الفكرة الخاصة بالتهيز بين الأشكال القياسية ، انما كانت من الأفكار المعروفة لجالينوس(٥١) ، كما يمكن أن نلتقى بها عند ابن سينا(٥٢) ، وعند كثير من المناطقة العرب من بعده ومنهم ابن رشد • كما كانت مقدمة أيضاً

(51) Rescher, Op, Cit, P, 24 .

(٥٢) ابن سينا ، المشفاء ، المنطق ٤ - القياس ، تحقيق سعيد زايد ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ص ١٠٦ - ١٠٧ .

في أوروبا ابان عصر النهضة ، فكانت معروفة من جانب ارنولد
في منطق بوررويال ، كما كانت مقبولة فيما بعد من جانب ليينتر ،
كما تمسك بها معظم المناطقة المحدثين(٥٣) .

وان كان لوكاشيفتش ورووس يذهبان الى أن هذه الفكرة
نرجع الى أرسطو نفسه من الناحية التاريخية(٥٤) ، فان تفسر
ذلك يتطلب القول ان أرسطو ربما تعرض لخطأ غير مقصود ،
وان ذلك هو ما منعه من ادراك الشكل الرابع الناشئ بشكل
حتمي من تلك الفكرة .

لذا فان أهمية مقالة ابن الصلاح تكمن أساسا في أنها
توضح بشكل مباشر نسبة الشكل الرابع الى جالينوس .

كما تبين المقالة أيضا ، أن ابن الصلاح يعتبر الشكل الرابع
أفضل من الشكلين الثاني والثالث ، ولهذا يقرر بأنه ينبغي أن
يكون الشكل الرابع تاليا للأول ، وأنه أسبقية على الشكلين الثاني
والثالث . وحجته في ذلك هي : أن الشكل الرابع - من جهة -
قسيم الأول ذاته في القسمة بمعنى أنه يشارك الأول في أن الحد

وانظر أيضا : ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، القسم الاول ،
تحقيق د. سليمان دنيا ، دار المعارف ، ١٩٦٠ م ، ص ٤٣٤ - ٤٣٥

(53) Rescher, Op, Cit, P, 24 .

(54) Rose, Aristotle's Syllogistic. P, 23 .

وانظر أيضا :

Ross, Aristotle's Prior and Posterior Analytics, Oxford,
1949, PP, 34 - 35 .

الأوسط موضوع في إحدى المقدمتين ومحمول في الأخرى ، وان كان الأول يفضل عليه في أنه أقرب الى الطابع ، ومستغنى في البيان عنه . أما الشكل الرابع فلا يستغنى عنه في البيان . ولهذا يرى ابن الصلاح ضرورة تقديم الشكل الأول عليه من هذه الجهة (٥٥) .

ومع ذلك فان الشكل الرابع أفضل من الشكل الثانى والثالث ، وذلك من جهة عدد المطالب المنتجة منه بشكل صحيح . نظرا لأن الشكل الرابع ينتج ثلاثة مطالب أساسية هي : السلب الكلى ، والايجاب الجزئى ، والسلب الجزئى . بينما الشكلان الثانى والثالث لا ينتجان الا مطلبين ، بمعنى أن الشكل الثانى لا ينتج الا السلب الكلى ، والسلب الجزئى . كما أن الشكل الثالث لا ينتج الا الايجاب الجزئى والسلب الجزئى . لذا فانه كما أن أرسطو قدم الشكل الأول على هذين الشكلين لانتاجه كل المطالب الأربعة ، فهكذا ينبغي أن يقتدى بأرسطو تقديم الشكل الرابع على الشكلين الثانى والثالث لانتاجه ثلاثة مطالب (٥٦) .

وإذا قيل انه ينبغي أن يؤخر الشكل الرابع عن الشكلين الثانى والثالث بحجة أن الشكل الرابع بعيد عن الطبع الى حد أبعد ، ولهذا السبب يحتاج تصحيح بعض ضروبه الى عكس كلتا المقدمتين ، بينما ليس في هذين الشكلين ما يحتاج الى عكس كلتا

(٥٥) انظر : ابن الصلاح ، المرجع السابق .

(٥٦) المرجع السابق .

المقدمتين (٥٧) ، الا أننا نرى أن كون الشكل الرابع يحتاج الى
عكسين للسرد الى الشكل الأول لا يوجب له التأخر عنهما (أعنى
الثانى والثالث) . وذلك لأن في هذين الشكلين ما يحتاج الى عكسين
ايضا ، كعكس احدى المقدمات علاوة على عكس النتيجة كما
هو الحال في الضرب الثانى من الشكل الثانى ، وهو الضرب
المؤلف من كلية موجبة كبرى ، وكلية سالبة صغرى الذى بعكس
صغراه بعد تبديل المقدمات يحتاج الى عكس النتيجة .

وكذلك الأمر أيضا في الضرب السادس من الشكل الثالث
الذى تكون كبراه جزئية موجبة ، وصغراه كلية موجبة فله يحتاج
الى عكس الكبرى ، وعكس النتيجة أيضا .

كما أن الشكل الرابع يزيد في الأفضلية على الشكلين الثانى
والثالث بشيء خصه ، وذلك أن فى كل واحد من هذين الشكلين
صريا لا يبين انتاجه بالسرد للشكل الأول الا بالخلف ، كما هو
الحال فى الضرب الرابع من الشكل الثانى ، وهو الذى كبراه
كلية موجبة وصغراه جزئية سالبة ، وأيضا فى حالة ضرب من الشكل
الثالث وهو ما تكون فيه كبراه جزئية سالبة ، وصغراه كلية
موجبة .

أما الشكل الرابع فليس فى ضروبه ما يحتاج الى أن يبين
بالخلف ، وكما نعلم فان برهان الخلف أغرب وأبعد عن الطبع

(٥٧) المرجع نفسه .

عن برهان العكس الذى يمكن من خلاله رد الشكل الرابع الى الشكل
الأول (٥٨) .

وإذا قيل ان الشكل الرابع قد يحتاج للرد فى بعض
ضروبه الى ثلاثة عكوس ، أى عكس المقدمات والنتيجة أيضا . وأنه
بهذا يكون من تلك الجهة أدنى درجة من الشكلين الثانى والثالث (٥٩) .
الآن نرى أن هذا غير صحيح بالمرة إذ ليس فى ضروب
الشكل الرابع الصحيحة ما يحتاج الى ثلاثة عكوس اطلاقاً .

وإذا قيل ان هذا الشكل الرابع قد استغنى عنه بالشكل
الأول ، فإننا نقول أيضا ان الشكلين الثانى والثالث قد استغنى
عنهما أيضا بالأول . ولذلك فإنه إذا كان الاستغناء يوجب
الانغناء ، فمن باب أولى أيضا أن ينغى هذين الشكلين (٦٠) .

وإذا كان ابن الصلاح قد أثبت الشكل الرابع ، فإنه اهتم
أيضا باحصاء ضروبه المنتجة . مبيناً أولاً الشروط العامة التى
تنطبق على هذا الشكل ، وعلى بقية الأشكال الثلاثة الأخرى
أيضا ، وهى الشروط العامة المعروفة والمتعلقة بعدم الانتاج
من سالتين ، ولا من جزئيتين ، ولا من صغرى سالبة ، وكبرى
جزئية .

(٥٨) للوقوف على هذا البرهان انظر : د. محمد مهران ،
مدخل الى المنطق الصورى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ م ،
ص ص ٢٥٩ - ٢٦٢ .

(٥٩) ابن الصلاح ، المرجع السابق .

(٦٠) المرجع السابق .

كما يرى ابن الصلاح أن الشكل الرابع يتفق مع الشدال
الأول في شرط واحد خاص وليس عاماً . وهو أنه لا ينبغي
أن تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية (٦١) .

أما الشرط الذي يخص الشكل الرابع وحده فهو أنه لا يجتمع
في ضرب منه أن تكون صفراء جزئية ، وكبراه موجبة كلية .

فتصبح ضروب الشكل الرابع المنتجة بشكل صحيح خمسة
ضروب على النحو التالي :

١- ك م	٢- ك م	٣- ك م	٤- ج م	٥- ك م	س
ك م	ك م	ك م	ك م	ج م	ج م
ج م	ك م	ج م	ج م	ج م	ج م

وعلى الرغم من اعتماد ابن الصلاح على مقالة دنحما القس
الأنه وقف هوقفا مستقلا تجاه عباراته . ولم يتردد في
الاختلاف معه بشكل صريح (٦٢) . ولعل ذلك يتضح من خلال
رغض ابن الصلاح لبعض مزاعم دنحما القس . حيث أن هذا الأخير
نقد زعم صحة الضرب الثاني عشر بالنسبة لأقيية الشكل
الرابع . وهو الضرب المركب من كلية سالبة صغرى ، وجزئية
موجبة كبرى . إلا أن ابن الصلاح لم يتفق معه في الرأي ،
ولهذا استبعد ابن الصلاح هذا الضرب من ضروب الشكل الرابع

(٦١) المرجع نفسه .

(٦٢) المرجع السابق .

المنتجة ، هكتفيا بالوقوف عند خمسة ضروب باعتبار أنها فقد
المنتجة للشكل الرابع (٦٣) .

ومما سبق يمكننا القول ، ان المناطقة العرب أدركوا
بلا شك المشاكل المتعلقة بالشكل الرابع نظرا لما تميزوا به
من قدرة فائقة على البساطة والعرض المنظم الدقيق ، فضلا
عن القدرة على التجريد والتحليل العميق ، دون قلب أو تبديل
الحقائق الثابتة . بل انهم سلموا بالحقائق الأولية ، ثم عملوا
على توفير الدقة لها ، واعادة تقدير أهميتها ووصفها ضمن
نطاق وهيكل عام جديد .

ومن هذه الزاوية كان بحث ابن الصلاح في الشكل الرابع
من الباحث المثيرة للاهتمام والبحث ، خاصة ما طبقه على الشكل
الرابع من معايير منطقية كانت لديه بمثابة أداة هامة وفعالة
للقبول أو الرفض

وإذا كان سيكون قد رأى « أن العلم اليوناني عذراء لم
تنجب » (٦٤) . فاننا نقول ان التراث المنطقي لأرسطو وجالينوس
كان بحق بذرة جيدة غرست في أرض خصبة ، فتحقق لها
الفهم الجيد وازدهرت في البيئة العربية على خير وجه .

(٦٣) المرجع السابق .

(٦٤) د. صلاح قنصوة ، فلسفة العلم ، دار الثقافة للطباعة
والنشر ، ١٩٨١ م ، ص ١١٦ .

مقدمة (للمؤلف)

رغم الغموض الشديد الذي ارتبط بتصويرنا لأصل الشكل
انقياسي الرابع ، فإن الاستسلام لرأى كتاب هذه الأيام ،
بأن جالينوس ليس له علاقة بالمسألة ، يكون بالتأكيد غير
صحيح . إذ أن قبول هذا الرأى سرعان ما ينهار عندما ينظر
المراء الى المسألة في ضوء المواد الوثيقة الصلة بالموضوع
المقدمة من قبل المصادر العربية . لذا فإن أحد الأهداف
الرئيسية للدراسة الحالية هو الانصاف ورد الاعتبار لادعاءات
جالينوس لدوره البارز في بداية هذا الاكتشاف المنطقي بعمد فترة
طويلة اتسمت بالنجاح حيناً وبالاخفاق حيناً آخر . (وكخطوة
تمهيدية سأقدم هنا تقريراً لبعض نتائج الأبحاث في هذه المسألة ،
والتي كانت قد قدمت في مقالة بعنوان :

« New Light From Arabic Sources on Galen and the Fourth
Figure of the Syllogism » Published In the Journal of the His-
tory of Philosophy, Vol, 3, 1965, PP, 27 - 41)

ويقع العمل الحالي ضمن سلسلة من الدراسات الخاصة
بالمنطق العربي تم تدعيمها عن طريق منح بحث مقدمة من
دؤسسة العلم الدولية . وقد كان من الصعب ، ان لم يكن مستحيلاً ،
القيام ببحث هذا دون هذا الدعم . فضلاً عن أنه لم
يكن من المستطاع نشره دون اسهام المؤسسة في تكاليف هذا النشر .

ولهذا فأننى أسجل شكري على هذا الدعم . كما أتقدم
بالشكر الى المسئولين عن متحف آيا صوفيا Aya Sofya
(وخاصة مديره Dr, Sabahattin Batur) لامدادى بالميكروفيلم
الخاص بمخطوطة ابن الصلاح ، ومنحى الفرصة للتعامل مع
المخطوطة نفسها أثناء الزيارة لاسطنبول فى سبتمبر ١٩٦٤ . كما
أتقدم بالشكر للدكتور صالح تروج Dr, Salih Tug من المعهد
الاسلامى لجامعة اسطنبول لحسن الضيافة ، وتعريفى بالمكتبات
الكبيرة لهذه المدينة ، التى كانت اقاهاى بها مصدر معادة لحسن
ضيافة د. علاء كونيغ Dr, Ayla konig

ولقد كانت زيارتى ممكنة من خلال منحة بحث مقدمة
من قسم الانسانيات لجامعة بتسبرج التى أدين لها بالشكر ،
ولقد تعهدت بالقيام بزيارة منفردة لاسطنبول أثناء رحلتى
الى الشرق الأدنى فى أعمال أخرى .

كما أننى أشكر الأنسة دورزى هنيل Dorothy Henle
لاهتمامها باعداد النسخة للطباعة ، وتصحيح البروفات ، واعداد
الفهرست . والسيدة سلوى (سورين) تيجراريان Tighrarian
لاعدادها النسخة العربية بعناية كبيرة . وأخيراً ، فأننى أدين
بالشكر الخاص للأستاذ Michael E, Marmura من جامعة
تورنتو Toronto لمراجعة ترجمتى لنص ابن الصلاح .

ن . ر

بتسبرج

فبراير ١٩٦٥

الباب الأول

* * *

معلومات المرب عن جالينوس والشكل الرابع من القياس

١ - مشكلة أصل الشكل الرابع من القياس :

على عكس ما تقول به التعاليم القديمة العهد - والتي ترجع لعصور النهضة في أوروبا - من أن الشكل الرابع للقياس ينسب إلى جالينوس ، فإن المراجع الحديثة تشكك في هذا . فيقول هنريش شولتس : ربما لم يكن جالينوس هو صاحب الشكل الرابع (١) . كما أنهى ستاكليوم مناقشته الدقيقة للمسألة بتأكيد جازم وهو « أن جالينوس لم يعرف الشكل الرابع » (٢) . كما يقول بوشنسكى - متابعاً لوكاشيفتش (أنظر فيما بعد) - أن الشكل الرابع كان منسوباً فقط لجالينوس بطريق الخطأ (٣) .

(1) Abriss der Geschichte der Logik (Munster, 1931), English Tr, by, k, F, Leidecker, Concise History of logic (New York, 1961), P, 38 of the English Version .

(2) « Why „ Galenian Figure ? », The Scholasticism Ticism, Vol, 16 (1942), PP, 289 - 296 .

(3) Formal Logik (Munchen - Freiburg, 1956, 2 d ed, 1962) English Tr, by Ivo Thomas, A history of Formal logic (Notre Dame, 1961), P, 142 of the English Version .

كما يكتب وليام نيل (متابعا لوكاشيفتس أيضا) فيقول
انه من السهل رؤية السبب للفهم الخاطيء . . من جانب بعض
فلاسفة العرب . . الذين كانوا مسيبيًا في انتقال الاعتقاد من جيل
الى جيل بأن جالينوس أضاف الشكل الرابع لنظرية القياس
الأرسطية(٤) . كما يصر دي ريجيك على أنه من الحقائق الثابتة
أنها « ضروب الشكل الرابع » لم تأت من جالينوس(٥) .

أما لوكاشيفتس ، فقد قدم وصفاً مقبولاً بشكل عام
لهذه المسألة . حيث قدم في كتابه عن القياس الأرسطي(٦)
أقوالاً مميزة عن جالينوس والشكل الرابع (ولقد ذكرت هنا
لإلقاء الضوء على هذه المسألة) على النحو التالي :

١ - ان فقرات عديدة في الشرح الأوسط للتحليلات الأولى
لابن رشد (المتوفى عام ١١٩٨) تثق بجالينوس في تقديم الشكل
الرابع(٧) . وهذه الفقرات - التي عرفت في أوروبا من خلال
ترجمة لاتينية في عصر النهضة لترجمة عبرية - تمدنا بالأساس

(4) William and Martha Kneale, The Development of logic
(Oxford, 1962), P, 184 .

(5) Petrus Abaelardus Dialectica, ed, L, M, de Rijk (Assen
1956), P, Ixiv .

(٦) اكسفورد ، ١٩٥١ ، ط ٢ ، ١٩٥٧ .

(٧) انظر :

Carl Prantl, Geschichte der Logik Im Abendlande Vol, 1,
(Leipzig, 1955, Photoreprinted, Graz, 1955), P, 571 .

الذي اعتمد عليه جاكوب زبرله في عمله عن الشكل القياسي الرابع (٨)
لنشر الشكل الجالينوسى في المنطق الأوروبى .

٢ - أنه في عام ١٨٤٤ نشر مينوديس ميناس في تصدير
طبعته التى أعدها لكتاب جاليتوس « المدخل الى الجدال » قطعة
يونانية هجولة المصدر (ربما في أواخر القرن السادس) تقرر
أن الضروب التى أضافها ثاوفرسطوس واديموس للشكل الأول ، قد
حولها بعض العلماء المتأخرين الى شكل رابع جديد وتنسب
الى جالينوس الأسبقية في هذا المنحى (٩) .

٣ - وفي حوالى عام ١٨٥٨ نشر كارل برنتل على قطعة
يونانية في عمل منطقى للباحث الرومانى يوانس ايتالوس يقول فيها
متهكما ان جالينوس عارض أرسطو لقوله بوجود شكل رابع .

(8) Opera (Leiden, 1587), PP, 41 - 58 .

[وهناك طبعت أخرى مذكورة في اشاراتنا] ويعلق زبرله على
القول « اننا لا نقول شيئا عن هذا الشكل في كتب جالينوس » بأنه
موقف ما يزال سائدا الى اليوم .

(٩) ولقد طبعت أيضا في :

C, Prantl, , Geschichte der Logik In Abendlande, Vol, 1,
(Op, Cit), P, 512, n, 100, and In karl kalbfleisch, « Uber Galen's
Einleitung In die Logik, » 23 Supplementband der Jahrbucher
Für klassische Philologie (Leipzig, 1897), P, 707 .

وهذه المعلومات تلتى الشك على اقتراح نيل بلن الشكل الرابع
نشأ نتيجة الفهم الخاطىء من جانب بعض فلاسفة العرب ، فهذه
المعلومات توحى بأن الفهم الخاطىء الموجود كان ظاهرا في التراث
اليونانى .

وقد كان يريد بذلك أن يظهر من البراعة ما لم يتوافر للشرح
القدماء ، ولكنه قصر كثيراً دونهم (١٠) .

٤ - وفي عام ١٨٩٩ نشر ماكسيميليان واليس (١١) بحثاً
يونانيا مجهولاً (ربما من القرن السادس أو السابع) عن شرح
أمونيوس على التحليلات الأولى ، والذي يقرر فيه أن جالينوس
يقول في (كتاب البرهان) أن انقياس له أربعة أشكال . لأنه
ينظر في الأقيسة المركبة من أربعة حدود « أي بثلاث مقدمات » ،
ولم تكن هي الأقيسة الأرسطية البسيطة (١٢) . « كما يواصل
الشارح شرحه لبعض التفاصيل مبيّناً كيف قسم جالينوس مثل
هذه الأقيسة إلى أربعة أشكال » .

ومن السهل رؤية تلك الاختيارات المقدمة لهذه المسألة
على النحو التالي :

(١) إن جالينوس ابتكر بالفعل الشكل الرابع التقليدي وحينئذ
تكوّن الأقوال الخاصة بالأرقام ١ ، ٣ ، صحيحة بالفعل . . وان

(10) Carl Prantl, Geschichte der Logik Im Abendlande
Vol, 2, (Leipzig, 1885, reprinted Graz, 1955, P, 302, n, 112 .

(11) M, Wallies (ed), Ammonii In Aristotelis Analyticorum
Priorum Librum 1 Commentarium (Berlin, 1899), P, 9 .

ويعد ماكسيميليان واليس أحد الذين حققوا في برلين الشروح
اليونانية على أرسطو . انظر في هذا : لوكاشيفتش ، نظرية القياس
الأرسطية ، ترجمة د. عبد الحميد صبره ، ص ٥٦ (المترجم) .
١٢ : (١٢) والتي مثل هذا الرأي ذهب كثير من المناطق . كما توجد
الكثير من هذه الأقيسة في محاورات أملاطون . انظر : لوكاشيفتش ،
المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ٥٩ (المترجم) .

الشارح المجهول للقول رقم (٤) كان يصطنع مسلكا خاطئا
بفوله ان جالينوس قال في مكان ما بان الأقيسة المركبة من حدود
أربعة يمكن أن تصنف في أربعة أشكال .

(ب) ان جالينوس لم يبتكر الشكل الرابع التقليدي . فبعد
عصره فقط ، عندما أصبحت الضروب غير المباشرة للشكل الأول
(وهي من الأمور المحيرة الآن) مصنفة في شكل مستقل . فان
هذا الشكل نسب بطريق الخطأ الى جالينوس من جانب شارح
مجهول . وبالتالي فان القول رقم ٤ يكون وحده هو الصحيح .
أما رقما ١ - ٣ فخاطئان .

ولو تساؤلنا . أي البدائل من هذه نختار ؟ فمن الوهلة
الأولى نجد أن (ب) تبدو أقل الاختيارات قبولا لأنها تركز
على قول شخص واحد في مقابل مجموعة الأقوال الأخرى ذات
انتاثير القوى من حيث الانتشار الجغرافي والزمانى . الا أن لو كاشيفتش
يختار بلا تردد رقم (ب) - رغم أنه لم يقدم تفسيراً واضحاً
للسبب الذى جعله يفضل ذلك البديل عن البديل رقم (أ) - وكما
رأينا فان الكتاب المتأخرين الذين كتبوا عن الموضوع قد اقتفوا
أثره . لذا فان الفهم الخاطيء هنا ، على أية حال ، ثنائى
الاتجاه ، وان كان الخطأ يمكن أن يقع بالتأكيد على الشارح
المجهول للقول رقم ٤ بدلا من هؤلاء الذين اعتمدوا عليه .

وعلاوة على ذلك ، فان احدى المقالات الهامة والتي كان
لها صلة بالموضوع بشكل ظاهر هي فقط تلك المقالة الوحيدة ،

والمنطقية لجالينوس (١٣) ، والتي توجد لدينا في الأصل اليوناني ،
إلى جانب كتيب منطقي ، وجزء جدا بعنوان « المدخل إلى
الجدل » (١٤) . وإذا كان الحديث عن ثلاثة أشكال بالطريقة
المألوفة ، ينطوي على ملاحظة أساسية وهي أن هذه هي فقط
الأشكال (١٥) ، إلا أنه من الصعب حسم هذا النفي للشكل الرابع
من جانب كل المراجع المعاصرة بالفعل - خاصة عندما يتوقف
الشخص للنظر بين أشياء أخرى كنتك المقالة التي نحن بصددنا
رغم كونها مقالة صغيرة لكاتب رجع للموضوع منذ
أزمنة بعيدة ، علاوة على أنها مجرد كتيب روتيني أو كتيب
خصص لمبادئ أساسية ، وليس مقالة خصصت لأي غرض

(١٣) والمقالة المقصودة هنا هي تلك المقالة التاسعة من كتاب
أبرهان والتي فيها قسم جالينوس الأشكال الحولية إلى ثلاثة أشكال
فقط . انظر في هذا : ابن الصلاح ، المرجع السابق ، (المترجم) .
(١٤) أكثر الدراسات الحديثة هي :

Jurgen Mau, Galen : Einführung in die Logik, Berlin
(Deutsche Akademie der Wissenschaften Zu Berlin), 1960, and
John S, kieffer, Galen's « Institutio logica », Baltimore (John-
shopkins University press), 1964 .

وانظر أيضا اشاراتنا في نهاية الكتاب .

(١٥) - يقول جالينوس : « ان الأمينة الحولية يمكن ان تحدث فقط
في ثلاثة أشكال معروفة . وانها ثلاثة وليست أكثر » . ويقول انه
يبين هذا في مقالته Notes on Demonstration (الفقرة ١٢ ،
الجزء ١) . وان طريقته في طرح المسألة امكن بناؤها بشكل مقبول
لتوحي بأن مسألة الأشكال القياسية وعددها ظهرت وكانها محور
تقياس .

أبعد من ذلك(١٦) ، بحيث يوجد فيهما عرض لبعض الأفكار الجديدة لموضوعات يمكن العناية بهما(١٧) .

فالدراسة المقدمة سوف تورد الدليل علي أن الرفض الشائع لتأليف جالينوس للشكل الرابع غير مبرر « فنحن نحاول أن نبين أن سوء الظن الكبير بتقرير ابن رشد يكون في الواقع رأياً حاسماً وينبغي أن يمنح أهمية اثباتية أبعد من التي قررها أي كاتب عن المشكلة حتى الآن . ففي رأينا أنه حينما ينظر الى تقرير ابن رشد ، رغم ما يبدو عليه من أنه متأخر ومعزول وموضع شك ، على ضوء سياقه في التقليد العربي ، فإنه يصبح في الواقع أكثر أهمية ، وأكثر تعبيراً عن الوضوح الذي ننشده .

وإذا كنا لا نزعم أن مشكلة أشكال القياس واحدة من أهم المشاكل الهامة والأساسية للنظرية المنطقية ، إذ أننا نتفق في هذا مع لوكاشيفتش في قوله : « هناك بعض المسائل الخلافية المتصلة بالمنطق الأرسطي لها أهمية تاريخية دون أن يكون لها أهمية منطقية ذات شأن ، ومن هذه المسائل مسألة أشكال القياس »(١٨) .

(١٦) لا ينبغي تجاهل العبارة الخاصة بجالينوس « في الفقرة ١١ ، الجزء ٢ » عن هذه المسألة .

(١٧) علاوة على ذلك ، هناك واقعة هامة « وهي التي سوف نعيد ذكرها فيما بعد » وهي أنه لا يوجد نص من جانب أي منطقي من العصور القديمة يتحدث فيه عن شكل قياس رابع ، ولا من باب أولى للربط بينه وبين جالينوس .

(١٨) انظر في هذا : لوكاشيفتش ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .
(المترجم) .

الا أنه رغم هذه الحقيقة فقد استأثرت هذه المشكلة بجهود الباحثين في التفسيرات الحديثة لمنطق أرسطو كسحر الأفعى لفريستها (١٩) . وفوق هذا فإن العرض الجيد لهذه المسألة له أسباب ثلاثة وهي :

١ - تقديم معلومات عن المصادر العربية غير المعروفة حتى الآن والمتصلة بتاريخ الشكل الرابع .

٢ - القيام بدراسة تمهيدية لتاريخ الأشكال القياسية في شرعيها المعترف بها ، على نحو ما يوجد في تاريخ الأفكار بحيث يمكننالقاء الضوء على تطور التقليد المنطقي سواء في الإسلام أو في أوروبا .

٣ - التحليل الكامل والواضح للأبحاث المنطقية المتعلقة بالخلاف حول عدد أشكال القياس .

٢ - معرفة العرب بكتابات جالينوس المنطقية :

وبداية ، فإنه نظراً لأهمية الأقوال العربية التي تربط جالينوس بالشكل الرابع نقول ، ان نقطة البداية لبحثنا يجب أن تتمثل في

(١٩) ان اكثر الكتب الحديثة عن منطق أرسطو هي
Gunther Patzig's Die Aristotelische Syllogistik (Gottingen,
1959, Abhandlungen der Akademie der Wissenschaften In Go-
ttingen, Philologisch - historische klasse, 3 te Folge, Nr, 42) .

وفيه يخصص ما يزيد عن خمس مساحته لها . كما يخصص لها لوكاشيفتش خمسة فصول من بين خمسة وثلاثين فصلاً من فصول كتابه الذي يتعامل مع القياس المطلق (غير الموجة) .

التساؤل عن معرفة العرب بكتابات جالينوس عموماً (٢٠) • وكتاباته المنطقية بشكل خاص • ويمكن الرد على هذا التساؤل بسهولة وبشكل حاسم عن طريق ما تبقى من أعماله (وأعمال أتباعه) •

فترجمات جالينوس من جانب الباحث العظيم حنين بن اسحق « ٨٠٩ - ٨٧٧ » (٢١) والذي تميز بشكل فريد كمترجم للنصوص الفلسفية والطبية اليونانية الى السريانية والعربية • قد كتبت بشكل متطابق مع سجل جالينوس بكتاباته الخاصة (٢٢) ، فهذه المخطوطة

(٢٠) ان دراسة عن تأثير جالينوس على الفلسفة العربية تكون ضرورية جداً ، فالتقالة الموجزة من جانب أولري بعنوان :
Délacy O, Leary, « The Influence of Galen On Arabic Philosophy », Journal of Indian History, Vol, 2, (1922 - 1923), PP, 233 - 338) .

تكون هزيلة على احسن الاحوال .
ولكن انظر :

S, Pines, Introduction to his Translation of the Guide of The Perplexed by Maimonides ([Chicago, 1963], PP, lxxvii - lxxviii) .

والتعليقات عن جالينوس في ..

F, Rosenthal, « The Technique and Approach of Muslim Historical Scholarship », Analecta Orientalia, Vol, 24 (1947), P, 74 .

(٢١) وعن بليوجرافيته ، انظر :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic (Pittsburgh, 1964), PP, 103 - 105 .

وقد قام استاذنا الدكتور محمد مهيران بنقله الى العربية نقلاً علمياً مزوداً بالتعليقات ومقدماً له بمقدمة علمية مستفيضة (المترجم) .
Galénou Perités. Taxeoston Idion biblion In Claudii Galeni Opera Omnia, ed, G, kuhn, Vol, 19 (Leipzig, 1830) .

النفيسة - نشرت وترجمت منذ ما يزيد عن جيل من جانب المستعرب
الألماني جوتلف برجستراسر(٢٣) - ترودتا برأى مفصل بشكل كبير
عما يمكن الحصول عليه في العربية من أعمال جالينوس المنطقية
عند جماعة بغداد حوالي ٩٠٠ م . التي اهتمت بشكل كبير بدراسة
كتابات جالينوس التي كان قد تم جمعها(٢٤) .

وعلى الرغم من أن الاهتمام قد تركز أساسا على كتابات
جالينوس الطبية ، فإن الجهد الأكبر كان موجهًا لاختبار أعماله
المنطقية أيضا . ونتيجة لهذا امتلك الباحثون العرب لفترة ملخص
التعاليم المنطقية الخاص بجالينوس أفضل مما نأمل فيه نحن
المعاصرين .

ولتقديم عرض للمقتطفات البارزة التي بذل فيها حنين
وأتباعه كل جهد مستطاع لجعل كتابات جالينوس متاحة فأننا
سنذكر تدوينه لكتاب البرهان لجالينوس(٢٥) :

(23) Hunain Ibn Ishaq uber die Syrischen und arabischen
Galen - Uebersetzungen) » Abhandlungen für die Kunde des
Morgenlandes, Vol, 17 (1925), no, 2 .

(٢٤) للوقوف على هذه الترجمات بالتفصيل ، انظر :
أولري ، علوم اليونان وسبل انتقالها الى العرب ، ترجمه
د. وهيب كامل ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢ م ، ص٢٢٧ . (المترجم) .
(٢٥) انظر : رسالة حنين بن اسحق الى علي بن يحيى في ذكر
ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم ، تحقيق
د. عبد الرحمن بدوي ، منشورة ضمن دراسات ونصوص في الفلسفة
والعلوم عند العرب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،
ط ١ ، ١٩٨١ م ، ص١٧٦ . (المترجم) .

فهذا الكتاب جعله (جالينوس) في خمس عشرة مقالة وغرضه فيه أن يبين كيف الطريق في تبيين ما يبين ضرورة وذلك كان غرض أرسطو طاليس في كتابه الرابع من المنطق . ولم يقع الى هذه الغاية الى أحد من أهل دهرنا لكتاب البرهان نسخة تامة على أن جبريل « ابن بخنيشوع » (٢٦) قد كان عنى بطلبه عناية شديدة وطلبته أنا غاية الطلب وجلت في طلبه بلاد الجزيرة والشام كلها وفلسطين ومصر الى أن بلغت الاسكندرية فلم أجد منه شيئاً الا بدهشق نحووا من نصفه الا أنها مقالات غير متوالية ولا تامة وقد كان جبريل أيضاً وجد منه مقالات ليست كلها المقالات التي وجدت بأعيانها وترجم له أيوب (٢٧) ما وجد ، وأما أنا فلم تطب نفسى بترجمة شيء منها الا باستكمال قراءتها لما هي عليه من النقصان والاختلال وللطعم وتشوق النفس الى وجود تمام هذا الكتاب ثم انى ترجمت ما وجدت الى السريانية وهو جزء يسير من المقالة الثانية وأكثر المقالة الثالثة ، ونحو نصف المقالة الرابعة من أولها والمقالة التاسعة خلا شيئاً من أولها فانه سقط وأما سائر المقالات الأخر « أي من العاشرة الى الخامسة عشرة » فوجدت الى آخر

(٢٦) بالنسبة لهذا الباحث الهام ، وطبيب الخليفة هارون الرشيد انظر :

Georg Graf, Geschichte der christlichen arabischen Literatur, Vol, 11, (Vatican city, 1947, Studie, Testi, no, 133), P, 110.

(٢٧) بالنسبة لأيوب بن القاسم العراقي (حوالي عام ٨٢٠) انظر :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic, (Op, Cit), P, 96 .

الكتاب خلا المقالة الخامسة عشرة فان في آخرها نقصانا ترجم عيسى بن يحيى (٢٨) ما وجد (حنين) من المقالة الثانية الى المقالة الحادية عشرة (الى العربية) ، وترجم اسحق بن حنين (٢٩) من المقالة اثنا عشر الى المقالة الخامسة عشرة الى العربية (٣٠) .

وكما يتبين من هذه المقتطفات ، فان حنين ومعاونيه لم يألوا جهداً من أجل العناية بكل كتابات جالينوس والأعمال المنطقية التي كانت متاحة في العربية بلا استثناء ، وبشكل خاص أربعين مقبلة منطقية تقريبا لجالينوس . نقل أكثرها هذه الجماعة الى العربية بشكل جزئي أو كلي . لذا فمن المقبول ، فيما يبدو ، استنتاج أنه لم يكن ممكناً للباحثين المهتمين بعصر حنين أن يكون لديهم أدنى سوء فهم فيما يتعلق بتعاليم جالينوس المنطقية .

ولطول الطريق ، بالطبع ، من حنين الى ابن رشد ، فاننا يجب أن ننظر الى الطريق غير المباشر الى حد ما الذي ربطهم معاً .

(٢٨) فيما يتعلق بهذا الباحث انظر :

N, Rescher, The Development of Logic (Op, Cit), PP

111 - 113 .

(٢٩) وهو ابن حنين بن اسحق ، المشهور بالمثل تقريبا ، ومن

اجل بليوجرافيته الخاصة ، انظر :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic (Op, Cit), PP,

111 - 113 .

(٣٠) ج برجستراسر ، في المرجع المشار اليه ، ص ص ٤٧ - ٤٨ فالنص العربي يتطابق مع ص ص ٢٨ - ٢٩ الخاصة بالترجمة الألمانية . والجملة الأخيرة اضافة مقحمة من جانب تلميذ حنين .

٣ - دور كتابات جالينوس المنطقية

في التقليد العربي للدراسات المنطقية :

إذا كان من المسلم به أن الكتابات المنطقية لجالينوس كانت متاحة للأجيال الأولى من المناطق العرب ، فإن السؤال هو : هل لعبت هذه الكتابات أي دور هام في التقليد اللاحق ؟ والإجابة هي : انها وان كانت لعبت دوراً هاماً ، الا أن ذلك كان بشكل نقدي . وللوقوف على هذا ، فإنه يجب علينا أن نبدأ بموجز مختصر لتطور المنطق العربي (٣١) .

١ - فالدراسات المنطقية كدراسات منطقية (بالمقارنة بالترجمة واستيعاب الأبحاث المنطقية اليونانية) بدأت في المنطقة العربية صوالى عام ٨٧٥ م بظهور مدرسة بغداد المنطقية التي ظلت مزدهرة في تلك المدينة فيما يزيد عن قرن من الزمان وأثمرت عن وجود الفارابى (٨٧٣ - ٩٥٠) الذي كان يمثل الاستثناء الوحيد في هذه المدرسة في عدم معرفة السريانية ، وفي كونه مسلماً إذ أن كل أفراد هذه المدرسة كانوا من المسيحيين السريان .

٢ - ان رد الفعل النقدي الصاد ضد هذه المدرسة شن من جانب ابن سينا (٩٨٠ - ١٠٣٧) وكان معززا من جانب أتباعه المباشرين .

(٣١) هذا الوصف الموجز المبني على الوصف التفصيلي مقدم في :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic (Op, Cit,)

وقد قدم ابن سينا لفكره (وبشكل خاص ضد الأرسطيين)
تحت عنوان « منطق المشرقيين » وهاجم مدرسة بغداد سواء
بالحجة أو بالذم - وخلال ذلك استثنى الفارابي ، وعددًا معينًا
من المدرسة الطبية من النقد (٣٢) .

٣ - أن تأثير ابن سينا كان مفندا من جانب مجموعة قليلة
من المناطقة العربيين (٣٣) « كما نسميهم » وهذه المدرسة المناطقة
بدأت بأبي البركات بن ملكا (١٠٧٥ - ١١٧٠) ، وكان هو وقفها مدعما
من جانب تلميذه الرئيس فخر الدين الرازي (١١٤٩ - ١٢٠٩)
ولقد ازدهرت هذه المدرسة من عام ١١٥٠ الى عصر ابن كمونة
(حوالي ١١٢٥ - ١٢٨٤) .

٤ - لقد ترسخ التقليد المنطقي لمدرسة بغداد ، وبشكل
خاص تقليد الفارابي ، في أسبانيا ، واستمر عن طريق ابن باجة

(٢٢٢) وعلى رأس هؤلاء أبو الفرج عبد الله بن الطيب الذي كان
موضع تقدير كبير من جانب ابن سينا ، انظر في هذا : د. يوسف
حبي ، « أبو الفرج عبد الله بن الطيب » مجلد المجمع العلمي ، العراق ،
المجلد الثالث والثلاثون ، ج ٤ ، مطبعة المجمع العلمي ، العراق -
بغداد - ١٩٨٢ م .

وانظر أيضا ، ريشر ، تطور المنطق العربي ، ترجمة د. محمد
مهران ص ص ٣٥٧ - ٣٦٠ . (المترجم) .

(٣٣) المقصود بهم أولئك الذين ناصرُوا أفكار مدرسة بغداد التي
تسكت بأرسطو وتعلقت بنصوصه . (المترجم) .

(١٠٩٠ - ١١٣٨) ووصل الى ذروته في أعمال ابن رشد
(١١٢٦ - ١١٩٨) (٣٤) .

ووفقا لابن رشد فقد تابع المناطقة الأسيان المسلمون بشكل
مترابيد المذهب الأرسطي المعروف للفارابي ، وعارضوا ابن سينا .

٥ - ان تقليد ابن سينا كان مؤيدا من جانب مجموعة من
المناطقة الشرقيين (٣٥) (كما نسميهم) . ولقد وجدت هذه الحركة ،
التي تدافع عن ابن سينا ضد الغربيين ، دعامتها الأساسية في
الباحث والعالم الشهير نصير الدين الطوسي (٣٦) (١٢٠١ -

(٣٤) ولهذا السبب اعتاد المؤرخون والباحثون في الثقافة العربية
عموما النظر الى الاندلس كامتداد طبيعي في الزمان لفلسفة الفارابي
ومدرسة بغداد ، واستعادة أو تكرارا لموضوعاتها واشكالياتها حيث
استقر تأثير الدراسات الأرسطية لمدرسة بغداد في الاندلس وخاصة
تلك الدراسات التي قام بها الفارابي . (المترجم) .
(٣٥) المقصود بهم اتباع ابن سينا الذين رفضوا اتجاه مدرسة
بغداد ، الذي يدعو الى التمسك بنصوص أرسطو . ولهذا أصبحت
دراسة المنطق عند الشرقيين متمثلة في صورة أبحاث ورسائل مستقلة ،
وكانت رسائل ابن سينا المنطقية في هذا الصدد من بين اول وافضل
نتائج ظهر على أساس هذا الاتجاه المستقل . انظر : ديشر ،
المرجع السابق ، ص ١٨٧ . (المترجم) .

(٣٦) ولقد حافظ الطوس على مدار الفكرة السنيوية ، الأمر
الذي جعل ابن قيم الجوزية يقول عنه « انمارام جعل اثاره
امام المحدين ابن سينا مكان القرآن » . وبرغم هذا فان الطوس
كثيرا ما مال الى أرسطو ويتأكد هذا بالنظر الى تصنيفه للعلوم .
انظر في هذا : ابن قيم الجوزية ، اغائة اللفهان ، ج ٢ ،
طبعة مصر ، ١٩٣٩ م ، ص ٢٦٧ .

١٢٧٤) • فكانت القوة المسيطرة على الدراسات المنطقية في العالم الاسلامى الشرقى حتى ما بعد عام ١٣٠٠ م •

٦ - لقد استهل الطور الأخير للمنطق العربى بجهد التستري (١٢٧٠ - ١٣٣٠) وتلميذه النهانوى (١٢٩٠ - ١٣٦٥) ووقفا موقف الحكم بين المدرسة الشرقية والغربية (٣٧) « ولكن من زاوية التعاليم الشرقية » وقد ترك الاندهاج الناشئ، المناطقة العرب المتأخرين أحراراً مما أدى الى قطاعات من التعاليم ، واستخدام الكتب المختصرة للمدرستين في دراسة وتعليم المنطق •

ولقد كان دور جالينوس في هذه السلسلة من التطورات دوراً هاماً ومحورياً بشكل حاسم : فالامتداد الكبير لدوره هو ما يشكل في الواقع سبب النزاع أو موضوعه ، فانحرف جالينوس عن أرسطو كان معروفاً ومناقشاً ، منذ بداية معرفة العرب بالفعل للعلم اليونانى من جانب الباحثين العرب ، وتلك القلة - مثل ابن سينا - الذين أرادوا أن يتخلصوا من أحد جوانب سلطة أرسطو فى الفلسفة ، والبحث عن كتابات جالينوس لتأييدها •

=
وانظر ايضا :

Shephenson, « The Classecification of the Science according to Nasiruddin Tusi », Isis, Vol, 5, 1923 .

(المترجم) .

(٣٧) ولقد كتب التستري في هذا الصدد رسالة تسمى الى الحكم فى التعارضات القائمة بين فخر الدين الرازى ونصير الدين الطوس بعنوان « المحاكمة بين نصير الدين والرازى » . ولقد بقيت هذه الرسالة وطبعت فى طهران عام ١٨٨٦ .
انظر فى هذا : ريشر ، المرجع السابق ، ص٤٧٨ • (المترجم) .

وبالنظر الى أعمال جالينوس الفلسفية ، وبشكل خاص
أعماله المنطقية ، فإن الموقف يمكن تلخيصه على النحو التالي :

١ - ان مدرسة بغداد كانت مدركة تماما لانحراف جالينوس
عن أرسطو ، وأيدت ، في الواقع ، المذهب الأرسطي الأكثر صرامة
للاسكندر الافروديسي بمناسبة نقده لجالينوس . فمناقشات الفارابي
النقدية لآراء جالينوس المنطقية كانت بشكل خاص عدائية . (ففى
شرحه الكبير لكتاب العبارة ، على سبيل المثال ، عالج بالتفصيل
وبوضوح نقد جالينوس لأرسطو ، لتعامله مع أقيسة ذات مقدمات
محتملة ، ولا تملك التطبيق في العلوم ، كنقد تاغنه (٣٨) . كما
أن هناك تقريرا لابن ميمون في شرحه الكبير على التحليلات الأولى
يقول فيه « ان الفارابي قدم نقداً شاملاً لآراء جالينوس عن
القضايا الموجهة والأقيسة الموجهة (٣٩) .

٢ - ان ابن سينا ، الذي انحرف عن أرسطو ، اتجه الى ذلك
غير مستقل تماما ، بل تحت تأثير سلطة القدماء المناغمين لأرسطو ،
وخاصة سلطة جالينوس والرواقيين . كما أن الروح التي قادته

(٣٨) ولهلم كوتش ، واستانلى مارو « تحقيق » ، شرح الفارابي
لكتاب أرسطو طاليس في العبارة (بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ١٩٣ .
(39) M, Steinschneider, AL - Farabi (St, Peter - Sbourg,
1869 : Mémoires de L' Académie impériale des Sciences de St,
Petersbourg, Series 7 , Vol, 13, no, 4 P, 31 .

وما بعدها .

(قارن أيضا بعض المناقشات المذكورة في ص ٢٥٩ ، وما يوجد
تحت اسم جالينوس في الفهرس) .

للانحراف عن جالينوس في الطب هي نفسها التي قادت ابن سينا
لوقوف أحيانا كمتحالف معه ضد أرسطو في الفلسفة (٤٠) .

٣ - ان الفلاسفة المسلمين الأسبان قد تحالفوا أنفسهم مع
المذهب الأرسطي المعروف بشكل كبير للفارابي . كما كانوا معادين
للتجديدات المعلنة عن طريق انحراف ابن سينا عن أرسطو (٤١) .
كما كانوا أيضا معارضين لجالينوس بالطبع في الفلسفة كما نعرف
من نقد ابن رشد (فلم يكن من قبيل المصادفة أن يظل كثير
من سلسلة أعمال الاسكندر الافروديس المتعلقة بنقد جالينوس باقيا
في الترجمات العربية في المكتبة الأسبانية) (٤٢) .

٤ - ان الغربيين ، أعنى خصوم ابن سينا المتأخرين ، قد
الترموا بشكل كبير بالعمل وفقا للأفكار الأرسطية عدوما ، والمعادية
لنقد جالينوس لأرسطو .

(٤٠) هذا القول ليس معناه ان ابن سينا اعترف بتأثير جالينوس
« بما يتوله في المنطق » وظهره صراحة كمنطقي . فهو لم يفعل ذلك .
انظر :

I, Madkour, L' Organon d' Aristote dans Le monde arabe
(Paris, 1934) P, 207) .

ولا يقبل ما قدمه جالينوس في كل النقاط . فهو يرفض ، على
سبيل المثال ، رأيه في الأتيسة الموجهة . (المرجع السابق ، ص ص
٢١١ - ٢١٢) .

(٤١) ولقد ذهب Avenzoar الى حد وصف كتاب القانون
لابن سينا بأنه « مقالة ضعيفة » .

D, Campbell, Arabian Medicine, Vol, 1 (London, 1926),
P, 79 .

(٤٢) انظر :

H, Derenbourg's Catalogue of the Escuréal Library .

هـ - ان المشرقيين ، أعنى أتباع ابن سينا المتأخرين ، مالوا الى تجاوز أستاذهم للمواقف الأرسطية المتنازع فيهما بشكل تقليدى .
ولهذا فإن الآراء التى تغلغت فى المنطق العربى من الرواقين أو جالينوس قد بقيت أحيانا (فى صورة متحجرة بلا شك) فى كتيبات المنطق لهذه المدرسة .

ومما سبق يمكن القول ان انصراف جالينوس عن أرسطو قد أفاد فى أنه لعب دوراً هاماً - ومحوريا بالفعل - فى تطوير الدراسات المنطقية فى الاسلام .

وللوقوف على الرأى الاجمالى لتأثير جالينوس داخل التقليد العربى المنطقى ، فإنه من الضرورى أن نسأل عن مصدر معلومات ابن رشد المتعلقة بآراء جالينوس عن المنطق . والاجابة الصريحة ، أن أبا نصر الفارابى كان له تأثير على التقليد المنطقى لاسبانيا الاسلامية من البداية الى النهاية ، فالتأثير المباشر لكتايبه العديدة عن الموضوع كان ملموسا من جانب كل منطقة اسبانيا الاسلامية ، ويمكن تتبعه سواء عند الكتاب المشهورين (ابن باجة ، ابن ميمون ، ابن رشد) أو عند الكتاب المغمورين (أعنى هؤلاء الكتاب ، الذين كتبوا كتيبات المنطق الموجزة التى انتشرت خلال عصر النهضة مع الترجمات اللاتينية للشروح الأرسطية لابن رشد تحت عنوان « مسائل ورسائل فى كتب المنطق الأرسطى » (Quaesita ac epistolae In Libros Logical Aristotelis) .

ولقد ذكر ابن رشد آراء الفارابى الخاصة بتفنيد المسائل

المنطقية الجديدة في عصره (٤٣) . وكما يؤكد الدليل التفصيلي ، فإن معلومات ابن رشد عن جالينوس والشكل الرابع تستمد مباشرة من شرح الفارابي الكبير (المفقود) على التحليلات الأولى (٤٤) وكما أشير من قبل ، فإنه من غير المصدق تماما أن يكون الفارابي قد أخطأ في هذه المسألة . وبالتالي فإنه بغض النظر عما أشير من شكوك عن معلومات العرب الاضافية عن تلك المسألة ، فإن تقرير ابن رشد نفسه ، كما أقدمه ، يعد دليلا يعتمد به .

٤ - الموقف تجاه الشكل الرابع في النصوص المنطقية العربية :

ان الكثير من الأبحاث والكتيبات المنطقية العربية ، وبشكل خاص معظم التي انتجت تحت تأثير المدرسة العربية ، تمر على

(43) Steinschneider, AL-Farabi (Op, Cit) .

(٤٤) ومع ذلك فهناك أمل في العثور عليه . فالأب ولهم كونش واستانلي مارو في طبعتهما لشرح الفارابي [الكبير] لكتاب أرسطو طاليس في العبارة (بيروت) ١٩٦٠ . يتحدثان عن شروح لبقية أجزاء المنطق ، والتي توجد فيما نظن في طهران (ص ١٠) .
وإذا حال حائل من العثور على شرح الفارابي ، فإنه توجد في الاسكوريال مجموعة مفصلة من التعليقات عليه (غير منشورة) ، وهي تلك الخاصة بابن باجة (مخطوط رقم ٦٠٩ ، ٦١٢) .
وانظر ايضا :

D, M, Dunlop, « Remarks on the life and work of Ibn Bajjah [Avempace] » Proceedings of the 22 nd International Congress of Orientalists [Istanbul, 1951], Vol, 11 (ed, Z, Velidi Togen; Leiden, 1957), PP, 188 - 196 .

وهذه التعليقات يمكن أن تكون ملائمة لاثبات هدفنا هنا .

الشكل الرابع مر الكرام (٤٥) . لذا فاننا سنلقى الآن نظرة عامة ،
بترتيب زمني ، على كل هذه المناقشات العربية للشكل الرابع -
بعد وقبل ابن رشد - التي أثار انتباهنا (٤٦) .

١ - ان ابن سينا (٩٨٠ - ١٠٣٧) لم يذكر جالينوس في
كتابه « الاشارات والتنبيهات » (٤٧) . ولا يعتبر هذا الشكل الرابع
شكلا ، بل بناء قياسي ، ويعتبره تفكيرا غير طبيعي ويرفضه .
وباختصار ، فانه على الرغم من أنه لم يجهل الشكل الرابع ،
الا أنه يضعه في مرتبة أدنى (٤٨) . فمناقشته للموضوع (منشورة
وان كانت غير متاحة في هذا الكتاب) في الفصل الخاص بالقياس من

(٤٥) ويمكن استثناء الشرح الكبير على التحليلات الأولى من ذلك .
لأنه من المتوقع أنه يتعامل مع النقاط المتجادل حولها . الا أنه مفقود
على حد ما نعرف الآن . ويمكن القول أن عدم الحديث عن الشكل
الرابع إنما كان انعكاسا ، بشكل عرضي ، للشروح اليونانية - حتى
في شروحها الكبيرة - وللمناطق السريان في القرن الخامس والسادس
الذين اعتمد عليهم الجيل الأول من المناطق العرب بشكل كبير .
انظر :

(H, F, Janssens [ed] L, Entretien de la Sagesse de Bar
Hebraeus [Paris and Liege, 1937], P, 198) .

(٤٦) ان المعلومات التنصيلية المتعلقة بالمناطق العرب الذين يشملهم
النقاش هنا يمكن أن توجد في :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic (Op, Cit) .

(47) Ed, J. Forget Ibn Sina : Le Livre des Theorèmes et
des Avertissements (Leyden, 1892) .

توجد الفقرات المتعلقة بالنقاش في ص ص ٦٧ - ٦٨ .

(٤٩) عن معالجة ابن سينا لأشكال القياس . انظر :

I, Madkour, L' Organon d' Aristote dans Le monde arabe
(Paris, 1934), PP, 206 - 213 and 246 - 248 .

كتاب الشفاء ستكون من الحقائق الأكثر أهمية (٤٩) . حيث ميز بين الأشكال على أساس موقع موضوع ومحمول النتيجة في المقدمات (كموضوع أو كمحمول) . وهنا فان ابن سينا يصل الي أربعة أشكال ممكنة نظريا بطريقة معروفة . وينسب هذا الاجراء صراحة الي جالينوس ، ولكنه يرفض الشكل الرابع بوصفه غير ضيقي (٥٠) . ويعالجه الي حد بعيد بطريقة سطحية كما هو الحال في كتاب الاشارات (٥١) .

٢ - ان الباحث المغربي ابا البركات بن الكا (حوالى عام ١٠٧٥ - ١١٧٠) اهتم بوصف ومناقشة الشكل الرابع في كتابه

(٤٩) هذا النقاش لخص بايجاز في :

I, Madkour, Ibid, PP, 206 - 207 .

(٥٠) وكان هذا الشكل في رايه موضع اخذ ورد ، لأنه يعيد عن الطبع ، ولا تكاد تسبق قياسيته الي الذهن ، فضلا عن انه في اثبات حجته كفة مضاعفة . كما يشير ابن سينا في اقتضاب الي ان جالينوس او فاضل الاطباء كما يسميه يذكر الشكل الرابع ، بينما يؤثر ابن سينا الا يعرض له ، والا يدخل في تفاصيله . وقد التزم ذلك في منطق الشفاء وفي كتبه المنطقية الاخرى . ومعنى هذا ان ابن سينا لم يجهل الشكل الرابع ولم يغفل الإشارة الي موقف جالينوس منه كما زعم برنتل ، الذي اعوزته المصادر العربية ، ولكن كل ما هناك هو ان ابن سينا لم يأخذ بهذا الشكل . انظر في هذا : ابن سينا ، الشفاء (٤ - المنطق) ، ص ص ١٠٧ - ١١١ ، (المترجم) .

(٥١) انظر ، ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، تحقيق د. سليمان دنيا ، القسم الاول ، دار المعارف ، ١٩٦٠ م ، ص ٤٢٤ ، ٤٣٥ . (المترجم) .

«المعتبر في الحكمة» (٥٢) • وانتهى الى أنه لم يناقش من جانب أرسطو • ولكنه قدم من قبل بعض الباحثين المتأخرين كإضافة لأرسطو (ولا يذكر جالينوس) • وينظر إليه على أنه شكل مختلف عن الشكل الأول ، ولا يتفق مع المعالجة الكاملة التي قدمها للأشكال الثلاثة الأرسطية (والترجمة الكاملة لهذا النقاش توجد في الفصل السابع فيما بعد) •

٣ - ابن الصلاح (حوالي عام ١٠٩٠ - ١١٥٣) وسنتاوله فيما بعد ••

٤ - ان الباحث المغربي عبد اللطيف (حوالي عام ١١٦٢ - ١٢٣١) فيما تذكر البيولوجرافية العربية قد كتب مقالة تفصيلية بعنوان « مقالة في تكذيب الشكل الرابع » (٥٣) الا أنها مفقودة •

٥ - ان ابن العسال (حوالي عام ١١٩٠ - ١٢٥٠) في مقالته في المنطق (٥٤) يدرك ويسلم صراحة بالشكل الرابع • برغم ما يقوله عنه من أنه غير طبيعي الى حد بعيد •

(٥٢) نشرة شريف الدين بلتيكا ، حيدر آباد ، ٢ اجزاء ، ١٣٥٨ هـ

١٩٣٩ م
(53) Ibn abi usaibi, ah, Uyun, ed, Muller, Vol, 11, PP, 212-213 .

(٥٤) حبيب آده (= بول آديه) ، المشرق . « مجلة اللغة العربية المنشورة في بيروت » . جزء ٧ [١٩٠٤] ص ص ٨١١ - ٨١٩ ، ص ص ١٠٧٢ - ١٠٧٨ .

(الفقرات المتعلقة بهذا النقاش تقع في ص ص ١٠٧٦ - ١٠٧٧) . وقد أعيد نشر هذا العمل في كتاب ل . شيخو بعنوان « رسائل غير منشورة للفلاسفة العرب القدماء » . L, Cheikho, Traités inédites d' anciens Philosophes arabes (Beyrouth, 1911), PP, 133 - 147 .

- ٦ - ان المنطقى المشرقى الأبهري (حوالى ١٢٠٠ - ١٢٦٥)
 قد أثبت فى كتابه « ايساغوجى فى المنطق » (٥٥) الشكل الرابع
 مع بقية الأشكال ، بل وعالجه معهم بشكل متنسق دون انتقاد .
- ٧ - ان الباحث المشرقى نصير الدين الطوسى « حوالى
 ١٢٠١ - ١٢٧٤ » عرف الشكل الرابع (٥٦) برغم معالجته السطحية
 واعتباره غير طبيعى على نحو ما أشار أيضا ابن سينا .
- ٨ - ان الباحث المشرقى القزوينى الكاتبى (حوالى ١٢٢٠ -
 ١٢٩٢) تلميذ ابن العسال يعالج الشكل الرابع فى رسالته
 الشمسية (٥٧) بشكل متنسق مع الأشكال الأخرى على نحو ما فعل
 الأبهري ولكن فى تفصيل أكثر (٥٨) . فبعد أن حدد الضروب

(55) English-Translation by Edwin E. Calverly, « AL-
 Abhari's Isaghuji fi'L-Mantiq » The Macdonald Presentation
 volume (Princeton, 1922), PP, 75-85 .

(والمناقشة المتعلقة بذلك فى ص ٨٢ - ٨٣) .

(٥٦) انظر :

Max Horten, Die Philosophischen Ansichten Von Razi und
 Tusi (Bonn, 1910), PP, 7 , 161 .

(٥٧) ولقد نشر النص العربى ، وترجمة انجليزية بواسطة
 الوبز سبرنجر فى قاموس المصطلحات المستخدمة فى علوم المسلمين ،
 الجزء ٢ (كلكتا ١٨٦٢) . انظر ص ص ٢٠ - ٢٢ من النص العربى ،
 ص ص ٢٦ - ٣٠ من الترجمة الانجليزية .

(٥٨) وفى هذا يقول « والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد
 الاوسط عند الحدين الآخرين يسمى شكلا . وهو اربعة لان الاوسط
 ان كان محمولا فى الصفرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول ،
 وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى ، وان كان موضوعا فيهما

الثمانية الناتجة لهذا الشكل (ك م ك م ح م ، ح م ك م ح م ،
ك م ك س ك س ، ك س ك م ح س ، ك س ح م ح س ،
وبشكل غريب تماماً ك م ح س ح س ، ح س ك م ح س ،
ح م ك س ح س) فإنه ينتهي الى القول بأن المتقدمين حصروا
الضروب الناتجة في الخمسة الأوائل (٥٩) .

٩ - ان الفيلسوف اللاهوتي العربي - السرياني الهام ابن
العبري (٦٠) (حوالى عام ١٢٢٦ - ١٢٨٦) قد ميز ، بالاعتماد
على ابن سينا بشكل كبير ، بين الأشكال الأربعة وذلك في مقالته
عن الحكمة (٦١) . كما يناقش الشكل الرابع ويعالجه بشكل متسق

فهو الشكل الثالث ، وان كان موضوعاً في الصغرى ومحولاً في الكبرى
فهو الشكل الرابع « . انظر في هذا ، الرسالة الشمسية لنجم الدين
ابن بكر بن علي بن عمر الكاتبى القزوينى ، ١٨٥٤ ، ص ٢٠ ، ٢١ .
(المترجم) .

(٥٩) قارن التفاصيل المتعلقة بالضروب الثلاثة الاضافية المقدمة
في شرح الباجورى على السلم للاخضرى (على نحو ما ذكر في هامش
٤٩ فيما بعد) .

وقارن ايضا المناقشة الموجودة في كتاب الدكتور ابراهيم مذكور
عن تاريخ « الأورجانون في العالم العربى » (السابق ذكره) ، ص ٢٤٦
- ٢٤٧ (حيث يظهر ان الدكتور مذكور لم يدرك ان الأتيسة
المتكلم عنها غير صحيحة) .

(٦٠) للوقوف على سيرته وأعماله المنطقية ، انظر : ريشر ،
تطور المنطق العربى ، ترجمة د. محمد مهران ، ص ٤٦٣ - ٤٦٥ .
(المترجم) .

(61) L' Entretien de La Sagesse de Bar Hebraeus, ed, H.
F, Janssens (Liège and Paris, 1937 , Bibliothèque de La Faculté
de Philosophie et Lettres de L, Université de Liege, Fasc, 57) ,
P, 193 .

مع الأشكال الثلاثة الأخرى (٦٢) .

١٠- ان الفيلسوف العربى اليهودى والمترجم لكتاب المقاصد للغزالي اسحق البلاغ (حوالى عام ١٢٥٠ - ١٣١٠) قد دون جزء المنطق من هذا الكتاب ، وهو جزء متاح (٦٣) . ويصر على الحاجة لأشكال أربعة ، ويقدم قواعد الصحة للشكل الرابع ، ويوضح ضروبه المنتجة .

وبقدر ما يمكن أن يكتشف المرء من الأجزاء المتاحة ، فان ابلاغ يعالج الشكل الرابع بتفصيل ، وبدون انتقاد .

١١- لقد اعترف الأخرى (حوالى عام ١٥١٤ - ١٥٤٦) فى « السلم المرونق فى المنطق » - وهو نظم شعري ميسر بشكل كبير لكتاب ايساغوجى للأبهري - بالشكل الرابع ، ويقبله

(٦٢) المرجع السابق ، ص ص ١٩٤ ، ٢٠٣ . وانظر ايضا مناقشة المترجم فى ص ص ١٩٨ - ٢٠٠ وبشكل خاص النقرة التى يقول فيها : ان ابن العبرى ينسب [فى العديد من اعماله] للشكل الرابع نفس اهمية الاشكال الأخرى ويعتبر ضروبه صحيحة . اذا فهو هنا يفتاض مع الرأى الذى قال به فى

Livre des Pupilles (14 a Iss) .

حيث قال : اذا كان الحد الأوسط محمولا للأصغر ، ودووضوعا للحد الأكبر . فهذا هو ما يمكن ان نسميه بالشكل الاول ، واذا كان العكس فسوف نسميه بالشكل الرابع . ولكن هذا الشكل لا يستحق الذكر لأنه لا يوجد حقيقة .

(٦٣) ولقد ورد فى كتاب :

I, M, Bochenski, Formal Logic (Op, Cit), PP, 217 - 218 .

بدون تردد بغض النظر عن قواه ان الأشكال الأربعة ترتف
بحسب الكمال أو الخلو من العيوب (٦٤) .

وهكذا نرى الآثار الواضحة لتطور قبول الشكل الرابع
في المنطق العربي . حيث أخذ به المناطق الأوائل على نحو قليل ،
أو أنهم لم ينتبهوا له . وعندما تنبهوا اليه اعتبروه
(ابن سينا وبعض تلاميذه الأوائل فضيلا عن المناطق الذين كانوا
تحت تأثير مدرسة بغداد) غير طبيعي .

أما الكتاب المتأخرون في التقليد المشرقي فقد أجمعوا بلا
تردد على قبول الشكل الرابع مع الأشكال الأخرى .

(٦٤) ترجمه الى الفرنسية ج.د. لوسيانى ..

تحت عنوان : السلم : رسالة منطقية :

Le Soullam : Traité de Logique (Algiers 1921), PP, 53 - 56

ويقدم هذا العمل أيضا تعليقات الناشر [ابراهيم الباجورى ،

المتوفى عام ١٨٦١] لطبعة اقدم :

[Cairo, Imprimerie Orientale, 1314 - 1315 AH (= 1896 -

1897)] .

يقول فيها : ان رأى الابهرى بالنسبة للشكل الرابع هو انه
للقدماء . الا ان المرء لو اتبع الكاتب المتأخر بشكل كبير قبل
الضروب الثمانية على انها منتجة في هذا الشكل . والكاتب الذى يتكلم
عنه هنا هو بلا شك القزوينى الكاتبى ، فهو من بين الذين أخذوا
بهذا الرأى بشكل مؤكد) . وفكرة ان الأشكال (اى الأشكال الثلاثة
المعروفة) اعيدت بنظام كامل انما تتجاوز على الاقل ابوليدس
المعاصر لجالينوس .
انظر :

C, Prantl, Geschichte der Logik im Abendlande, Vol, 1 (Op,
Cit), P, 585 .

ولقد ذكر إبراهيم مدكور (٦٥) ، في معرض دراسته الهامة لمنطق ابن سينا ، الشكل الرابع من القياس ، الذي قدمه منطقة العرب المتأخرون ، بوصفه أحد الانحرافات القليلة جداً عن التنظيم الخاص بابن سينا للمنطق الأرسطي . ومع ذلك ، فقد أخفق هذا الاتجاه في لفت الانتباه للدور الايجابي لابن سينا في سياق التطور (٦٦) .
فطريقة ابن سينا لتحديد الأشكال (بوضع الحد الأوسط كموضوع أو كمحمول في المقدمة الصغرى والكبرى) تساعد على تقديم شكل رابع (٦٧) . فهي بالفعل تجعل من المتمذر اجتنابه ، بينما تترك مسألة حالته الطبيعية عرضة للنقاش . ومن الواضح أن طريقة فهم ابن سينا للموضوع مزودة بدافع لقبول الشكل الرابع الذي تطور بشكل أساسي في تقليده الخاص (وكان مفندا بشكل حاد من جانب خصومه) .

(05) L' Organon d' Aristote dans Le monde arabe (Op, Cit), P, 246 .

(٦٦) وهذا القول يعنى أنه لاشيء في الواقع يؤكد أن قبول الشكل الرابع في المنطق العربي (ولو على نطاق محدود) يسبق زمنياً ابن سينا (انظر ذلك فيما بعد) .

(٦٧) وهذا يختلف عن تحديد الفارابي . وللوقوف على ذلك انظر :

N, Rescher (Tr), AL-Farabi's Short Commentary On Aristotle's « Prior Analytics », (Pittsburgh, 1963), P, 62 .

Petrus Hispanus

فوصف الفارابي يختلف عن وصف ابن سينا . ف يرى الفارابي أن ما يكون ممكناً هو ثلاثة أشكال فقط .

٥ - حقائق جديدة من مقالة ابن الصلاح (٦٨) :

مع أننا نصادف صعوبات قليلة في الوصول الى مناقشات العرب للشكل الرابع ، فان الأصعب هو الوصول الى تلك المناقشات التي تربط ذلك الشكل صراحة بجالينوس . ومع ذلك يمكنني هنا بيان احدي الحقائق الجديدة والهامة وهي مقالة « عن الشكل الرابع للقياس الحملى المنسوب لجالينوس » (٦٩) للطبيب الرياضي ابن الصلاح (حوالي عام ١٠٩٠ - ١١٥٣) .

وإذا كان هذا العمل سيثقل اهتمامنا بالتفصيل ابتداء من الباب الثاني الى الرابع فيما بعد . فانني سأكتفي هنا فقط بتلخيص بعض الحقائق الجديدة التي يقدمها هذا العمل عن تاريخ الشكل الرابع من القياس .

ويصدر ابن الصلاح مناقشته لمنطق الشكل الرابع ببلجيوجرافية موجزة ذات أهمية كبيرة - رغم قصرها - نظرا لأنها تخبرنا عن محتوى العديد من الأعمال المختلفة المفقودة - وهذه الحقائق الجديدة تكون على النحو التالي :

(٦٨) وهو طبيب له أهميته ، وكتب في العديد من الموضوعات العلمية ، وخاصة الرياضيات والفلك . كما كان حلقة من السلسلة المتواصلة من علماء بغداد المناطقة الأطباء . انظر ، ريشر ، تطور المنطق العربي ، ترجمة د. محمد مهران ، ص ص ٣٩٢ ، ٣٩٣ . (المترجم) .

(٦٩) ولقد ذكر ابن ابي اصيبعة هذه المقالة في معرض حديثه عن ابن الصلاح . انظر : ابن ابي اصيبعة ، طبقات الأطباء ، ص ٦٤١ . (المترجم) .

١ - ان مقالات جالينوس (المفقودة الآن) من كتاب « البرهان »
ومن كتاب « احصاء القياسات » تقسم الأشكال القياسية الى
ثلاثة فقط .

٢ - لقد أخبره باحث سريانى مجهول الاسم معاصر للكندى
(المتوفى حوالى عام ٨٧٠) بأن فى حوزته مقالة سريانية لجالينوس
ناقش فيها الشكل الرابع .

٣ - ان الفارابى (المتوفى حوالى عام ٩٥٠) قد ناقش ورفض
الشكل الرابع « ومن المحتمل أن يكون ذلك فى شرحه الكبير على
التحليلات الأولى » . وقد تابعه أيضا أبو الفرج بن الطيب
(المتوفى حوالى ١٠٤٣) وذلك فى معرض شرحه على « التحليلات
الأولى » .

٤ - ان ابن الصلاح نفسه وقعت لديه ترجمة عربية
لمقالة لرجل مسيحي سريانى ازدهر حوالى عام ٨٠٠ يعرف
بديتخا القس موسومة بالشكل الرابع الجالينوسى (أنظر فيما
بعد) .

وهكذا فان هذه الحقائق الجديدة - التى سبقت قول
ابن رشد بحوالى أربعين عاما ، وانبثقت من منطقة مختلفة
تماماً من العالم الإسلامى كحقائق ابن سينا - انما تقوى
شكنا . به معنى أنها تدعم ، ان كانت هناك حاجة لتدعيم ، رأى
المناطق العرب الذين نسبتوا الشكل الرابع الى جالينوس والذى
ربما إستمدوه مباشرة من ابن سينا ، وبشكل أساسى من شرح

الفارابي الكبير على « التحليلات الأولى » • وهذا يبين أن الباحثين العرب كان لديهم دليل وثائقي محدد يربط الشكل الرابع بجالينوس •

٦ - عن منطق الشكل الرابع ومصطلح القياس :

ومن الضروري تصديد بعض الملاحظات التمهيدية حول التساؤل عن امكانية وجود أو عدم وجود شكل رابع للقياس (٧٠) نظرا لأهميتها أساساً بغض النظر عن أية اعتبارات تاريخية • ففي مسألة كتلك التي أثارها جدلا طويلا ، وخلافات كثيرة لا تكون الاجابة عليها بنعم أو بلا • بل بنعم ولا اعتماداً على الكيفية التي يتصور بها القياس ، وذلك من خلال طريقتين رئيسيتين على النحو التالي :

١ - انه يمكننا أن نأخذ قياسا تكون فيه فقط المقدمتان غير متميزتين ، ثم ننظر اليهما لنرى ما اذا كانت النتيجة تلزم عنهما (حيث أن النتيجة غير متعينة) • (وهذا هو البناء الأرسطي الأساس للموضوع) (٧١) • فلكي تلزم أية نتيجة أياً كانت غايته

(٧٠) فنحن نتعامل مع المسألة هنا بطريقة تمهيدية • ونقدم فقط ما هو ضروري للاعتبارات التاريخية للفصلين التاليين • وهذه المسألة مروضة مرة أخرى وبتفصيل أكثر في الباب الثاني • (٧١) وذلك هو أيضاً رأي المدرسين الأوائل • « حيث أنه لا ينظر الى الضرب على أنه مركب من ثلاث قضايا ، بل من قضيتين فقط • ولذلك يدافع Petrus Hispanus عن نظام عرض القضايا المزدوجة المشكوك في كنهها وكنها • مثلما فعل الاكوييني في : Opusc, Ixviii, de Syll, Ch, 4 » , H, L, Mansel (ed), H, Aldrich : Artis Logicae rudimenta (Oxford, 1852), P, 72, notes .

ينبغي أن تشترك المقدمات بشكل عام في حد أوسط (ونظرا لعدم وجود نتيجة ظاهرة ، فإنه من الصعب أن نحدد أى الحدود يكون محمولا للنتيجة ، وأيهما يكون موضوعا لهما : وبالتالي لا يوجد منذ البداية تمييز بين مقدمة كبرى ومقدمة صغرى) (٧٢) .

وفيما يتعلق الآن بالحد الأوسط ، فإنه توجد له ثلاثة احتمالات بشكل دقيق على النحو التالي :

- ١ - أن يكون محمولا لاحدى المقدمات وموضوعا للأخرى .
- أو ٢ - أن يكون محمولا للمقدمتين ، أو ٣ - أن يكون موضوعا للمقدمتين .

ومن وجهة النظر هذه - وهي في نظري معتقد أرسطي - فإنه ليست هناك امكانية للحديث عن أى شيء أكثر أو أقل من ثلاثة أشكال . (وفيما يتعلق بالشكل الرابع فإنه يعد جزءا من الشكل الأول) .

٢ - أنه يمكننا أن نأخذ قياسا ترتبط فيه المقدمتان بنتيجة مفترضة (وهذا أساسا - من حيث التوقع والتبسيط - هو البناء الجالينوسى للموضوع على نحو تام) . ومرة أخرى ، فإنه ينبغي ان تكون المقدمات مرتبطة بأحد الحدود المشتركة ، وفضلا عن

(٧٢) بمعنى ، عدم التمييز الصورى « وبرغم ذلك فإنه يمكن ان تكون مادة واحدة بالفعل ، ومستنتجة على أساس حالة الشمول [الاتساع] للحدود المستلزمة » .

ذلك فان المقدمات تصبح متهيزة وذلك لأن موضوع النتيجة (المفترضة)
يجب أن يكون وارداً في إحدى المقدمات (المضري) ومحمولها
في المقدمة الأخرى (الكبرى) . ولهذا توجد احتمالات أربعة
للحد الأوسط :
١ - أن يكون محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى .
٢ - أن يكون محمولاً للمقدمتين .
٣ - أن يكون موضوعاً للمقدمتين .
٤ - أن يكون محمولاً في الكبرى وموضوعاً في الصغرى (٧٣) .
(فوجود النتيجة المفترضة يؤدي الى التمييز بين المقدمات ،
ويقسم الشكل الأول القديم الى شكلين (٧٤) . وبالنظر الى هذا
البناء الجالينوسى للقياس (*) فإنه يؤدي الى أربعة أشكال وليس
ثلاثة .

(٧٣) فالتمييز بين شكلين من أشكال القياس يكون ظاهراً بحسب
كيفية تصور الحد الأكبر والأصغر وذلك بتخصيب مؤلفيهما في
النتيجة ، وكذلك بحسب بعض الأسس الأخرى (كالانتساع النسبي
للحدود) فيما ذكر من قبل .
(٧٤) كما يمكن أن نتصور نفس التأثير بالنظر الى ترتيب المقدمات ،
اذ ان المقدمة الأولى منهما هي التي تشمل على موضوع النتيجة .
(*) ولقد أخبرنا ابن سينا في أكثر من موضع أن جالينوس وصل
الى شكل رابع من خلال هذه الزاوية للفهم . انظر : كتاب
الدكتور ابراهيم مذکور عن تاريخ « الأورجانون الأرسطى في المعالم
العربی » ، باريس ، ١٩٣٤ ، ص ٢٠٦ .
« وغلاوة على ذلك ، فان جالينوس ، في الفقرة ٧ من كتاب « المدخل
الى الجدل » ، يصف الفكرة رقم (١) ، مزاحمة بأنها تخص الفلاسفة
القديما . وهذا يوحى بوجود محدثين (ربما الرواقيين) الذين
أخذوا برأى مختلف .

فمسألة الخلاف حول العدد الصحيح لأشكال القياس
 يمكن - فيما نعتقد - أن تقلب كل فكرة القياس رأساً على
 عقب بمعنى هل القياس ، كما يسميه الاسكندر الأفروديس ،
 اقتران ، أى ينظر اليه ، كقضيتين حمليتين مرتبطتين على النحو
 المشار اليه بأحد الحدود المشتركة بحيث تصلح معاً كمقدمات
 (فقط) لقياس في المعنى الحديث ؟ أم أن القياس ، على نحو
 ما يسميه الاسكندر الجامع ، بمعنى أن ترتبط ثلاث قضايا حملية
 على النحو المشار اليه بالفنية لتداخل حدودها بحيث تصلح
 معاً كمقدمات ونتيجة لقياس في المعنى للصديقي (٧٥) ؟ فالسؤال
 ببساطة ليست متمثلة في السؤال هل هناك ثلاثة أشكال أم
 أربعة ؟ بل أنها تعتمد أساساً على فكرة الشخص عن القياس
 وبالمثل عن الشكل . فوجود النتيجة أو غيابها (الفعلى أو
 الضمنى) في قياس هو العامل الحاسم للسؤال عن عدد الأشكال
 القياسية .

٧ - تحليل أبو البركات بن مالك :

ومن يتابع ترجمة الفصل الخاص بالشكل الرابع للقياس من
 النسخة الأصلية العربية من كتاب المنطق الموجود ضمن كتاب المعبر

(٧٥) ولقد نشأ الكثير من الخلط بسبب المناقشات المنطقية للمصور
 الوسطى والقديمة . نظراً لأن كتابها كثيراً ما يظهرون الإخلاق لأرسطو
 عند بداية نقاشهم لشكل من أشكال القياس الأرسطى . إلا أنهم
 سرعان ما ينزلون بعد ذلك في معالجاتهم لما تسميه ببناء القياس
 الجالينوسى .

في الحكمة لأبي البركات بن مالكا (حوالي ١٠٧٥ - ١١٧٠) (٧٦) ، وهو الكتاب الشامل الذي يتضمن ثلاثة جوانب فلسفية (المنطق ، الطبيعة ، الميتافيزيقا) فإنه يجد أن ما يقرره ابن مالكا في هذا الكتاب يلقي الضوء الكثير على تاريخ الشكل الرابع . فيقول :

[١٢٥ : ٧] إذا لم يعتبر المطلوب (أى النتيجة) وحده فلا يوجب القسمة (حرفيا تمييز) سوى [٨] الأشكال الثلاثة المذكورة (٧٧) . حيث يكون الحد الأوسط (أما) محمولا على حدين (آخرين) أو موضوعا [٩] لحدين . أو محمولا على حد وموضوعا لآخر ، إذا لم يعين الحدان (الآخران) بموضوع المطلوب [١٠] أو محموله . وذلك ألفه أرسطو طاليس أشكالا ثلاثة ولم يذكر الرابع . وإنما تتعين الصغرى [١١] والكبرى من المقدمتين في الشكل الأول بالتى فيها (إذا أخذنا بعين الاعتبار) الحد الأوسط محمولا أو موضوعا (للمقدمات) [١٢] حتى يكون الذى هو (الحد الأوسط) فيها محمول صغرى ، والتى هو فيها موضوع كبرى . وأما في [١٣] الشكل الثانى والثالث فلا يتميز صغراهما عن كبراهما بقياس الحد الأوسط [١٤] لكونه محمولا أو موضوعا فيهما جميعا متميزا (إذا أخذنا بعين الاعتبار)

(٧٦) منشرة شريف الدين بلتيكا S. Yalatkaya - ٣ أجزاء ،
حيدر آباد ١٣٥٨ هـ (= ١٩٣٩) . والنقطة المقدمة هنا تقع في
ص ١٢٥ - ١٢٦ من الجزء الأول .
وللمعلومات عن ابن مالكا انظر :
N. Rescher, The Development of Arabic Logic (Op, Cit),
PP, 169 - 170 .

(٧٧) بمعنى ، الأشكال القياسية الأرسطية الثلاثة .

[١٢٦ : ١] والكلام في هذا الشكل الرابع استدركه على
 أرسطو طاليس بعض المتأخرين [٢] باعتبار المطلوب المعين
 (أيضا) • وفي الانتاج هو (أرسطو) الأول والاعتبار بالانتاج
 والأشكال [٣] بحسبه (أيضا) هي الثلاثة المذكورة (أو الثلاثة
 التي ذكرها هو) لا غير •

فهذه الطريقة الخاصة بالتساؤل عن ثلاثة أشكال قياسية مقابل
 أربعة ، انما ترجع الى ابن مالكا • وأن كان من الممكن أيضا
 ان نقابلها في النصوص المنطقية العربية الأخرى (٧٩) •

وبما ان النتيجة المستلزمة (من خلال المحكس يلتحديد) هي :
 « بعض ك ص » فاننا بتبديل المقدمات نحصل على قياس صحيح :
 (ك م ك م ج م - ٤)
 كل ص و
 كل و ك
 بعض ك ص

وطالما اننا نأخذ بعين الاعتبار المقدمات فقط • فلن يكلا
 من هذين القياسين يطابق « الشكل الاول » الأرسطي بشكل غير
 متميز • ومع ذلك ، فان ادخال النتيجة في الاعتبار كصفة مميزة
 لطريقة بنائهما يظهر ان مبررات تحديدهما مختلفة الشكل - وان كان الآن
 في معنى متغير الى حد ما •

(٧٩) انظر على سبيل المثال ، ابن العسسال : مسألة في المنطق ،
 نشرها حبيب اده « = بول اديه » ، المشرق (المجلة الدورية المنشورة
 في بيروت) ، جزء ٧ [١٩٠٤] ، ص ص ٨١١ - ٨١٩ ، ١٠٧٢ - ١٠٧٨
 والفقرة المتعلقة بالنقاش تقع في ص ص ١٠٧٦ - ١٠٧٧ • (ولقد
 أعيد نشرها في كتاب ل. شيخو « رسائل غير منشورة للفلاسفة
 العرب القدماء » ••

L, Cheikho, Traités Inédits d, anciens Philosophes arabes
 (Beyrouth, 1911), PP, 133 - 147) .

ولهذا فإنه لمن الواضح أن بعض المناطق العرب قد
تعامل مع مسألة الأشكال القياسية بشكل منصف تلمحا تجاه الطريقة
الأرسطية التي تركز على المقدمات ، وفكرة القياس الجالينوسية
التي تركز على المقدمات والنتيجة (كما هو مبين في الفصل
السادس فيما بعد) (٨٠) .

٨ - المفاتيح الاصطلاحية الدالة على معرفة

جالينوس للأشكال الأربعة :

ويمكننا الآن تقديم بعض الأدلة التفصيلية وغير المباشرة
والتي لا يمكن إنكارها لما يلي :

(٨٠) وصدى هذه المسألة التي شغلت العرب بالنسبة لوضع
النتيجة في القياس ما يزال موجودا عند زبرله إذ يقول : انه ينبغي
ملاحظة النتيجة في المقدمات . لأنه يقال عند ابن رشد . . . وان لم
يكن الاسكندر [الامردويسي] مايلي :

يوجد اتفاق بين المدافعين عن جالينوس بوضع ذلك الشيء .
كما انه بالرجوع لأرسطو في كتاب التحليلات الأولى نجده ينظر
للقياس باعتبار ان النتيجة مقرررة .

(Liber de quarta syllogismorum figura, Caput 11 , Ppera
Logica [Basel, 1594], Col, 102) .

الا أن زبرله قد حذف الشكل الرابع معتمدا فيه على :
أولا على تحليله للقياس على أساس انه يقوم على « مقالة الشكل
ولا واحد » ، وثانيا على أساس ان رأى جالينوس من شأنه ان يقدم
صورة مشوهة للطابع الحقيقي للتفكير . (المترجم) .

خمس - أشكال المقدمات

نفسه :

ان جالينوس ميز بين : ١ - الأشكال الثلاثة (هتحدثنا عن مخطط Schéma في اليونانية ، وشكل في العربية) لقياس المقدمات فقط الخاص بأرسطو = الاقتران القياس (قرينة في العربية) الخاص بالاسكندر الافروديسي ، و ٢ - والأشكال الأربعة (هتحدثنا عن ، أنظمة Systasis في اليونانية = ببناء في العربية) للقياس المكتمل المقدمات مع النتيجة = The Syllogistic Sympleke (جامعة في العربية) الخاصة بالاسكندر والتي يبدو أن جالينوس قد استخدم لها الكلمة Techné (صنعة في العربية) .

وإذا كان هذا الحديث صحيحاً، فيمان جالينوس يكون بهذا قد تابع أرسطو بالفعل في معرفة ثلاثة فقط من الأشكال القياسية الأرسطية . ومن ناحية ثانية ، فهو عرف أيضاً الشكل الرابع - بشكل مؤكد - في مناقشته للضروب الخاصة ببناء (صناعة) الأقيسة الجامعة المبنية على وجهة نظر مغايرة تماماً لما هو مستخدم في القياس . لذا فشان القول بأن جالينوس قد أتبع بشكل كبير الطريق المعتاد ، ولم يتساءل عن الأشكال القياسية كمسألة هامة ومحتملة سنوف يقتر بعدم معرفة النصوص المتطبيقية القديمة حتى بعد عصر بوثيوس للشكل الجالينوسي أو التعامل مع أقيسته المختلفة على طول القنطاع عن تلك الأقيسة الخاصة بتيوفراستس واديموس .

الا أن الاعتبارات التالية تشكل الدليل الذي يعتمد عليه
حدسنا :

١ - ان الترجمات العربية للنصوص المنطقية اليونانية في القرن
التاسع مترجم الكلمة اليونانية Techné بالكلمة العربية صنعة .

٢ - ان نصوص المنطق العربي في القرن التاسع يظهر فيها
أحيانا - ولكن بشكل نادر - كلمة صنعة وبناء بدلا من الكلمات
العربية انقياس والشكل . (فكلمة شكل العربية = الكلمة اليونانية (٨١)
Schema) ولعل ما قدم في ملحق هذا الفصل يعد دليلا
على هذا التوكيد .

٣ - ان قائمة الأعمال الخاصة بجالينوس تتضمن عناوين عدة
لمقالات تعالج خصائص صنعة القياس أو بنائها (٨٢) .

٤ - ان ابن سينا يشير في أحد المواضع الى الضروب غير
المباشرة للشكل الأول (أو المعكوسة - أي الناشئة بعكس النتيجة)
بوصفها شكل بناء قياسي (٨٣) .

(٨١) عن الشكل انظر :
M, Afnan, Philosophical Terminology In Arabic and Per-
sian (Leiden, 1964), PP, 107 - 108 .

(82) Opera Omnia, ed, C. G. kuhn, Vol, xix, (Leipzig, 1830)
PP, 44 - 45 .

(٨٣) وهو يشير بشكل حرفي الى إباناتها القياسية . .
(Kitab al-isharat . . . ed Forget [Op - Cit], P, 68, Line 1) .

وانظر أيضا ، ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، تحقيق د. سليمان
دنيا ، القسم الأول ، دار المعارف ، ١٩٦٠ ، ص ٤٣٥ . (المترجم) .

وبالنظر الى المسئولة بين بعض الكلمات نجد أن :

كلمة صنعة في العربية = Techné اليونانية .
وكلمة بناء في العربية = Systasis اليونانية .

وهذا يزودنا بلا شك ، بالضلة بين جالينوس والشكل الرابع ، لأننا فيما نعرف أن جالينوس قد كتب مقالات منطقية عن بناء (Systasis) ، وخصائص صنعة القياس ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الكلمات العربية بناء ، وصنعة قد استخدمت أحيانا في النصوص المنطقية العربية القديمة (٨٤) بشكل متطابق بالنسبة للأشكال القياسية .

وباعتراف الجميع فإن لهذه التفصيلات نتيجة هامة ، وهي أنه إذا كان هذا صحيحا ، فإنه يجب علينا في بحثنا عن الدليل على اختراع جالينوس للشكل الرابع ، أن نكون على استعداد للشك في أية عبارة لجالينوس تقول بوجود ثلاثة أشكال للقياس استنادا الى وجهة النظر الأرسطية (٨٥) . بحيث يكون ذلك هو العامل الحاسم لعدد الأشكال القياسية .

(٨٤) هذه الطريقة من النظر للموضوع تختلف عن ما كتبه في :
« Some Arabic Technical Terms of Syllogistic Logic and Their Greek Originals » , Journal of The American Oriental Society, Vol, 82 (1962), PP 203 - 204 .

(٨٥) من الملاحظ أن جالينوس في كتابه « المدخل الى الجدل » عندما يحدد الأشكال القياسية (وهي الفقرة رقم ٧) "فيلقه بمعالج القياس على أساس فكرة المقدمتين فقط" إلا أنه يتناول انتهائيا (في الفقرة رقم ١٢) - بمبدأ السؤال من الأقيسة المنتجة في تلك الأشكال التي كان قد جدها - لمعالجة الأقيسة على أساس فكرة المقدمتين زائدا النتيجة .

ولاشك أن هذا سيفيد في جعل جزء كبير من المناقشات الحديثة للموضوع - التي تعتمد ، في قولها بثلاثة أشكال قياسية ، على عمل لجالينوس بعنوان « المدخل الى الجدل » (وكما نعرف الآن من أعماله المنطقية الأخرى أيضاً) - واضحة فيما يتعلق بهذه النقطة (٨٦) .

والتعليق على هذه النقطة (٨٦) هو أن جالينوس قد استخدم في كتابه « المدخل الى الجدل » مصطلحاً يونانياً هو « *epilogos* » والذي يعني « الملخص » أو « الخاتمة » ، وهو مصطلح يستخدم في الأدب اليوناني القديم للإشارة إلى الخاتمة أو الملخص الذي يوضع في نهاية عمل ما ، وهو يختلف عن المصطلح الذي استخدمه جالينوس في كتابه « المدخل الى الجدل » والذي يعني « المدخل » أو « المقدمة » ، وهو مصطلح يستخدم في الأدب اليوناني القديم للإشارة إلى المقدمة أو المدخل الذي يوضع في بداية عمل ما .

والتعليق على هذه النقطة (٨٦) هو أن جالينوس قد استخدم في كتابه « المدخل الى الجدل » مصطلحاً يونانياً هو « *epilogos* » والذي يعني « الملخص » أو « الخاتمة » ، وهو مصطلح يستخدم في الأدب اليوناني القديم للإشارة إلى الخاتمة أو الملخص الذي يوضع في نهاية عمل ما ، وهو يختلف عن المصطلح الذي استخدمه جالينوس في كتابه « المدخل الى الجدل » والذي يعني « المدخل » أو « المقدمة » ، وهو مصطلح يستخدم في الأدب اليوناني القديم للإشارة إلى المقدمة أو المدخل الذي يوضع في بداية عمل ما .

والتعليق على هذه النقطة (٨٦) هو أن جالينوس قد استخدم في كتابه « المدخل الى الجدل » مصطلحاً يونانياً هو « *epilogos* » والذي يعني « الملخص » أو « الخاتمة » ، وهو مصطلح يستخدم في الأدب اليوناني القديم للإشارة إلى الخاتمة أو الملخص الذي يوضع في نهاية عمل ما ، وهو يختلف عن المصطلح الذي استخدمه جالينوس في كتابه « المدخل الى الجدل » والذي يعني « المدخل » أو « المقدمة » ، وهو مصطلح يستخدم في الأدب اليوناني القديم للإشارة إلى المقدمة أو المدخل الذي يوضع في بداية عمل ما .

والتعليق على هذه النقطة (٨٦) هو أن جالينوس قد استخدم في كتابه « المدخل الى الجدل » مصطلحاً يونانياً هو « *epilogos* » والذي يعني « الملخص » أو « الخاتمة » ، وهو مصطلح يستخدم في الأدب اليوناني القديم للإشارة إلى الخاتمة أو الملخص الذي يوضع في نهاية عمل ما ، وهو يختلف عن المصطلح الذي استخدمه جالينوس في كتابه « المدخل الى الجدل » والذي يعني « المدخل » أو « المقدمة » ، وهو مصطلح يستخدم في الأدب اليوناني القديم للإشارة إلى المقدمة أو المدخل الذي يوضع في بداية عمل ما .

ملحق

وهذا الملحق سوف يقدم نبذة موجزة للدليل النصي على أن كلمة صنعة وبناء قد استخدمت أحيانا في نصوص المنطق العربي للعصور القديمة لتعني القياس (بالمعنى الجالينوسى للقياس المتمثل في مقدمتين ونتيجة) .

١- ففي فصيل المنطق من موسوعة مفاتيح العلوم (٨٧) للباحث الفارسي محمد بن أحمد الخوارزمي (المتوفى حوالي عام ٩٩٥) يمكننا أن نقرأ مايلي : الجامعة (= القياس المكتمل المقدمات مع النتيجة Symploke) . هي القرينة (= اقتران المقدمات Syzygia) والنتيجة اذا جمعتا (في حدودها بشكل قياسي) . وتسمى أيضا الصنعة واسمها باليونانية سولو جيموسين : أي القياس (ص ١٤٧ من طبعة فان فلوتن) .

٢- وفي الفصل المعقود عن أرسطو في كتاب تاريخ اليعقوبي (٨٨) نقرأ مايلي : (واذا كانت مقدمات ونتيجة معها سمي صنعة ، ويشير هوتسمان Houtsma لهذه الكلمة على أنها صحيحة) .

٣- ان ابن سينا ، كما لوحظ فيما سبق ، قد درس « العكس (للشكل) الأول » ليس كشكل آخر بل كإبانة قياسية (٨٦) .

(٨٧) نشرها ج . فيان فلوتن (ليدن ، ١٨٩٥) .

(٨٨) نشره هوتسمان ، المجلد ١ (ليدن ، ١٨٨٣) .

(٩٠) انظر : ابن سينا ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ (المترجم) .

وفي قصيدته في علم المنطق (نشرها شمولدرز ، باريس ، ١٨٣٦)
يساوي أيضا بين كلمتي الشكل والبناء (انظر ص ١٢٩) .

وتفسري للمسألة ، ان النقطتين رقم ١ ، ٢ - أو بالأحرى
مصدرهما ، وبشيكلم محتمل الكندي (المتوفى عام ٨٧٣) - وإنما
يعكسان أصلا الفكرة اليونانية للقياس على أنه المركب من مقدمتين
وتنتيجية . وفي مثل هذه الطريقة يكون لدينا أربعة أشكال
للبناء وليس ثلاثة أشكال قياسية أرسطية .

ومن المهم أن نميز معنى الصنعة في المسألة هنا من المسائل
الأخرى ، أعني تلك الخاصة « بالفنون القياسية » - كالبرهان ،
الجدل ، الخطابة ، السفطة ، الشعر لأنه من المقترض استخدام
التقسيم للتفكير في هذه المجالات (٩٠) .

٩ - خلاصة :
(نرى من لغة ترجمته في ص ٧٥١) .

وعلى سبيل المراجعة ، فإنه يبدو من اللائم إعادة عرض بعض الآراء
المتعلقة بنقاشنا بشكل أساسي ، والتي تختص بأثر المصادر العربية
على تاريخ الشكل القياسي الرابع ومنها :

(٩٠) انظر عن فنون القياس :
Steinschneider, AL - Farabi (Op, Cit), PP, 14 - 18 .

وأيضا :
N, Rescher, AL - Fārabi's Short Commentary On Aristotle's
« Prior Analytics », (Op, Cit), PP, 124 , 131 .

١ - أننا على ثقة تامة ، بأن قول ابن رشد بأن جالينوس عرّف الشكل الرابع إنما يستمد من أبي نصر الفارابي .

٢ - ان المعلومات المتوافرة في عصر الفارابي كانت كثيرة الى حد لا يصدق معه تماما أن ينشأ أى خطأ في الموضوع .

٣ - أن عرض قول ابن رشد في سياقه ، يعكس استمرار التقليد العربي للتعليم القياسي ، ذلك التقليد الذى ترجع جذوره الى نقطة تتجاوز الشك في صحتها .

٤ - ان وجود اشارات كثيرة للشكل الرابع في مناقشات العرب تبرر لنا رفض ما يمكننا أن نقابله في عمل جالينوس (المدخل الى الجدل) من حقيقة وجود ثلاثة أشكال قياسية أرسطية فقط .

٥ - ان ما نحصل عليه من معلومات ، كالدفاع عن شكل رابع لجالينوس إنما يعد أساسا معقولا بشكل كبير على عدم وجود ذكر لشكل رابع لجالينوس في كل المصادر الرئيسية للعصور القديمة المتأخرة .

فهذه الآراء تؤدى بشكل معقول الى اثبات وجهة النظر التقليدية بأن جالينوس قد بدأ بفكرة مختلفة (من المحتمل للرواقيين) عن طبيعة القياس بوصفه متضمنا نتيجة صريحة ، ووصل بالمثل الى فكرة مختلفة عن الشكل القياسي أدت بشكل حتمى الى الأشكال الأربعة المعروفة .

الآن هذا الموقف لا يختلف كثيرا عن موقف لوكاشيفتش المتمثل في عدم معرفة جالينوس للأشكال الأربعة بمعنى من المعاني الخاصة بالقياس الأرسطي ، لكنه تمسك (حقيقة) بالأشكال الثلاثة المعروفة . ومن ناحية أخرى ، فهو لا يشك في معرفته للأشكال الأربعة في سياق آخر . وبشكل خاص ، بمعنى من المعاني الخاصة بأشكال بناء القياس (الحديث) الذي تكون فيه المقدمات مع النتيجة . (وبالتالي فإن هذا يؤكد تماما فكرة الأشكال القياسية الأربعة بالطريقة التي تعلم في فصول المدارس اليوم) فالنقطة التي أخطأ فيها لوكاشيفتش والشارح المجهول ، هي الاعتقاد بأن كل ما قبله جالينوس كان عن الأقيسة المركبة (٩١) ، وهو بلا شك غير صحيح .

وختاماً فإن هذا الجانب من بحثنا إنما يعيد واحداً من الأبحاث التي تستحق التركيز والاهتمام ، ورغم قلة المادة لتاريخ المنطق لحسم مسألة ما إذا كان جالينوس ابتكر الشكل الرابع أم لا فإن أهم مميزات نقاشنا لا تقع ، فيما يبدو ، على ما أثبتته من اكتشاف جالينوس للشكل الرابع ، بقدر ما تنصّب على تفسير واقعة أكثر أهمية وهي احتمال عدم الاستغلال الكبير للمواد العربية كمصدر لنظرة جديدة إلى المراحل المتأخرة من تاريخ المنطق اليوناني .

(٩١) أي الأقيسة المركبة من أربعة حدود ، والتي قد وجد كثيرا منها في محاورات افلاطون ، وعن أهمية هذه الأقيسة انظر ، لوكاشيفتش ، نظرية القياس الأرسطية ، ص ٥٩ - ٦١ . (المترجم) .

الباب الثاني

* * *

الشكل الرابع في الفرب

١ - فكرة الشكل عند أرسطو وتفسيرها :

ليس من السهل هنا افساح المجال لدراسة كاملة لفكرة أرسطو عن الشكل القياسي . فالمراجع تختلف . كما أن كل محاولة احسم الموضوع تدخل في اعتبارها أن ما أوردته كل الأبحاث المتعددة إنما يتسم بالتطويل والتمعيد (١) .

(١) ان مجموع ما كتب بشكل رئيسي في هذا الموضوع يوجد في الأعمال التالية :

Adolf Trendelenburg, Logische Untersuchungen (1 st ed, Berlin, 1840 : 2 d ed, 1862 : 3 rd ed, 1870, Photoreprinted, Hildesheim, 1964) .

Carl Prantl, Geschichte der Logik im Abendlande Vol, 1 (Leipzig, 1855 : Photoreprinted, Graz, 1955) .

Friederich Ueberweg, System der Logik (1 st ed, Bonn, 1857 : 5 th ed, 1882) .

Heinrich Maier, Die Syllogistik der Aristoteles . (Tubingen 1896 : 2 d ed, Leipzig, 1936) .

W, D, Ross, Aristotle's Prior and Posterior Analytics (Oxford, 1949) .

Jan Lukasiewicz, Aristotle's Syllogistic (Oxford, 1951 : 2 d ed, 1957) .

=

وعلى الرغم من الانطباعات السطحية • فإنه لمن الانصاف
الحقيقى انقول مع ما لاحظته ماير « ان التساؤل الذى على
أساسه تتميز الأشكال الأرسطية الثلاثة ، انما يعد من أكثر
الصعوبات التى يقابلها مفسر المنطق الأرسطى (٢) ، لذا فان كل
ما يمكننا عمله هنا هو تقديم وصف موجز لمختلف الأفكار
الرئيسية ، والاشارة بايجاز على نحو حاسم لفكرة التى نهيل اليها •

الفكرة رقم (١)

فالأساس الأول للتمييز بين الاشكال القياسية يكمن فى وصف
حالة شمول أو اتساع حدود القياس • وهذا يجعل التمييز
بين حد أكبر وأصغر مسألة ثانوية وغير أساسية (٣) • (ولا نكون
فى حاجة الى النتيجة لهذا التمييز) • وعلى هذا فان ما يكون
ممكنا فقط فى هذه الحالة هو وجود ثلاثة أشكال فقط
حسبما يكون الحد الأوسط (أى المشترك) على النحو التالى :

Gunther Patzig, Die Aristotelische Syllogistik (Gottingen,
1959 : Abhandlungen der Akademie der Wissenschaften In G.
Philologisch - historische klasse, Dritte Folge, Nr, 42) .

W, and M, Kneale, The Development of Logic (Oxford,
1962) .

(2) Die Syllogistik des Aristotles (Op, Cit), Vol, 11, Part
1, P, 48, notes .

(٣) وهذه المسألة كانت موضع نزاع منذ العصور القديمة ،
تقارن :

I, Madkour, L' Organon d' Aristote dans Le monde arabe
(Paris, 1934), PP, 205 - 206 .

- ١ - أن يكون أصغر في الاتساع من أحد الطرفين (أى الحدود غير المشتركة) . وأكبر من الآخر .
- ٢ - أن يكون أكبر من كلا الطرفين .
- ٣ - أن يكون أصغر من كلا الطرفين .

وبناء على هذا الرأى فإنه من الممكن وجود ثلاثة أشكال فقط ولا موضع للسؤال عن شكل رابع .

ولقد كان هذا البناء منسوبا لأرسطو من الناحية التاريخية ، واعتقد في صحته معظم المدرسين في العصور الوسطى (٤) ، وكذلك معظم المناطقة التوأويين المحدثين . والكثير من المناطقة الألمان في أواخر القرن التاسع عشر (وبشك بارز قبل ترندلبرج) (٥)

(٤) انظر على سبيل المثال :

Albertus Magnus, Commentaria In Priorum Analyticorum, bk 1, Tract 11, ch ii .

ولقد صاغ ذلك وليام شيرازوود بدقة واحكام على النجيو التالي : فيقول « يتحدد الشكل عن طريق وضع الحد ، ومهما تخلف الضروب ، فإنها تنحصر في ثلاثة اشكال تتحدد حسبها يرد الحد الأوسط في المقدمتين . وقد يكون الأوسط موضوعا في قضية ومحمولا في أخرى ، او قد يكون محمولا في القضيتين ، او موضوعا في القضيتين ، ومن ثم لا يوجد سوى ثلاثة اشكال » .

(M, Grabmann, « Die, Introductiones In Logicam des wilhelm Von 'Shyreswood », Sitzung Sberichte der Bayerischen Akademie der wissenschaften ' (Philosophisch - historische Abteilung) 1937. (Heft 10), P, 51 : 21 - 29) .

(٥) ولقد لخص أوبرفيج موقفه بدقة ، وغنده ببراعة .

F, Ueberweg, System der Logic (Op, Cit), PP, 332 - 335

وجانب كبير من المناطق الانجليزية (٦) ، وكذلك روس (٧) W. D. Rose
في فترة ما . فضلا عن وجود محاولة حديثة في عمل
هينرش ماير (٨) . (Op, Cit) Die Syllogistik der Aristoteles
تؤيد موقف ترندلبرج .

(٦) ومن بينهم ، على سبيل المثال ، مانسل H, L. Mansel
في طبيعته لكتاب :

H, Aldrich's Artis Logicae rudimenta [Op, Cit], P, 75, notes.

حيث يقول : « ان ارسطو يعرف ثلاثة اشكال فقط ، وذلك
يتضح بالنظر الى نطاق الحد الاوسط بالمقارنة مع الحدين الآخرين
وليس بسبب موقعه في المقدمتين » . (وهنا نجد ان مانسل يتابع
ترندلبرج) .

(7) Aristotle (Oxford, 1923), ch, ii .

وقارن ايضا :

O. Hamelin, Le Système d' Aristote (Paris, 1920, 2 d ed,
1931), P, 185 .

(٨) وفيما يتعلق بهذا فإنه ينبغي ان اذكر مناقشة يان لوكاشيفتش
عن نظرية القياس الارسطية (Aristotle's Syllogistic [Op, Cit])
حيث يقول : [وذلك على لسان ماير] فما كتبه عن اشكال القياس
عمامة والشكل الرابع خاصة هو في رأي اكثر الفصول غموضا في
كتابه الشاق الذي يؤسف له . يقول ماير ان هناك راين متعارضين
فيما يميز اشكال القياس : فعلى الراي الاول « وهو راى اوبرفيج
خاصة » تتعين الاشكال بموضع الحد الاوسط باعتباره موضوعا او
محمولا ، وعلى الراي الثاني « وهو راى ترندلبرج خاصة » تتعين
الاشكال بنوع علاقتي المصدق بين الحد الاوسط وبين الحدين المتطرفين .
ويقول ماير ان واحدا من الراين لم تثبت صحته بعد ..
(Op, Cit, Vol, iia P; 48, n, 1) وهو يتبع الراي الثاني ...
(P; 36) . ولقد نقد لوكاشيفتش ماير بتفصيل تام الى حد ما
(PP, 36 - 38) فيتهمه بأنه وصل الى « ذروة ... الغموض المنطقي » .

الفكرة رقم (٢)

وهي أن التمييز بين الحد الأكبر والأصغر هو الأساس الأول
لتمييز وهو تمييز يقوم على أساس دور الحدود في النتيجة :
فالحد الأكبر = محمول النتيجة ، والحد الأصغر = موضوع
النتيجة . وهذا بدوره يضمن لنا التمييز بين مقدمة كبرى
وصغرى . كما يؤدي الى امكانية وجود أربعة أشكال على النحو
التالى :

محمول النتيجة يكون محمولا لمقدمتها	دوضوع النتيجة يكون موضوعا لمقدمتها	
(الكبرى)	(الصغرى)	
نعم	نعم	١ -
نعم	لا	٢ -
لا	نعم	٣ -
لا	لا	٤ -

وبناء على هذا الرأى ، فان الأشكال القياسية الأربعة
تكون محتومة من الناحية النظرية . وهذا يثبت أن أرسطو قد
صرف النظر عن الشكل الرابع على أسس غير صورية ، بل
لاعتبارات جوهرية (وهي أنه غير طبيعى ، الخ) الا أنه مهما
تكن عيوبه الجوهرية ، فان الشكل الرابع موجود بشكل أساسى ،
وعلى نحو غير زائد طبقا لهذا الرأى .

ويمكن القول ان هذه الفكرة الخاصة بالأشكال والتي تعد

أحد الأفكار الصحيحة منطقيا إنما كانت - كما تأكد لي هنا -
معروفة لجالينوس (مع التعديلات المقدمة فيما سبق) • كما يمكن
أن نلتقى بها عند ابن سينا(٩) ، وعند العديد من المناطقة العرب
من بعده بمن فيهم ابن رشد(١٠) • كما أنها قدمت في أوروبا
في عصر النهضة ، فكانت معروفة من جانب أرنولد Anauld
في دنق بوردويال ، كما كانت مقبولة من جانب ليينتر • بل يمكن
القول أنها تعد في الواقع وجهة النظر التي تمسك بها
معظم المناطقة المحدثين(١١) •

الآن لو كاشيفتشس والكاتب الشهير روس(١٢) يذهبان الى أن

(9) A, M, Goichon (ed), Ibn Sina : Livre des directives
et remarques (Beirut and Paris 1951), PP, 197 - 198 .

وتارن :

I, Madkour; L, Organon d' Aristote dans Le monde arabe
(Op. Cit), P, 206 .

(10) Aristotelis Opera Cum Averrois Commentariis Vol, 1
(Venice, 1562 , Photoreprinted Frankfurt am Main, 1962), P.
8 a , Col, 2 of The middle Commentary On Anal, Pr (Priorum
Resolutiorum) .

(١١) أنظر على سبيل المثال ، تعريف الشكل عند أندريه لالاند :

A, Lalande, Vocabulaire Technique et Critique de La Philo-
sophie (Paris, 1925 and Later) S, V, Figure .

(12) Aristotle's Prior and Posterior Analytics, (Oxford,
1949), PP, 34 - 35 .

ومع ذلك ، فإن روس أقر الفكرة رقم (١) في كتابه الأول عن
- أرسطو (أكسفورد ، ١٩٢٩) •

هذه الفكرة ترجع من الناحية التاريخية لأرسطو نفسه الذى كان له ، فى رأيهما ، شأن خطير . مع أن هذا التفسير يتطلب أن أرسطو قد تعرض لخطأ غير مقصود ، وأن ذلك هو ما نعلمه من ادراك الشكل الرابع الناشئ بشكل حتمى عن فكرة الشكل .

الفكرة رقم (٣)

وهى أن التمييز بين المقدمة الكبرى والصغرى (وليس الحدود) هو الأساس الأول . وهذا التمييز يقوم على أساس ترتيب المقدمات فى القياس على النحو التالى :

أن المقدمة الكبرى = المقدمة المقررة أولا ، والمقدمة الصغرى = المقدمة المقررة ثانيا (والعكس عند أرسطو نفسه محتمل) (ومرة أخرى ، فإنه لا توجد هنا اشارة الى النتيجة المتطلبه لهذا التمييز) .

وعلى ذلك يمكننا الآن التمييز بين أربعة أشكال قياسية وفقا لدور الحد الأوسط فى المقدمتين على النحو التالى :

فى المقدمة الكبرى	فى المقدمة الصغرى
يكون الحد الأوسط	يكون الحد الأوسط
موضوعا	محمولا
محمولا	محمولا
موضوعا	موضوعا
محمولا	موضوعا

وبناء على هذا الرأي ، فإنه من الناحية النظرية يكون لدينا أربعة أشكال قياسية حتمية . ومع ذلك فإن الشكل الرابع هنا يكون زائدا وغير ضروري . وذلك لأن الشكل الرابع يوجد ببساطة في الشكل الأول بتغيير ترتيب المقدمات . ولعل هذا الرأي هو ما تمسك به المناطقة اللاتينيون منذ أكثر من خمسة عشر قرناً . بل ظل هذا الرأي باقيا ، على الأقل ، حتى بيير جاسندي Pierre Gassendi في القرن السابع عشر (١٣) . « ولا يوجد من بين المتأخرين ، فيما أعرف ، من يؤيد هذا الموقف » (١٤) .

الفكرة رقم (٤)

وتعتمد هذه الفكرة على أن التمييز بين الأشكال هو نفس المبدأ الأساسي الأول (وأن التمييز بين الحد الأكبر والاصغر ،

(١٣) أنظر ص ص ١٠٨ - ١١٠ فيما بعد ..

(١٤) ان مسألة ترتيب المقدمات في الاقيسة « الى كبرى مثلا او صغرى » تعد من المسائل المعقدة والتي لا يمكننا ان نناقشها هنا . وفيما يتطرق بتفصيلات هذه المسألة . فانها توجد في مواضع كثيرة عند برنتل .

C, Prantl's Geschichte der Logik Im Abendlande .

(وعلى سبيل المثال ، المجلد الاول ، ص ص ٥٨٧ - ٥٨٨) .

وانظر ايضا :

H, Hallam, Introduction To The Literature of Europe (American ed, 4 Vols, N, Y, 1874), Vol III, Pt. III, Ch. iii, Sect 151

وللوقوف على الخلاف حول هذه المسألة انظر في هذا : لوكاشيفتش ، نظرية القياس الارسطية ، ترجمة د. عبد الحميد صبره ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦١ ، ص ص ٤٩ - ٥١ . (المترجم) .

أو المقدمات يحدث وكأنه شيء ثانوي ومستنتج) . ولهذا فإن نقطة البداية تكون من مقدمتين غير متميزتين كلية الا بالنظر الى السياق الخاص بالمسألة القياسية . المتمثل فيما اذا كان شيء يلزم عنهما (ولا يوجد هنا أية اشارة الى النتيجة . مثلما هو الحال في الفكرة رقم ٣٠١ . بينما تختلف عن الفكرة رقم ٢) . وضحنا لهذه الفكرة فانه من الممكن أن توجد ثلاثة أشكال حسبما يكون الحد الأوسط على النحو التالي :

- ١ - أن يكون موضوعا في احدى المقدهتين . ومحمولا في الأخرى .
- ٢ - أن يكون محمولا في المقدمتين .
- ٣ - أن يكون موضوعا في المقدمتين .

وبناء على هذا الرأي ، فانه من الممكن وجود ثلاثة أشكال فقط ولا يجوز السؤال هنا عن شكل رابع . حيث لا يحدث تمييز بين حد أكبر وأصغر أو / ومقدمات حتى بعد السؤال عن الشكل المقرر .

ولقد كانت هذه الفكرة منسوبة الى أرسطو من جانب ثاوفرسطى(١٥) ، والاسكندر الافروديس(١٦) ، وجالينوس « مع التعديلات المقدمة فيما سبق » ومن جانب معظم مناطقة العصر

(15) Alexander, 69 - 27

(16) Alexander, 258 : 17 (ad 1, 23) and 349 : 5 (ad 1, 32).

وتسارن :

Lukasiewicz, Aristotle's Syllogistic (Op, Cit), P, 27 .

انقديم(١٧) ، وبعض المناطقة العرب « مثل الفارابي وأبو البركات
ابن مالكا »(١٨) ، فضلا عن الكثيرين من اللاتينيين في العصور
انوسطى « مثل ابيلاز »(١٩) ، كما نظر اليها في العصر
الحديث كموقف أرسطى أصيل من جانب دي دورجان(٢٠) ،
وأوبرفيج(٢١) . وهو ما نجده أيضا منذ عهد قريب عند

(١٧) قارن :

C, Prantl, Geschichte der Logik Im, Abendlande, Vol, 1
(Op, Cit), P, 588 .

(١٨) بالنسبة للأول انظر :

N, Rescher (Tr), Al-Farabi's Short Commentary on Ari-
stotle's « Prior Analytics », Pittsburgh, 1963), P, 62 .

أما اثنتان فقد عرضنا له في الفصل السابع فيما مضى :
(وكما سنرى) فإنه من الواضح تماما ان ابن الصلاح يميز
بين الفكرة رقم ٤ (التي لا ينسبها لأرسطو او الفارابي ، بل فقط يرى
انها مجهولة المصدر) والفكرة رقم ٢ « التي يتبناها كفكرة صحيحة » .

(١٩) انظر :

L, Minio - Paluello, Twelfth Century Logic, Vol, 11 (Rome,
1958), P, 9 .

(٢٠) وبنظرة سريعة سيتضح للقارئ « ان الأرسطيين الأوائل
كانوا احكم من المتأخرين في هذه المسألة . فكانوا يعتبرون
ان الشكل الأول والرابع متوافقان ، وان فكرة الترتيب عن طريق
الأكبر والأصغر مختلفة . ولم يكن هذا مجرد مادة للاعتقاد بانفصال
الشكل الرابع عن الأول » . المنطق الصوري (لندن ، ١٨٤٧) ،
ص ١٥٣ .

(٢١) ولا يمكن المضي بدون ملاحظة ان أوبرفيج قد أدرك بوضوح
هذه الفكرة للشكل بوصفها أحد الإنكار التي أدت الى نشأة الأشكال
الثلاثة المعروفة في طريقة طبيعية

(System der Logik [Op, Cit], P, 320) .

=

نيل (٢٢) بشكل ظاهر . ويمكن القول ان هذه الفكرة ، فيما

كما يواصل نسب هذه الفكرة لأرسطو (Ibid, PP, 333 , 337)
ومن الانصاف من الناحية التاريخية ، انه يجب ان نسجل اقتناعنا بأن
مناقشة أوبرنيج للأشكال القياسية كانت من المناقشات الهامة التي أخفق
مؤرخو المنطق والمناطقه التالون في توجيه الانتباه الكافي إليها .
بينما نجد ، على نحو متكافئ، ان ترندلبرج خصم أوبرنيج كان ، استعدادا
للاعترا ف بقوة حجته ..

(Logische untersuchungen, Vol, 11 [3 re, ed, Leipzig, 1870
Photoreprinted Hildesheim, 1964], P, 344

(22) The Development of Logic (Op, Cit), P, 68 .

فالوصف اللفظي متفق مع فكرتنا رقم ٤ . مع ان الرسوم البيانية
مبالة الى التميز للسالة ، وذلك بتعيين نظام ثابت لطرفي النتيجة .
ومع ذلك فهي تعد الحسنة الحقيقية المتعلقة بأثر السيد نيل .
(ص ص ٧١ - ٧٢) فأرسطو ربما صور القياس في تمارين معتادة
كجموعة من ثلاثة حروف (على سبيل المثال ا ب ج) وكل زوج
منها (ا ب ، ب ج ، ا ج) يمثل قضية حملية . وبعدئذ تترك الحدود
ا ، ب ، ج لتعامل على انها حد اكبر (ك) واصغر (ص) ،
وأوسط (و) ، وتنظم على النحو التالي :
ك و ص (الشكل الاول) ، و ك ص (الشكل الثاني) ، ك ص و
(الشكل الثالث) (والفهم المقدم هو ان ك ينبغي ان تسبق ص -
وان تقديم شكل رابع يتساوى مع انهيار هذا التقييد - وان هذه
هي فقط الأشكال التي من الممكن ان تنشأ . وهذا الأثر الخاص
بنيل قد تطور بالتفصيل عند روس ..

Lynn E, Rose, « Aristotle's Syllogistic and The Forth Fig-
ure », Mind, Vol, 74 (1965), PP, 382-389 .

والرأى الأكثر تعقيدا هو ، في الواقع ، ذلك الرأى الذي مزج
الفكرة رقم ١ ، والفكرة رقم ٤ - خاصة وان أرسطو رأى ان
الشكل القياسي الاول من وجهة نظر رقم ١ بينما الثاني والثالث
من وجهة النظر رقم ٤ - وقد تمسك به كتاب كثيرون ، ولقد
أشار اليه على سبيل المثال ، د. إبراهيم مذكور ..

نرى ، تعد تفسيرا صحيحا لموقف أرسطو فيما يتعلق بالتساؤل
عن الأشكال القياسية (٢٣) .

ومن الاعتبارات الأساسية لتفسير فكرة الشكل في التحليلات
الأول بالفكرة رقم ٤ مايلي :

١ - أن أرسطو يأخذ مقدمتين - زائد - سؤال . وليس مقدمتين
مع نتيجة كنقطة انطلاق لفكرة القياس .

٢ - ان تمييز أرسطو للشكل لم يتطلب أية اشارة للنتيجة
للتمييز بين المقدمات .

٣ - ان وصف أرسطو للأشكال يتوافق بدقة مع هذه الفكرة
الرابعة الخاصة بالأشكال .

أما الاعتبارات الأساسية ضد الأفكار الثلاثة الأخرى فتكون
على النحو التالي :

I, Madkour, L, Organon d' Aristote dans le monde arabe
[Paris, 1934], PP, 205 - 207) .

ولقد درس باتزج Patzig هذا الموقف ، ودافع عنه
بمهارة وذلك في كتابه عن القياس الأرسطي (الذي سبق ذكره) .

(٢٣) ان سردنا للأفكار المختلفة للمسألة يتطلب منا بكل معاني
الكلمة تجنب بعض الأفكار الخاصة كلية كتلك الخاصة بكرشمان
J. H, Von Kirchmann الذي يدافع عنها فيقول : « وبما أن
الشكل الجالينوسي يقترب أكثر من لغة الحياة خصوصا في اللغات
الحديثة . فقد وضع هذا الشكل في مستوى الشكل الأول ، وجعلوه
كالشكل الذي وضعه أرسطو » .

الفكرة رقم (١)

ففى الواقع . ان أرسطو لم يأخذ فى الحسبان علاقة اتساع الحدود كنقطة بداية فى تمييزه بين الأشكال . كما يلاحظ نيل حيث يقول « ان فى تحديده (أرسطو) للشكل الأول فقط توجد إشارة للمقارنة بين الحدود من حيث الاتساع » (٢٤) . وان صح ذلك . فان الكثير من الصعوبات يمكن أن تتلاشى . مثل سؤالنا : كيف يمكن للمرء تحديد حالة لتساع الحدود على أساس التغيير الشكلى بدلا من الحدود المتعينة ؟ فهذه الفكرة . فى الواقع ، تسبب الارتباك الكامل لفكرة الشكل القياسى (٢٥) .

الفكرة رقم (٢)

والرد على هذه الفكرة . فاننا نقول ان هذه الفكرة تنطوى على ضرر كبير فيما يتعلق بالتمييز بشكل أساسى بين الحد الأكبر والأصغر . كما أن هذه الفكرة تلزم أن التمييز يقوم على أساس

(24) W. and M. kneale, The Development of Logic (Op, Cit), P, 69 .

(٢٥) انظر ص ص ١٣٥ - ١٣٩ فيما بعد .

وانظر ايضا :

F, Ueberweg : System der Logik (Op, Cit), P, 333 .

G, Patzig, Die Aristotelische Syllogistik, (Op, Cit), PP, 123

وما بعدها .

W, and M, Kneale, The Development of Logic. (Op, Cit), P, 69 .

دور الحدود في النتيجة . الا أن هذا الرأي زائف بالنسبة لاجراء
أرسطو ، كما أنه يمثل وجهة من النظر لم تدخل في التقلبد
الأرسطى قبل غيوبونوس .

الفكرة رقم (٣)

وعلى الرغم من أن هذه الفكرة الخاصة بالشكل القياسى
تكون مقبولة وجذابة . فانها لا تستحق أن تكون تفسيراً أرسطياً
فعلى الرغم من أن ترتيب مقدمات القياس يكون أساسياً بأية حال ،
الا أنه مسألة ثانوية شكل كبير . فالترتيب القانونى لصغرى -
وكبرى - (ونتيجة) لقياس لا يكون محدداً الى ما بعد مايلى :

١ - أن يكون الشكل قد حدد .

٢ - وأن يكون قد تم تمييز الحد الأكبر والأصغر - والمقدمات
بالمثل .

ووفقاً لرأينا . فان رأى أرسطو عن الشكل القياسى يكون
متمثلاً في الفكرة رقم ٤ . خاصة وأن الضروب غير المباشرة
للشكل الأول ستوجد له آنذاك - كما كانت بالفعل - كأقيسة
بسيطة من الشكل الأول ، وهى بالطبع صحيحة وان كانت من النوع
التكلف وغير الطبيعى .

وما نجده عند لوكاشيفتش يعد من بين الآراء الحديثة المعارضة
بقوة لهذه الوجة من النظر . لذا فمن الضرورى رؤية موقفه
بتفصيل تام . فهو يقول :

« وكون الحد الأوسط موضوعاً أو محمولاً في المقدمتين هو مبدأ التقسيم الأرسطي لضروب القياس الى أشكال . فيقول أرسطو صراحة اننا نعرف الشكل من موضع الحد الأوسط . (« التحليلات الأولى » ، المقالة الأولى ، الفصل ٣٢ ، ص ٤٧ ب ، س ١٣) وفي الشكل الأول يكون الحد الأوسط موضوع الحد الأكبر ومحمول الحد الأصغر ، وفي الشكل الثاني يكون الأوسط محمول الأكبر والأصغر معاً ، وفي الشكل الثالث يكون موضوعهما معاً . ولكن أرسطو مخطيء حين يقول ان كل قياس فلا بد من أن يكون في واحد من هذه الأشكال الثلاثة . اذ أن هناك احتمالاً رابعاً ، هو الذي يكون فيه الحد الأوسط محمولاً للأكبر وموضوعاً للأصغر . ونحن اليوم نقول عن الأضرب التي من هذا النوع انها تنتهي الى الشكل الرابع (المرجع السابق ، ص ٣٢) .

ولقد استبدلت بهذه الطريقة طريقة أخرى تقوم على عدم تحديد حدود الأطراف ، بحيث ترتب على ذلك اختفاء « الاحتمال الرابع » الخاص بلوكاشيفتش ، فضلاً عن اختفاء الخطأ الأرسطي معه . ولقد أدرك هذا لوكاشيفتش بنفسه فيقول :

« ينتج مما تقدم ان أرسطو يعلم ويقبل كل أضرب الشكل الرابع (المنتجة) . وينبغي تأكيد ذلك في معارضة الرأي الذي ذهب اليه بعض الفلاسفة من أنه رفض هذه الأضرب . وفي رفضها خطأً منطقي لا نستطيع أن ننسبه الى أرسطو . وقد كان خطأه الوحيد يقوم في اهمال هذه الأضرب في قسمته المنهجية للاقيسة . وليسنا نعرف السبب في ذلك الاهمال . . . والحق أن

ثاوغراسطوس قد وجد لأضرب الشكل الرابع مكانا بين أضرب
الشكل الأول ، ولم يكن لتلك الأضرب مأوى في نظرية أرسطو
وقد توصل الى ذلك بادخال تغيير بسيط في تعريف أرسطو للشكل
الأول . فبدلا من القول ان الشكل الأول يكون فيه انحس الاسط
موضوعا للأكبر ومحمولا للأصغر وهو قول أرسطو (التحليلات
الأولى ، الفصل ٢٣ ، ص ٤٠ ، س ٣٠ و ص ٤١ أ سطر ١٣) قال
ثاوغراسطوس على سبيل التعميم ان الشكل الأول يكون فيه الأوسط
موضوعا في واحدة من المقدمتين ومحمولا في الأخرى . ويكرر
الاسكندر هذا التعريف (الاسكندر ، ص ٢٥٨ ، س ١٥ حتى المقالة
الأولى ، الفصل ٢٣) الذي ربما أخذه عن ثاوغراسطوس . ويبدو
أنه قد أدرك الفرق بينه وبين وصف أرسطو للشكل الأول .
والحل الذي جاء به ثاوغراسطوس لمسألة أشكال القياس يستوى
مع اضافة شكل جديد (المرجع السابق ، ص ص ٢٧ - ٢٨) .

الا أنه يمكننا القول ، ان الموقف المفصل للوكاشيفتش انما
يستند الى أساس ضعيف . فالنصوص الأرسطية التي يذكرها لا تؤيد
تفسيره بشكل حاسم . كما أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن
ثاوغراسطوس قصد القول ان أضرب الشكل الرابع بشكل خاص
بلا مأوى عند أرسطو وليس أنه تجاهلها فحسب بدلا من الاعتقاد
بأن وصف ثاوغراسطوس للأشكال القياسية يعد شرحا لموقف أرسطو
أكثر من كونه تعديلا له . وعندما يتفق الاسكندر مع ثاوغراسطوس
فلماذا ينبغي علينا أن نأخذ ذلك لتوضيح عدم اختلاف ذلك عن
وصف أرسطو للشكل الأول أكثر من كونه دلالة على أن أفضل
الأرسطيين من القدماء قد حصلوا على تعاليم أرسطو في هذه المسألة
على نحو صحيح ؟

والخلاصة ، أن المراحل الرئيسية لتطور فكرة الشكل
القياسي في العصور القديمة بعد أرسطو كانت على النحو التالي :

ان تلاميذ أرسطو كثيوفر اسطوس (بالتاكيد) واديموس (ربما
أيضا) ، جمعوا خمسة أقيسة - تأكد وجودها وصحتها من
جانبا أرسطو - وأسندوها للشكل الأول - وضموها معاً ، ووفقوا
بينها صراحة ، في نسق معروف وكان الضروب من الخامس
الى التاسع خاصة بأقيسة الشكل الأول (وأصبح ذلك الترتيب
مقبولا على النحو التالي :

- 5 - Bramatip . 6 - Calemes , 7 - Dimatis ,
8 - Fesapo . 9 - Fresison) .

ويمكن عكس هذه الضروب عند بوثنيوس وفي العصور الوسطى
اللاتينية الى صيغ من الشكل الأول ، وعلى أية حال ، فقد فعل
ذلك الكتاب المتأخرون (٢٦) . كما انتشرت هذه الطريقة بشكل
عام (أو هكذا تقريبا) خلال العصور القديمة .

ولقد اختلف المشاءون المتأخرون تصنيفات وتمييزات اصطلاحية
معينة ، وكانت تلك هي أهم ما أثار الشكوك في المناقشات الخاصة
بأرسطو . ومن أهم هذه التهييزات بشكل خاص :

(٢٦) بالنسبة لهذا الدليل والنصوص الخاصة به انظر :
C, Prantl, Geschichte der Logik Im Abendlande (Op, Cit)
Vol, 1, PP, 365 - 368 .

كما توجد أيضا مناقشة موجزة عند :
F, Ueberweg, System der Logik (Op, Cit), PP, 339 - 340 .

١ - التمييز (الذي وجد أول ما وجد عند الاسكندر الافروديس) بين قياس المقدمات فقط (Zyzgia) وقياس المقدمات مع النتيجة (Symploke) .

٢ - الفكرة الموجودة ، على سبيل المثال ، عند فيلوبونوس . والمقررة من جانب كل كتاب العصور للوسطى والكتاب المحدثين (٢٧) الخاصة بتحديد الحد الأكبر والأصغر (٢٨) بالنسبة لدورهما في النتيجة (٢٩) . مما ينجم عنه وجود الشكل القياسي الرابع

(27) Philoponus, In Aristotelis Analytica Commentaria, ed M, Wallies (Berlin, 1905), P, 67 .

وانظر :

W, and M, Kneale, The Development of logic (Op, Cit), P, 71 .

حيث توجد فيه ترجمة ونقاش لبعض الفقرات المتعلقة بذلك . وقارن ص ٧٠ حيث نلاحظ ان هذا الرأي كان مقترحا في ذلك الحين من جانب الاسكندر الافروديسي .

(In Aristotelis Analyticorum Priorum Librum, 1 Commentarium, ed, M, Wallies [Berlin, 1883], P, 75) .

(٢٨) توجد في نص ريشر « الأوسط » . الا انني اعتقد ان ذلك مجرد سهو من المؤلف . فالأغرب الى الصحة هو كلمة الأصغر التي اثبتناها نظرا لان ما يظهر في النتيجة بجانب الأكبر هو الأصغر . (المترجم) .

(٢٩) وان كانت هذه المسألة قد تعرضت للنقد من جانب Pacius (ed Anal, Pr, 1, 7) بوصفها طريقة غير ملائمة للضروب

غير المباشرة . ولعل ذلك هو ما أدى بهانسيل الى التعليق بغضب على هذه المسألة (في طبعته الخاصة ب - Aldrich's Artis

- Logicae rudimenta P, 67 notes) فيقول : « ان الضروب غير

المباشرة يمكن أن تستغنى عنها بدون نقص » .

بشكل حتمي - وان كان فيلوبونوس نفسه لم يجتز هذا الطريق .

أخيراً ، فإن هناك دليلاً واضحاً على أن الضروب المنحرفة عن الشكل الأول كانت مستخدمة (على نحو قليل وغموض) من جانب بعض المناطق كضروب مستقلة . فالشكل الرابع ليس متأخراً عن القرن السادس بل من المحتمل جداً قبله (٣٠) . لذا فإنه لمن المؤكد ، من وجهة نظرنا ، أن الشكل الرابع يرتبط بجاليينوس .

٢ - وصف موجز لتاريخ الشكل الرابع في المنطق الغربي بعد العصور القديمة

ففي معرض الكتابة عن الشكل الرابع في منطق العمهور الوسطى يقول بوثنسكي معلقاً :

« انه لا يوجد في اللاتينية ، فيما نعرف ، نص منطقي مدرسي يمكن أن يوجد فيه الشكل الرابع في المعنى الحديث . اذ أن اهتمام كل منطقة هذه الفترة كان موجهاً الى الكشف عن الضروب غير المباشرة للشكل الأول » (٣١) .

(30) J, Lukasiewicz, Aristotle's Syllogistic (Op, Cit), P, 41

وقارن :

L, M, de Rijk (ed), Petrus Abaelardus Dialectica (Assen, 1956), P, Ixiv .

(31) I, M, Bochenski, A History of formal Logic (English Tr, by I, Thomas, Notre Dame, 1961), P, 216 .

ويعلق نيل W, Kneale على هذا فيقول :

« انه لمن اللافت للنظر عدم تواغر أثر لأي شخص (في المنطق الغربي) يدافع عن مبدأ الأشكال الأربعة قبل نهاية العصور الوسطى (٣٢) » .

فالنوع Celarent , Barbara كان معروفا عموما حوالى

عام ١٢٧٥ ، أو قبل ذلك الى حد ما ، الا أنها بلا شك ليست

شكلا رابعا كما قد يتصور ، بل أنها شكل أول غير مباشر (٣٣) .

I - Barbara, Celarent, Darii, Ferion

(1) Baralipon, Celantes, Dabitis, Fapesmo, Frisesomorum,

II - Cesare, Camestres, Festino, Baroco .

III - Darapti Felapton, Disamis, Datisi, Bocardo, Ferison

والصورة الأخيرة لهذه الأشكال المتعلقة بالذكر تحذف

رقم (١) وتضيف :

(32) W, and M, kneale, The Development of Logic (Oxford, 1962), P, 183 .

« فالفكرة الخاصة بوجود أكثر من ثلاثة اشكال قياسية كانت موضع معارضة من جانب كل مناطقة العصور الوسطى . الا انه تم تدعيمها فقط اثناء عصر النهضة » .

(E, Rabier, Logique [Paris, 1886], P, 66) .

(٣٣) وهكذا عند بيار الاسباني « المتوفى عام ١٢٧٧ » كما ذكر ذلك بوثنسكي ، المرجع السابق ص ٢١٢ . ولا يوجد ذكر لنسطور التذكارية عند ابيلاز (١٠٧٩ - ١١٤٢) ولكن بقدر ما نعلم فقد كانت مستخدمة في البداية من جانب وليام شيرازوود (المتوفى عام ١٢٤٩) .
انظر :

L, M, de, Rijk (ed), Petrus Abaelardus : Dialectica (Assen, 1956), P, Ixiv, notes .

IV - Bamalip, Calemes, Dimatis, Fesapo, Fresison .

أما عند معظم الكتاب المتأخرين فتكون على النحو التالي :

IV - Bramantip, Camenes, Dimatis, Fesapo, Fresison .

ولا يمكننا تتبع هذه الصورة في الماضي إلى أبعد مما

يوجد في كتاب جون واليس ، *Institutio Logicae* (Oxford, 1687) .

(حيث قدم واليس Wallis تقريرين ، تقريراً يتعلق بالشكل

الرابع ، وتقريراً خاصاً بالشكل الأول غير المباشر (٣٤) . كما

يوجد ذكر للشكل الرابع في كتاب هنري الدريتش Henry Aldrich

بعنوان : *The Artis Logicae rudimenta [or Compendium]* :

(Oxford, 1691) .

أما التصور الخاص بالأشكال القياسية الثلاثة فإنه يوجد

في أعمال منطقة العصور الوسطى -الأوائل مثل بيتر ابيلاز

(١٠٧٩ - ١١٤٢) ، والبرت الكبير (١١٩٣ - ١٢٨٠) ووليام

شيرازوود (المتوفى عام ١٢٤٩) . كما استمر هذا التصور مع

منطقة العصور الوسطى المتأخرين من أمثال وليام الاوكامي

(المتوفى عام ١٣٤٩) ، وبول الفينيس Paul of Venice (المتوفى عام

(٣٤) انظر :

J, N, Keynes, *Studies and Exercises In Formal Logic* (Op, Cit), P, 330, notes .

١٤٢٩) (٣٥) . كما وقف أوائل اللاتينيين ضد الشكل الرابع ،
وذكروه بالاسم . ولقد حدث ذلك ، فيما أعرف ، في الكتابات
الخاصة بلامبرت Lambert of Auxerre (ازدهر حوالي عام
١٢٥٠) (٣٦) .

وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر أصبح الشكل

(٣٥) فيما يتعلق بابيلار انظر :

Petrus Abaelardus : Dialectica, ed, I, M, de Rijk (Assen,
1956), P, Ixiv .

وفما يتعلق بالآخرين انظر : الاستشهادات النصية المقدمة من

جاناب بوشنسكى ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣٦) فيقول : « وهكذا يمكننا القول لبعض القائلين بوجوب

وجود شكل رابع يكون فيه الاوسط متضمنا في الأكبر ، والاصغر متضمنا

فيه . انه ينبغى القول في هذا الصدد انه توجد ثلاثة اشكال

قياسية . ولا يمكن ان يوجد شكل آخر يكون فيه الحد الاوسط

متضمنا في الأكبر والاصغر متضمنا فيه . ولا يمكن ان يوجد بالطلاق

لو كشيء خاص ولا يتبع بنتائج .

وهذا النص ذكره يرتقى في المرجع المشار اليه ، المجلد ٣ ،

ص ٣٠ ، هامش ١٢١ . (وحجة لامبرت خادعة - اذ ان ما توضحه ليس

أكثر من ان قياس الشكل الرابع لا يؤدي بشكل صحيح الى نتيجة

كلية موجبة) فحجة لامبرت تكون بالتالى صدق للنصوص المنطقية

في العصور الوسطى ، وعلى سبيل المثال دانزسكوت (المتوفى عام

١٣٠٨) . انظر المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، وعند جليس الرومى

Giles of Rome

(المتوفى عام ١٣١٦ ، انظر المرجع السابق

ص ٢٦٤) . فموقف لامبرت يكون متوتعا في الباب الخامس بعنوان

« عن كفاية الاشكال الثلاثة » ..

« De Sufficientia figurarum Trium habitarum » .

من الكتاب الرابع من شرح البرت الكبير على المقالة الاولى

في التخليلات الاولى الا ان البرت لا يذكر بالاسم الشكل الرابع .

الرابع مكانة ثابتة ، وشهرة واسعة . فأعترف بيتر المانوتى(*)
 Peter Mantua « أزدهر حوالى عام ١٤٦٠ - ١٤٧٠ » بالشكل
 الرابع ، وفحص ضروبه المنتجة (٣٧) . وذلك فى كتابه « Logica »
 (Pavia, 1483) . كما يفخر بيتر تارتريت Peter Tartaret
 - « ازدهر حوالى عام ١٤٨٠ » بأنه أول منطقى يثبت
 وضوح الشكل الرابع ، وينسب له أربعة ضروب منتجة من
 تلك الضروب التى ترد الى الشكل الأول الذى ترد اليه الأشكال
 السابقة (٣٨) .

(*) وذلك نسبة الى مدينة مانوتا ، وهى المدينة التى شهدت
 ميلاد فيرجيل ، وتقع فى شمال ايطاليا . (المترجم) .
 (٣٧) انظر :

Prantl, Op, Cit, Vol, 4, PP, 178 - 179 .

فبعد ان اشار الى ان بيتر قد عرف ١٥ ضربا منتجا للشكل
 الاول ، ١٦ للثانى ، ١٨ للثالث . فان برانتل يستمر ويقدم ١٥
 ضربا للشكل الرابع فى سذاجة لا خجل فيها ، وبدون ان يذكر ولو
 بحرف واحد المشاكل الناتجة .

(38) Ibid : P, 205 .

قارن هامش ١ من الباب ٣ ، ص ١٧٣ ، فضلا عن هذا
 بواصل تارتريت ويقول :

« ان تحويل القضايا السابقة فقط لا يؤدى الى تغيير فى الاشكال .
 ولكن تحويل القضايا السابقة مع تحويل الحد الاوسط هو الذى
 يؤدى الى تنوعات فى الاشكال » .

Jodoc Trutfelder
 ومن بين الذين تابعوا بيتر تارتريت
 احد معلمى لوثر Luther (المتوفى عام ١٥١٩ ، انظر برانتل ،
 المرجع السابق ، ص ٢٤٢) ، وكذلك جوان ايك Johann ECK
 المتوفى عام ١٥٤٣ ، انظر برانتل ، المرجع السابق ص ص ٢٨٦ -
 (٢٨٧) ، وعلى اية حال ، فان الذين تابعوا بيتر تارتريت لم

ومن غير المدهش وجود هذا الموقف المؤيد للشكل الرابع
 من جانب هؤلاء المناطقة ، خاصة وأن طريقتهم قدمت تصورهم
 للمقدمة الكبرى والصغرى بشكل طبيعي وصحيح تماما (٣٩) .
 حيث أنهم حددوا المقدمة الكبرى والصغرى طبقا لترتيب العبارات
 فحسب « فالكبرى = ما تكتب أولا ، والصغرى = ما تكتب ثانيا » (٤٠)
 بدون أية إشارة للنتيجة . وبهذه الطريقة وصلوا الى شكل
 رابع . وان كانوا اتفقوا فيما بينهم على أن المرء لا يمكنه أن
 ينظر اليه كشكل مستقل على نحو أصيل « لأنه ببساطة ماهو
 الا شكل أول وضعت فيه احدي المقدمات مكان الأخرى » . ولقد
 قدم أوكام Ockham (المتوفى عام ١٣٤٩) أصول هذه الفكرة
 فيقول : « ان هذا لا يعد بالضرورة شكلا رابعا . لأنه اذا
 كان الحد الأوسط (في الشكل الأول) متضمنا في الاكبر ، ويتضمن

بحصروا انفسهم في فلك البروتستانت ، بل كانوا يلززين بشكل ظاهر
 في جامعة باريس . (انظر الانتباس من قول جيورجيو بينجنو
 Giorgio Bengno المقدم في كتاب برانتل ، المرجع السابق ،
 ص ٢٩٠ ، هامش ٧٢٠) .

(٣٩) انظر :

I, M, Bochenski, A History of Formal Logic (Op, Cit), PP.
 216 - 217 .

(٤٠) الا أن هناك من يرى أن ترتيب المقدمتين في الاثنية الارسطية
 أمر لا الزام فيه . لان مقدمتي القياس يتألف منهما قضية عطيفة
 وهي تقبل التبديل فيما بينها . لذا فليس وضع المقدمة الكبرى
 الا من قبيل الاصطلاح .

انظر ، لوكاشيفتش ، نظرية القيلس الارسطية ، ترجمة
 عبد الحميد صبره ، ص ٤٩ . (المترجم) .

الأصغر . فإنه لن يوجد شكل رابع ان لم يوجد تحول
لنقضايا الموضوعة سلفا في الشكل الأول . وبالتالي لن يلزم عن
ذلك نتيجة أكثر من تلك التي تنزم عن المقدمات السابقة في الشكل
الأول « (٤١) » .

ولقد أصبح رأى أوكام بمثابة قاعدة تقريبا في القرن
الخامس عشر : فالشكل الرابع - طبقا لمعظم الكتاب - ليس
شيئا آخر سوى عكس الشكل الأول ، وان كان غير طبيعي (٤٢) .

ولقد بدأ هذا الموقف يتغير - بعد عصر النهضة -
عندما أصبحت النصوص المنطقية العربية (وخاصة نصوص ابن رشد)
متاحة بشكل عام في اللاتينية . (ويعد مارسليوس Marsilius
الانجهني (٤٣) « المتوفى عام ١٣٩٦ » (٤٤) من أوائل الكتاب اللاتينيين
الذين ينسبون الشكل الرابع لجالينوس . ولقد قدم دليلا على
ذلك يتفق مع نقاش ابن رشد) . وليس معنى ذلك أن هذه
النصوص تدعم أو تؤيد الشكل الرابع - فهي عادة ما تفعل

(٤١) مذكور في :

E, A, Moody, The Logic of william of Ockham (London,
1935), P, 212, notes .

(٤٢) وانظر ايضا :

Pierre de La Romée (1515 - 1572) : Petrus Ramus, Aristotelicae animadversiones (Paris, 1573, Photoreprinted Stuttgart - Bad Cannstatt, 1964), P, 62 b .

(٤٣) وهو اللقب الذي اشتهر به هذا الكاتب « المترجم » .

(44) Prantl, Op, Cit, Vol, 4, P, 98 .

عكس ذلك - بل انها نشرت تصورا مختلفا للشكل الرابع ، وان كانت قد مهدت الطريق للتعااض معه . فالتساؤل عن شكل من الأشكال لم يعد الآن ببساطة من الأمور المعتمدة على ترتيب المقدمات ، بل انه يتوقف على العلاقة المنظمة لحدودها بالنسبة لحدود النتيجة . ولعل هذا هو ما وضع الأساس الهام لتتميز بين الضروب القياسية للشكل الأول والرابع . ولقد كانت هذه الفكرة منتشرة بشكل مؤثر في مقالة لجاكوب زيرله بعنوان « الشكل الرابع القياسي » (٤٥) « De quarta Syllogismorum figura » على الرغم من اثبات زيرله نفسه أن الشكل الرابع متكلف وغير ضروري « متبعا في ذلك ابن رشد » (٤٦) . وهكذا : فإنه على

Opera (Leiden, 1587), PP, 41 . وما بعدها .
Logica (Basel, 1594). Cois, 101 . وما بعدها .

حيث يضع زيرله ١٥٢٢ - ١٥٨٩ مسألة الشكل الرابع على النحو التالي : انه إذا كانت مقولة أرسطو عن عدد الأشكال تنبئ في القول : « كما كتبت الحدود الثلاثة مرتبة فيما بينها ، بحيث يكون الأخير مندرجا في الأوسط ، والأوسط مندرجا أو غير مندرج في الأول . فانه يتكون بالضرورة من الحدين المتطرفين قياسا كاملا » . ولهذا فلان جالينوس رأى انه يمكن إيجاد شكك وابع بتغيير مواضع الحد الأوسط .

(Basel ed, Col, 103) .

وعن منطق زيرله عموما انظر :

Wilhelm Risse, Die Logik der Neuzeit, Vol, 1 (Stuttgart - Bed Cannstatt, 1964) PP, 278 - 290 .

(٤٦) ولقد ألزم أوغسطينوس نيبوس Augustinus Niphus (١٤٧٢ - ١٥٤٦) ، رفيق زيرله ، في كتابه « شرح التحليلات الأولى

حين أن المبدأ الأساسي للرأى المؤيد للشكل الرابع كان مطروحا بدرجة أكبر فى عصر النهضة ، فان الشكل الرابع نفسه قد بقى فى مرتبة أدنى ، أو تعرض للرفض - على نحو ما كان

لأرسطو « (فينسيا ، ١٥٥٤) بنفس خط ابن رشد والذي تبناه مؤخرا زبرله . فيذهب الى وجود شكل قياسى رابع ولكنه غير طبيعى ولهذا يقول : « ان الشكل ... الرابع . لا يخلف عن تحولات الأشياء المتولة فى الشكل الاول » .

مقتبسة من :

Wilhelm Risse, Die Logik der Neuzeit, Vol, 1 (Op, Cit), P, 224, n, 3 .

كما اتخذ جو فرانك Joh Franc ، المعاصر الأصغر لنفيوس ، موقفا أكثر رجعية فى :

His Super Libros Priorum Resolutionum Aristotelis .. Commentaria (Venice, 1524) .

حيث رفض اقرار الشكل الرابع كشكل مختلف عن الاول (W, Risse, Op, Cit, P, 231)

والاعتراض الأساسى على الشكل الرابع موجود بنفس الكلمات عند عديد من الكتاب - وهو ان المقدمات فى الشكل الرابع لا تختلف عند التحويل عن مقدمات الشكل الاول .

ولقد ذكره Olivier of Siena فى كتاب برنتل :

Prantl, Op, Cit, Vol 4, P, 274 .

وقارن على سبيل المثال :

(Erasmus Wonsidel, Ibid, P, 274) .

ولذلك فان اتهام جالينوس يصبح على النحو التالى : انه ليس حقيقيا ان جالينوس تناول بمفرده وبتوسع ما قيل على لسان أرسطو (المرجع السابق ، قارن هامش ٤٢٥ ص ٢٤٩ بهامش ٥٩٩ ص ٢٧٢) .

ذلك بالفعل من جانب كل هؤلاء المناطقة العرب الذين كانت
كتاباتهم متاحة (٤٧) .

ومن أوثاق، الذين أوجدوا الشكل الرابع في المنطق الانجليزي
ريتشارد كراكينثورب Richard Crackenthorpe (١٥٦٩ - ١٦٢٤)
فهو أول من نشره في كتبه المنطقية الخمسة عن Praedicabilibus
في لندن عام ١٦٢٢ . « ولقد طبع هذا الكتاب مؤخرا طبعتات
عديدة صدر معظمها في اكسفورد » ، ففي هذا العمل نجد
أن كراكينثورب قد نشر الشكل الرابع بين المناطقة الانجليزية
حيث عالجه كشكل مستقل عن الشكل الأول غير المباشر (٤٨) .

كما حدد جواكيم جنجيس Joachim Junguis الأشكال
في كتابه (٤٩) Logica Hamburgensis بطريقة تؤدي الى نشأة
شكل رابع (٥٠) . حيث أدرك أنه يمكن التعامل معه ولو في
طريقة مستقلة وقرعية (٥١) . وان كان قد رأى أن الشكل الرابع
غير شرعي ، ولهذا يعالجه بوصفه تحويلا زائفا للشكل الأول .

(٤٧) من المفترض أن زبرله قد ذكر في مصادره اتصار جالينوس
أو نقاده من العرب (أو اليهود) .

(٤٨) قارن :

H, W, B, Joseph, An Introduction to Logic, (Op, Cit), P,
284, notes .

(49) Hamburg, 1632, reprinted Hamburg 1962 .

(٥٠) أنظر تعريفات الأشكال الثلاثة الأولى في ص ص ١٢٩ - ١٣٥
من طبعة ١٩٦٢ م .

(51) Ibid, PP, 187 - 189 .

كما رأى أن ضروبه المنتجة تمثل حججا تشبه القياس ، بينما
مر في الحقيقة ليست أقيسة . ولهذا رأى ، كزبرله ، أن ضروب
الشكل الرابع كلية غير طبيعية(٥٢) .

ولقد حدث تغير كبير في النصف الثاني من القرن السابع
عشر ، حيث لعب منطق بوررويال (١٦٦٢) الخاص بانتوني ارنولد(٥٣)
Antoine Arnauld دورا هاما . وهنا نجد أن وجهة النظر
الحديثة تتمثل في أن تصديد المقدمة الكبرى والصغرى يكون وثيق
اصلة بشكل مباشر بالنتيجة . وفي هذه الحالة تنشأ الأشكال
الأربعة بشكل حتمي . ولهذا فان وجهة النظر التي سادت
العصر الوسيط المتأخر ، والمتمثلة في أن الاختلاف بين انشكل
الأول والرابع يكون في تبديل المقدمات فحسب ، تكون مرفوضة
بشكل قوى من جانب ارنولد . حيث يقول : ان هؤلاء الذين
يأخذون أقيسة الشكل الرابع على أنها تلك الأقيسة التي تتبدل
فيها المقدمة الكبرى والصغرى يكونوا بلا شك مضللين . فمثل
هؤلاء الأشخاص يزعمون أن قياسا مثل القياس الذي يقول :

كل الأجسام قابلة للقسمة

كل ما يقبل القسمة يكون ناقصاً

لذا ، فان كل الأجسام ناقصة

(52) Ibid .

وانظر ايضا تعليقات الناشر في ص ١٨٧ .

(٥٣) ولقد ذكرت هذا العمل في الترجمة الانجليزية الخاصة بـ

J, Dickoff and P, James - Antoine Arnauld : The Art of
Thinking : Port Royal Logic (New York, 1964) .

يكون من الشكل الرابع ، وهو الشكل الذي اتهموا أرسطو بعدم معرفته . واننى مندهش من أن (بيير) جسندى (٥٤) قد وقع في هذا الخطأ ، حيث اعتقد أن المقدمة الكبرى للقياس هي ما تكتب أولا في القياس ، وأن المقدمة الصغرى هي ما تكتب ثانيا . وهذا مضحك ، فالأصح هو أنه يجب أن يأخذ انقياس كقياس من الشكل الأول اذا كان الحد الأوسط موضوعا للمقدمة التي يقع فيها الحد الأكبر (محمول النتيجة) ، ومحمولا للمقدمة التي يقع فيها الحد الأصغر (موضوع النتيجة) . أما تلك الأقبسة التي تكون من الشكل الرابع فهي التي يكون فيها فقط الحد الأوسط محمولا في المقدمة الكبرى ، وموضوعا في المقدمة الصغرى . وفي هذا المعنى سوف نستخدم الكلمة « شكل » (٥٥) .

ومن هنا فان الأشكال الأربعة تكون متاحة . وعلى ضوء ذلك تخلى ارنولد عن التقليد - الذي سبق ملاحظته فيما متر وهو أن أرسطو وأتباعه لم يعرفوا شكلا رابعا (٥٦) ،

(٥٤) وهو قسيس فرنسي عارف بالفلسفة والرياضيات ، واشتغل بالطبيعات والفلك ، وكان معجبا بجاليليو ومتاثرا به . ولقد نشر في شبابه نقدا شديدا للفلسفة المدرسية ، واصطنع مذهب ابيقور اخذا عن لوكريوس . وكان أحد الذين عرضت عليهم تأملات ديكارت فمدون عليها الاعتراضات .

انظر في هذا : د. يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة .. وانظر أيضا : د. عثمان أمين ، ديكارت ، ط ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ م ، ص ص ١٦٠ ، ١٦١ . (المترجم) .

(55) Ibid, PP, 188 - 189 .

(56) Ibid, P, 188 .

لأن نتيجته تستمد بطريقة غير طبيعية - الذي لم يكن ذا أهمية
كبيرة .

ولقد التزم ليبنتر - ومن بعده نيووارد أويلر (٥٧) L, Euler -
بموافقة منطق بوررويال على وجود شكل مستقل (٥٨) . لذا كتب
ليبنتر في خطاب الى س. د. كوش C, D, Koch في الثاني
من سبتمبر عام ١٧٥٨ يقول فيه :

« ان الأجيال التالية (لأرسطو) لم تطبق بطريقة سيئة الشكل
الرابع ، وهو الشكل الذي ينسبه ابن رشد لجالينوس ، ولم
يسمونه شكلا أول غير مباشر ، ولم يقولوا بوجود أربعة
أشكال (لو أمكن تحويل الشكل الأول) . فالشكل الرابع وجد
عند جالينوس كما وجد الشكل الأول في المنطق ، وأنه منتج .

(57) Letters To a German Princess On Different Subjects
In Natural Philosophy, no, 106 (28 th February, 1761) .

ولقد توصل أويلر الى المكشف عن الطريقة المعروفة باسمه في
أغلب كتب المنطق التقليدي ، لتوضيح البراهين القياسية وتصويرها
باستخدام الدوائر للتعبير عن الحدود أو الفئات ، وهي الطريقة التي
كان لها تأثير كبير في استخدام الأشكال عند من بعد ذلك .
انظر :

Lee, H, Symbolic Logic (Routledge and K, Poul, London,
1962), P, 8 .

وانظر ايضا : د. عزمى اسلام ، اسس المنطق الرمزي ، مكتبة
الانجلو ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢ ، ٢٣ . (المترجم) .

(٥٨) بالنسبة لنقد طريقة بوررويال كلية انظر :
J, Duval - Jouve, Traité de Logique (Paris, 1844), P, 306 .

ولم يفتروا من شكله من حيث أماكن الحدود . إذا ، فإنه عندما يقال أنه أول غير مباشر ، فهذا يعني أن الحد الأوسط محمول في المقدمة الكبرى . وأن الأوسط موضوع في المقدمة الصغرى . ولهذا فإنه لمن الشكوك فيه أنه رابع وليس أول (٥٩) .

ولقد اتخذ لينتر هذا الموقف ليس فقط في الرسائل المتبادلة سرّاً ، بل أيضاً في كتاباته المنشورة (٦٠) .

وترجع شهرة الشكل الرابع في المنطق الانجليزي الى اثنين من نصوص أكسفورد في أواخر القرن السابع عشر وهما :

- John Wallis, *Institutio Logicae ad Communes usus accommodata* (Oxoniae, 1687),

- Henry Aldrich, *Artis Logicae Compendium or Artis Logicae rudimenta* (Oxoniae, 1691) .

حيث خصص واليس Wallis فصلاً خاصاً (الفصل ٩ من الجزء ٣) للشكل الرابع ، ويحدده في طريقة حديثة ، ويقبله

(59) Philo Sophische Schriften (ed, C, I, Gerhard), Vol, VII, PP, 477 - 478 .

ولقد أخذ لينتر يردد ذلك ، بحرص ، مؤكداً معرفة الشكل الرابع في مناقشاته العديدة للمنطق القياسي ، ومستهدلاً به مناقشته عام ١٦٤٦ عن ..

انظر :

Arte Combinatoria (Phil, Schr, Vol, IV, PP, 51 - 53) .

(٦٠) انظر على سبيل المثال :

The New Essays Concerning Human Understanding, bk, IV, Ch, ii, Sect, 1 .

كشكل طبيعي • ولهذا يقول : « انه يمكن الحديث بمقلانية عن هذه الضروب بأنهما ضروب مباشرة للشكل الرابع ، وضروب غير مباشرة للشكل الأول • كما يضيف بأن أمونيوس لم يرفضها (٦١) •

كما يحدد الدريتش Aldrich الأشكال في طريقة حديثة لكي يكون وجود الشكل الرابع محتوما (٦٢) ، فهو يقبله ويعالجه في

(٦١) ولقد اعتمدت في الموضوع المشار اليه آنفا على الطبعة الثالثة من كتاب واليس « اكسفورد ، ١٧٠٢ » .

ومن بين نصوص منطق اكسفورد من فترة كراكينثورب الى واليس يمكنني أن أفحص فقط الأعمال التالية :

Edward Brerewood, *Elementa Logicae* (Oxford, 1612).

Samuel Smith, *Aditus ad Logicam* (Oxford, 1684) .

Robert Sanderson, *Logicae artis* :- والطبعة الشعبية الخاصة :-

ولقد أعيد طبعه لأكثر من قرن ..

Compendium (Oxford, 1615),

وان كانت كل هذه الأعمال تعالج فقط الأشكال الثلاثة المعروفة ، إلا أن الفحص الدقيق سوف يلتقي بلا شك ضوءا أكثر على مصير الشكل الرابع أثناء هذه الفترة النشطة . وبالنسبة لهذه الفترة انظر :

W, S, Howell, *Logic and Rhetoric In England : 1500 - 1700* (Princeton, 1956) .

(٦٢) في هذه النقطة نجد ان نظرية القياس تذكر أن باربارا ، الخ ، يكمل الى الشكل الرابع ، في صيغة حديثة . انظر :

H, W, B, Joseph, *Introduction to Logic* (Op, Cit), P, 185 notes .

حيث يوجد ادعاء للأسبقية التي يجب أن تنسب الى واليس ، كما شاهدنا في بداية هذا الفصل .

تفصيل تام شأنه كشأن الأشكال الأخرى ، ولكنه يضيف ويقول ان الشكل الرابع يختلف عن الأشكال الثلاثة الأخرى لان الحد الأوسط فيه يكون محمولا على الأكبر وموضوعا للأصغر (٦٣) .

ولقد تخطى المسيحي وولف Wolff تلميذ لينتز عن موقف أستاذه بالنسبة للشكل الرابع . حيث اهتم في كتابه الألماني الأصغر بالشكل الاول فقط (٦٤) . كما اهتم أيضا في مقالته المنطقية اللاتينية الأكبر بالأشكال الثلاثة المعروفة بينما يتجاهل ليس فقط مجرد ذكر الشكل الرابع ، بل حتى الضروب غير المباشرة للشكل الأول (٦٥) . حيث عرف : بالطريق المعتاد منذ أبوليدس (٦٦)

(٦٣) انظر ص ص ٨٩ - ٩٠ من عمل الدريتش Aldrich في الطبعة الثانية ه. ل. مانسل Mansel « اكسفورد ، ١٨٥ ، ط ٢ » : حيث اننى لم استخدم طبعة الدريتش الأصلية . ولم ارجع لبعض كتب المنطق القديمة كتلك الخاصة بفرانكو بورجر سديسيوس Franco Burger Sdicius (١٥٩٠ - ١٦٣٦ ، أستاذ في ليبن ، ودرس منطق جون استيوارت مل عام ١٨١٩) . ومعاصره مارتينيوس سميجليكوس Martinus Smiglecius

وبالنسبة لهؤلاء المناطقة المعهورين انظر :

Wilhelm Risse, Die Logik der Neuzeit, Vol, 1 (Op. Cit),
W, S, Howell, Logic and Rhetoric In England : 1500 - 1700
(Op. Cit) .

(64) Friderich Ueberweg, System der Logik (5 th ed, Bonn, 1882), P, 342 .

(65) Philosophia rationalis Sive Logica (Franco - Furta et Lipsiae, 1728, 2 d ed, 1732) .

حيث توجد فقرتان في ص ص ٣٦٥ - ٣٩٧ .

(٦٦) وهو احد تلاميذ أفليدس ، وكان يعارض أرسطو في بعض آرائه المنطقية . انظر : د. محمود زيدان ، المنطق الرمزي نشأته وتطوره ، دار الجامعات المصرية ، ص ٣٩ . (المترجم) .

وبوثيوس (٦٧) ، أن الشكل الأول يعد أكثر الأشكال الطبيعية - وهو ناتج مباشرة من « مقالة الكل ولاشيء » (٦٨) Dicto de Omni et nullo فهو الشكل التام بالمقارنة بالشكلين الآخرين غير المكتملين . كما يتجاوز وولف ، من ناحية ثانية ، هذا الموقف الأساسي في ذكر الشكل الثاني ٠٠٠ (و) والشكل الثالث من القياس لأنهما أقيسة أقل من الأول ٠٠٠ نظرا لأنهما في حاجة الى أن يبرهن عليهما بواسطة الشكل الأول . ولهذا ، فإن الشكلين الثاني والثالث ، فيما يرى وولف ، بدون ميزة فردية ، بل هما مجرد تعديل « خفي » للشكل الأول (٦٩) .

(٦٧) ولقد كان جالينوس في القرن الثاني الميلادي وبوثيوس في القرن السادس يشرحان بعض نظريات أرسطو مستخدمين أفكارا رواقية . انظر : د. محمود زيدان ، المنطق الرمزي نشأته وتطوره ، دار الجامعات المصرية ، ص ٤١ . (المترجم) .
(٦٨) وهو المبدأ الذي اعتاد المناطقة تسميته بمبدأ القياس الذي قدمه أرسطو بوصفه البديهية التي يقوم عليها الاستدلال القياسي ، انظر : د. محمد مهران ، مدخل الى المنطق الصوري ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ م ص ٢٢٧ . (المترجم) .
(٦٩) مقرة ٣٨٥ ، ٣٩٧ .

Ibid :

وانظر أيضا :

Christian August Crusius, Weg Zur Gewissheit und Zuverlässigkeit der menschlichen Erkenntnis (Leipzig, 1747, 2 d ed, 1762),

المنقرة ٣٥٣ (ص ٥٩٨ من الطبعة الأولى) .

كما نجدها في :

The Institutiones dialecticae of Cunradus Theodoricus Dietericus (Gissae, 1609 and Later) .

=

وما يوجد في مقالة كانط بعنوان « اثبات خطأ منهج الأشكال القياسية الأربعة » (١٧٦٢) :
« Die Falsche Spitzfindigkeit der Vier Syllogistischen, Figuren erwiesen » (1762)

انما يقترب ولو قليلا من موقف وولف • حيث يرى أن الاستدلال العقلي الخالص يكون ممكنا فقط في الشكل الأول بينما الاستدلالات غير الخالصة أو المولدة فتكون ممكنة في الأشكال الأخرى التي تكتسب قوتها الاستدلالية من الشكل الأول • وأما قياس الشكل الرابع :

... فهو كان ينطوي بالفعل على أهمية ، إلا أنه لا ينشأ من تفكيرنا • وهو ليس بأية حال استدلالا منطقيا طبقا للترتيب المنطقي الممكن للأشكال الأربعة •• (فقياس الشكل الرابع يمكن أن يكون مشروعاً لكنه) ليس متميزاً عن الشكل الأول من حيث اختلاف وضع الحد الأوسط ، بل فقط من حيث تبديل

حيث يقول : إلى هذه الأشكال الثلاثة المعلنة اضاف جالينوس شكلاً رابعاً ، يكون فيه الحد الأوسط محمولاً للكبير وموضوعاً للصغير ، والحقيقة أنه لا ينطوي على ضرورة واضحة نظراً لما يلي :
١ - أنه لا يرتق لتعريف القياس المشروع ، فالحد الأصغر يوضع قبل الأكبر
٢ - أنه يخفى شكلاً أول غير مباشر ، ويمكن رده إلى الشكل الأول (ص ٢٢٦ - ٢٢٧ من طبعة ١٦١٢ ، ومقتبسة من :

R, W, Meyer (ed), J, Jungii, Logica Hamburgensis [Hamburg, 1962], P, 187, notes) .

وقارن أيضاً الفقرة الواردة في كتاب :

W, Risse, Die Logik der Neuzeit, Vol, (Op, Cit), P, 463, n 118 .

وقد تطورت فكرة Crypsis في تفصيل كبير من جانب Jungius, (Op, Cit), bk, 11, ch, ii .

ترتيب المقدمات ، وترتيب حدود النتيجة . الا أن هذا لا يشكل تناوبا في الشكل ، نظرا لوجود خطأ من هذا النوع الذي يوجد في منطق Crusius في المكان المشار اليه ، حيث يعتقد المؤلف أنه يمكن استنتاج النتيجة في الشكل الرابع من خلال حرية التبديل لترتيب المقدمات ، وأن ذلك يكون طبيعيا الى حد بعيد . وأنه لمن المؤسف رؤية مصدر الاضطراب : الذي بمقدور الانسان أن يثبت أنه عديم الجدوى . فالشيء الوحيد المفيد الذي يمكن أن يفعله المرء هو ابطاله (٧٠) .

وفي الجانب الآخر ، فإن لمبرت J, H, Lambert ينظر الى الأشكال الأربعة في كتابه Neues Organon (لبيزج ١٧٦٤) ، بدرجة متساوية من حيث الوجود . حيث يرى أنه اذا كان الشكل الأول يقوم على « مقالة الكل ولا شيء » ، فإن الشكل الرابع يقوم على « مقالة التبادل The Dictum de reciproco » والتي تكون على النحو التالي :

اذا كان لا واحد من أ هو ب ، فإن لا واحد من ب هو أ ، وحينما تكون ح اما ب أو لا تكون ، فإن ب تكون اما ح أو لا تكون (٧١) .

وفي كتاب المنطق لاسحاق واتس Isaac Watts (جزء ٣ ،

(70) Tr, T, K, Abbott, kant's Introduction - To Logic (London, 1885), PP, 66 - 67 .

وعن كروسيوس Crusius انظر الهامش السابق .

(٧١) الفقرة ٢٢٢

Op, Cit .

وانظر داخل السياق الفقرات ٢١٨ - ٢٢٢ .

باب ٢ ، فصل ٣) الذي نشر للمرة الأولى في لندن عام ١٧٢٥ .
وأعيد نشره في طبعات عدة ، يمكننا أن نجد رفضا خاطفا
لشكل الرابع يتفق الى حد ما مع نوع معين من نصوص المنطق
الانجليزي المتأخرة حتى وقتنا الحالى . حيث يقول :

ان وجود شكل رابع أيضا ، يكون فيه الحد الأوسط
محمولا في المقدمة الكبرى ، وموضوعا في المقدمة الصغرى ، انما
يعد الى حد بعيد طريقة غير مباشرة ومنحرفة للاستنتاج ، ولا يمكن
استخدامها لا في العلوم ولا في الحياة الانسانية ، ولذلك فهي
طريقة عقيمة - كما أن بعض المناطق لا يهتمون بها الا ل مجرد كونها
ليست شيئا آخر سوى عكس الشكل الأول ، وضروبه (أعنى)
Baralipton, or Barbari, Calentes, Dibatis, Fespamo, Fresisom
ولهذا فهي ليست جديدة بأن تشرح ولو بمثال واحد (٧٢) .

ويمكننا أن نجد نفس هذا الموقف أساسا - مع اهتمام أكثر
بالتفصيلات عموما - (بين عدد آخر ، أقل تأثيرا بشكل عام)
في متابعة الأعمال التالية (٧٣) :

- Richard Whately, Elements of Logic (London, 1825, 9 th ed,
1848) .

(٧٢) وهنا نجد أن واتس Watts قد تابع الأبحاث المنطقية
لجون واليس John wallis وهنرى الدريتش Henry Aldrich
؛ واعتمد عليها بشكل كبير) .

(٧٣) هذه القائمة تغفل الاسكتلندي المسبب للقلاتل وهو سير
وليام هادلتون ، فهو لم يتحدث عن شكل رابع . « انظر مقالة
بعنوان (المقياس ، أنواعه ، وقوانينه ، ورموزه ، الخ) التي طبعت
كملاحق ١١ لمناقشاته حول الفلسفة والادب [لندن ، ١٨٥٢] » .

(أنظر الكتاب ٢ ، الباب ٣ ، الفصل ٤ حيث نجد أنه على الرغم من معرفة واتسلي بالشكل الرابع : إلا أنه ينتقده) .
- J, S, Mill, A system of Logic (2 Vols, London, 1843) .

(أنظر الكتاب ٢ ، الباب ٢ ، الفصل ١ . حيث نجد أن مل يتابع واتسلي وان كان يذكر أيضا لمبرت ويتمدح كتابه [Neues Organon
- W, H, Karslake, Aids To the Study of Logic (2 Vols, Oxford, 1851) .

• (أنظر المجلد ١ ، ص ص ٧٤ - ٧٥)

- Francis Bowen, Treatise On Logic (Cambridge, Mass, 1864, 10 th ed, 1874) .

(أنظر ص ١٩٢ من الطبعة ١٠ لهذا العمل الأمريكي المنشور بشكل كبير)

- W, Stanley Jevons, Elementary Lessons In Logic (1 st ed, London, 1870, 22 d edition 1903, American ed, New York, 1920) .

• (أنظر ص ص ١٤٧ - ١٤٨ من الطبعة الأمريكية)

- H, W, B, Joseph, An Introduction To Logic (Oxford, 1906, 2 d edition, 1916) .

• (أنظر ص ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ٢٨٠ - ٢٨٦)

- A, N, Prior, Formal Logic (Oxford, 1955) .

(74) The mathematical Analysis of Logic (London, 1847, Photoreprinted, New York, 1948), PP, 31 - 47 .

(أنظر ص ص ١١١ - ١١٤) .

وابتداء من النصف الأخير من القرن التاسع عشر . اتجه المنطق الانجليزي - تحت تأثير بعض المتأثرين بالمنطق الرمزي - الى الأخذ بالرأى المؤيد للشكل الرابع . فكان جورج بول (٧٤) ، وأوجستس دي مورجان (٧٥) من المؤيدين لهذا الاتجاه . حيث عالج كل منهما الأشكال الأربعة بشكل متساو . كما استجاب لهذا التأثير كثير من الكتاب المتأخرين الذين كتبوا عن المنطق القياسى فوضعوا الشكل الرابع على نفس المستوى تقريبا مع الشكل الثانى والثالث . ومن أمثلة هؤلاء :

- J, N, Keynes, Studies and Exercises In Formal Logic (London, 1884, 4 th ed, 1906) .

(أنظر ص ص ٣٢٨ - ٣٣١ من الطبعة الرابعة) .

- J, Welton, Amanual of Logic (2 Vol, London, 1891, 2 d ed 1896 .

(أنظر المجلد ١ ، ص ص ٣٠١ - ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٣٧ - ٣٤٠

من الطبعة الثانية) .

- W, E, Johnson, Logic (Pt, 1, Cambridge, 1921, Pt, 11 Cambridge 1922, Pt 111, Cambridge 1924) .

(75) Formal Logic (London, 1847, reprinted , London,1946)
PP, 17 - 18 and 132 - 136 of The 1, St ed .

ولقد اهتم دي مورجان ، مثل هاملتون ، بكم المحمول ، ولكن مقدرته الرياضية كانت اعظم من مقدره هاملتون ، ويدين تطور المنطق الرياضى له ، فى نواح متعددة ، بأكثر مما يدين لاي من السابقين عليه .

انظر ، رودلف متس ، الفلسفة الانجليزية فى مائة عام ، الجزء الثانى ، ترجمة د. فؤاد زكريا ص ٣٧١ (المترجم) .

(أنظر . الجزء الثاني . الباب ٢٠ . الفصل ٩ - ١٠) .
 وابتداء من النصف الأول للقرن التاسع عشر تابع المناطق
 الألمان عموماً آراء كانط عن القياس وتخليه على الأقل عن الشكل
 الرابع . ولهذا استخف هيغل (٧٦) . وهربرت (٧٧) J, F, Herbart
 بالشكل الرابع . كما اختتم ادولف ترندلنبرج مناقشته للموضوع
 بالتعليق التالي فيقول : « ان أبنية الشكل الرابع كلية مشكوك
 فيها . ولهذا فإن رؤية أرسطو تظهر كما لو كانت هي
 الأصح » (٧٨) .

كما يكتب شوينهور ويقول :

... ان هذا الشكل الرابع هو نفس الشكل الأول ، ولكنه

(٧٦) يسمى هيغل الشكل الرابع بالشكل الزائد ، ويصفه بشكل
 ناطع بأنه « مناف للعقل ، وقد اضافته المحدثون للأشكال الثلاثة
 المعروفة لأرسطو » . .

(W, wallace, the Logic of Hegel Translated, From the En-
 cyclopedia of Philosophical Sciences [Oxford, 1892] 2 d, ed,
 P, 321) :

وينترض هيغل فكرة مختلفة تماماً عن الأشكال القياسية
 الشائعة - أشبه بما يوجد في النسخة المنقحة لمعاصره البارز
 Wilhelm Traugott Krug ، الذي ينطوي منطقته (الفقرة ١٠٩)
 على نقد واسع لانكار لبريت عن أشكال القياس - ان نذكرها هنا .
 (انظر :

Theodor Ziehen, Lehrbuch der Logik [Op, Cit], P, 737) .

(٧٧) انظر :

F, Ueberweg, System der Logik (Op, Cit), P, 345 .

(78) Logische Untersuchungen (2 Vols, Berlin, 1840), 3rd
 rd ed, 1870 (Photoreprinted Hildesheim, 1964), Vol, 1, P, 346 of
 The 3 rd ed . .

مقلوب على رأسه بشكل متعسف . وهو لا يعبر مطلقا عن
تفكير طبيعي (٧٩) .

كما توجد نفس هذه الوجهة من النظر عند كثير من الكتاب
الألمان المتأخرين مثل ، كريستوف سيجوارت (٨٠) C, Sigwart
وبينو ارديمان (٨١) Benno Erdmann . حيث تأثرا بهذه الوجهة
من النظر بشكل كبير .

وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأ نفوذ كانط يضعف ،
كما أخذ بعض المناطق الألمانية بأكثر الآراء المؤيدة للشكل الرابع ،
ولعل المثال الشهير على ذلك هو فريدريك أوبرفيج الذي يشتمل
كتابه System der Logik على تحليل رزين - ولو أنه أهمل
دالا يمكن تعليقه - للشكل الرابع سواء من الناحية التاريخية أو
التفريعات على حد سواء (٨٢) . ومن بين الأعمال المتأخرة لهذا
النوع من التحليل الكتاب الذي كتبه Theodor Ziehen
بعنوان (٨٣) : Lehrbuch der Logik

(79) Die Welt als wille Und Vorstellung, Vol 11, bk, 1,
ch, 10 .

(80) Logik (First Published In Tubingen In 1873, Logic,
Tr, H, Dendy From the 2 d ed, London, 1895) .

انظر ص ٣٥٢ من الترجمة الانجليزية .

(81) Logik (2 Vols, 2 d ed, Halle, a, s, 1907) .

انظر مجلد ١ ، فصل ٥٢٢ : « لا توجد وجهة نظر مستمدة
من الموضوع ذاته تؤيد الشكل الرابع ، بل تعتمد فقط على منهج
صوري » .

(٨٢) انظر الفصل ١.٣ من Bonn, 1857, 5 th ed, 1882 .

(٨٣) انظر الفصل ١٢٧ من : Bonn, 1920 .

ولقد تابع الهيجليون الانجليز حلفاءهم الألمان في التسليم بوجود الشكل الرابع ، ولو أنهم رفضوه على أنه غير طبيعى . وقد أخذ كل من روبرت لاتا (٨٤) • وبرنارد بوزنكيت (٨٥) بهذا الموقف (٨٦) •

ولقد ظل تأثير منطق بوررويال في فرنسا ملموسا بسبب ما شهده الشكل الرابع من نجاح أفضل مما كان عليه في ألمانيا أو إنجلترا (٨٧) •

أما المناطقة الكاثوليك ابتداء من (٨٨) Bossuet الى مارييتان (٨٩) Maritain فقد قبلوا فقط بشكل ثابت تقريبا الأشكال الأرسطية الثلاثة ، بينما رفضوا الشكل الرابع . حيث تهسكوا بشكل عام

(84) The Elements of Logic (London, 1895) .

ص ص ١٧٧ وما بعدها من الطبقة المعدلة التى قام بعملها
ماكث (لندن ١٩٢٩) .

(٨٥) ولم ينزعج ف. ه. برادلى من الهجوم على الشكل الرابع للقياس - فهو فيما بعد يعتبره الهدف الأعظم لهجومه ، إذ أن كل المنطق القياسى بالنسبة له يعد « وهماً » .

The Principles of Logic (2, Vols, Oxford, 1883, 2 d ed, 1922)
Vol, 1, P 248 and Passim .

(88) The Essential of logic (London, 1895), P, 146 .

(٨٧) انظر على سبيل المثال :

E, Rabier, Logique (Paris, 1886), ch, v .

(٨٨) انظر :

A, Gratry, Logic (Engl, tr, by Hand M, Singer : La Salle, Illinois, 1947), P, 306 .

(89) Jacques Maritain, An Introduction to Logic (Tr 1, Choquette, New York, 1939), PP, 186 - 187 .

بوجهة النظر المعروفة عن أقيسة الشكل الرابع بوصفها سورا غير مباشرة للشكل الأول على نحو ما كان عليه الحال في العصور انوسطى(٩٠) . ولكن بما أن الاختلاف بين الحد الأكبر والأصغر يمكن تبيينه بالنظر للنتيجة ، فإنه يتحتم لذلك وجود شكل رابع ، وإن كان قد حدث بعض التردد ، غير الموجود في العصور الوسطى ، في المنطق التوماوى الحديث : فعلى حين أن الأقيسة المزيده كانت مقبولة في البداية بوصفها صحيحة (منتجة) . إلا أنها سرعان ما انتقدت بعد ذلك بوصفها غير طبيعية(٩١) .

ومع ظهور المنطق الرمزي ، أصبح الشكل الرابع موجوداً على نفس مستوى الشكل الثانى والثالث تقريباً (بصرف النظر عن الهيجليين الجدد / وبقية المثاليين ، والخارجين عن التوماوية الجديدة)

(90) A, Gratry, Logic (Op, Cit), PP, 271 , 306 - 307 .

وقارن معالجة الأشكال القياسية عند :

Joseph Gredt, Elementa Philosophiae Aristotelica - Tomisticae (Rome, 1899 : numerous reprints) .

(٩١) ومثال ذلك ، نص للمنطق عام ١٩٥٠ بعنوان ، المنطق النصورى .. هو النص الخاص بلوفيان Louvain ، الذى كان له تأثير على البروفسور جوزيف دوب :

(Tr, J, R, E, Ramirez and R, D, Sweeney, New York 1960) .

حيث يقول فيما يتعلق بالضرور غير المباشرة للشكل الاول (الشكل الرابع) انه من الصعب ان يكون لها دور حقيقى ككل ، فضلا عن انها لا تبدو طبيعية تماما ..

« Precip de Logique Classique » Appendice I .

ومن أوائل المدللين لهذا الاتجاه لويس كوتورات (٩٢) Louis Couturat
اذ أنه من الثابت جداً الآن . أنه كان من بين الكتاب الذين
كتبوا عن المكانة التقليدية للشكل الرابع . حتى أن مقالة كبيرة من
المقالات المعارضة له . تتعامل معه فقط في هادش تاريخي (٩٣) .

٢ - دراسة نقدية للاعتراضات الموجهة للشكل الرابع :

وفيما نرى فان تاريخ معارضة الشكل الرابع القياسى بدأ
في العصور القديمة . وامتد حتى عصرنا الحالى . ولذلك يقول
المنطقى البارع بروير A, N, Prior

« انه على أية حال ، فان الأشكال الثلاثة الأولى أكثر
أهمية من الشكل الرابع الى حد بعيد » (٩٤) .
ومن الضروري الاشارة الموجزة - بشكل منطقى خالص

(92) To La Logique de Leibniz (Paris, 1901) .

حيث يقول كوتورات صراحة « ان اقيسة الشكل الرابع المنتجة
تنتمى الى شكل خاص شرعى ومستقل كالأشكال الأخرى » (ص ٤٥٥) .
وفي مقابل ذلك (اهمل بيرس C, S, Peirce الشكل الرابع
وأراد ان يحيى ضروب ثيو فراسطى غير المباشرة (مقالات مجمعة ،
نشرها هارتشورن C, Hartshorne ، وويس P, Weiss المجلد ٢/١
[الطبعة ٢ ، كمبردج ، عدد عام ١٩٦٠] ص ٤٧٩ الفقرة ٢ ،
ص ٥٠٦ الفقرة ٢ . وتقرن ص ٢٦٩ الفقرة ١) .

(٩٣) ومثال ذلك :

J, Porgensen, A Treatise of Formal Logic (3 Vols, Copen-
hagen and London, -931) .

انظر ، المجلد رقم ٢ ، تعليقات ص ص ٢٥ - ٢٦ .
(94) Formal Logic (Oxford, 1955), P, 111 .

وليس تاريخياً لتـ للاعتراضات المقدمة على التفكير الخاص بالقياس
« المسمى بالشكل الرابع » (٩٥) . وان كنا هنا سوف لا نتعمق
مع أفكار « الشكل القياسي » التي لا تعترف بالشكل الرابع ككل .
بل أننا سنتعامل بالأحرى مع تلك الأفكار التي تقول بالامكانية
انظرية للشكل الرابع : ومع ذلك تنقد أقيسة هذا الشكل
بوصفها أقل شأنًا أو أنها غير منطقية .

ويمكنني ، بشكل أفضل ، تحديد تلك الاعتراضات الموجهة
لنشكل الرابع في سبع نقاط على النحو التالي :

الاعتراض رقم (١)

ان أقيسة الشكل الرابع لا تحدث بشكل طبيعي في الحديث
العادي ، أو أنها - على نحو ما صاغها الكثيرون من الكتاب -
لا تظهر « الحركة الطبيعية للتفكير » (٩٦) ولذلك قلنا :

(95) Sigwart, Logic, 2 d ed, Tr, II, Dendy (2 Vols, London
1895), Vol, 1, P, 1931) .

(٩٦) وللوقوف على مناقشة مؤيدة لهذا الخط من التفكير ، انظر
على سبيل المثال :

J, N, Keynes, Studies and Exercises In formal Logic (6 th
ed, London, 1909), PP, 328 - 329 .

وبالنسبة لتفصيل اسباب الاستخدام النادر للشكل الرابع ، أو
عدم استخدامه مطلقاً انظر :

W, H, Karslake, Aides To the Study of Logic (2 Vols, Ox-
ford, 1851), Vol, 1, PP, 74 - 77 .

حيث يقتبس كارسلاك Karslake هذا التعبير ، بالإضافة

انه لمن الواضح آنذاك . أنه على الرغم من أن الشكل الرابع يكون شكلا من الناحية النغوية . الا أنه ليس شكلا منطقيا متميزا : حيث أن الاهتمام في هذا الشكل يكون منصبا على أن المحمول النغوي للنتيجة يكون في موضوعها بالفعل ، ولهذا فإنه يجب على كل منطقي مخلص أن يرفض الشكل الرابع وينظر اليه كشكل أول غير مباشر(٩٧) .

الرد على الاعتراض رقم (١)

ولقد حاول بعض الكتاب الرد على هذه النقطة بتقديم أمثلة واقعية للاستنتاجات التي تكون ملائمة بشكل طبيعي في الشكل الرابع . ولهذا يقدم كينز J, N, Keynes المثال التالي :
« لا حوارى من اليونانيين ، بعض اليونانيين جديرون بالاحترام

الى اكثر نقاطه ، من كتاب المنطق لريتشارد واتبلى Richard Whately رئيس الاساقفة (الكتاب ٢ ، الباب ٣ ، الفصل ٤) ولقد عاش واتبلى من عام ١٧٨٧ - ١٨٦٣ ، ونشر كتابه عن المنطق في لندن عام ١٨٢٥ (ط ٩ ، ١٨٤٨) .

(97) Jacques Maritain, An Introduction To Logic (Tr, 1, Choquette New York, 1937), P, 187, notes .

وعلى اية حال ، فان هذا الراى يكون غريبا عن السلطات الكانوليكية .

قارن على سبيل المثال :

W, S, Jevons, Elementary Lessons in Logic (American ed, New York, 1920), PP, 147 - 148 .

لذا ، فان بعض الجديرين بالاحترام ليسوا حواريين « (٩٨) ، كما يستخدم بعض المدافعين عن الشكل الرابع حجة *Tu quoque* والتي تعنى « أنت أيضا » كحجة ضد الأقيسة الأخرى ، ولهذا يقول كوتيرا « اذا كان يزعم حتى الآن بأن ضرور اشكل الرابع غير طبيعية ومفتعلة وانها لهذا تتسم بالغرابة فان الضربين باروكو وبوكاردو يتصفان بهذه الصفة » (٩٩) .

ولقد اعترض وليام نيل *William kneale* بشكل مباشر على هذه الطريقة حيث يقول : « انهم [نقاد الشكل الرابع] أحيانا ما يتحدثون وكأن مسألة الخلاف تتعلق بطريقة الناس في البرهنة الطبيعية . فان كانت هذه هي المشكلة ، فان الطريقة المناسبة لحلها هي مواصلة البحث التجريبي على نطاق واسع ،

(98) J, W, Keynes, *Studies and Exercises In Formal logic* (Op, Cit), P, 329 .

(*) وتحدث هذه المغالطة عندما تكون احدى الحجج الشخصية مستخدمة للرد على حجة اخرى فهذه المغالطة يمكن النظر اليها كنوع فرعى لمغالطة الحجة الشخصية ، لاننا في هذه المغالطة نجد ان (ا) يبرهن على ان ما يقوله (ب) يكون كاذبا بمعنى ان الاتهام الموجه ضد (ا) يكون كاذبا ، وتوجيه الحجة الى (ب) فانه يحاول بدوره ان يبين ان نفس الاتهام او اتهامات مشابهة تكون مستخدمة ايضا ضد (ب) . (المترجم) .

انظر :

Simco/ James, Elementary Logic, P, 261 .

وانظر ايضا :

Carney and Scheer, Fundamentals of Logic, P, 36 .

(99) *La Logique de Leibniz* (Paris, 1901), PP, 455 - 456 .

الا أنه يجب علينا عندئذ أن نفكر في احتمال وجود الشكل الرابع عند بعض الناس - وعدم وجوده للبعض الآخر .
غائبات شيء بدون أدلة كافية يكون هنا في نظر جونسون
W, E, Johnson خطوة كلاسيكية ، ولهذا يقول :

انه منذ فترة طويلة كان هناك تحيز قديم ضد تضمين
الشكل الرابع في التعليم المنطقي ، وكان الدافع الملح لدعم
هذا الرأي هو ما يلي :

ان أية حجة تستحق الاقرار المنطقي يجب أن تكون ، ثلما
ستوجد في الحديث العادي . وطالما اكتشف أنه ليست هناك
حجة في الحديث العادي تكون في الشكل الرابع . اذن فلا
حجة في الشكل الرابع تستحق الاقرار المنطقي . فهذه الحجة
الموجودة في الشكل الرابع تفند نفسها ، ولذلك فان ما يكون
مطلوبا لا يكون أيضا مناقشا(١٠٠) .

الاعتراض رقم (٢)

« ان ما يسمى بالشكل الرابع انما هو فقط مجرد شكل
اول بعكس النتيجة ، ولذلك فاننا لا نفكر بالفعل في الشكل الرابع(١٠١)

(100) W, and M, Kneale, The Development of Logic (Oxford, 1962, P, 101 .

(101) W, E, Johnson, Logic, Part 2 (Cambridge 1922), PP, 88 - 89 .

بل في الأول فقط . وحينئذ فإنه إذا كانت هناك ضرورة تتطلبه ،
فإن النتيجة تحول الى الرابع «(١٠٢)» .

الرد على الاعتراض رقم (٢)

ان ما يعتمد عليه هذا الاعتراض يكون على النحو التالي .

١ - أنه يفترض أساسا أن الشكل الأول هو أكثر
الأشكال الطبيعية والتامة .

٢ - أن أقيسة الشكل الرابع موضع النزاع إنما ترد
في الحال إلى الشكل الأول بعكس النتيجة فحسب (و/ أو بتغيير
مواضع المقدمات) . وان كنا سنرجى النظر في النقطة (١)
إلا أن النقطة رقم (٢) غير صحيحة بشكل واضح : إذ أن هذا

(102) Francis Bowen, Logic (10 th ed, Cambridge, mass,
1874), P, 192 .

وهذا هو موقف كتب مدرسية لا تعد ، ومن أكثر الأمثلة الشيعة
لهذا النوع القديم الكتاب التالي :

Asa Mahan, The Science of Logic (New York, 1857), PP,
132 - 133 .

ولقد عرض كانط هذه النقطة في مقالة له بعنوان :
« Die Falsche Spitzfindigkeit der Vier Syllogistischen Fig-
uren erwiesen » (1762) .

فيذهب إلى ان الشكل الاول هو فقط الطبيعي والتام ، أما بقية
الأشكال فهي زائفة ، وتستمد صحتها فقط بطريق العكس إلى الشكل
الأول .

التفسير للشكل الرابع لا يمكن ... أن يكون مقبولا ، لأنه لا ينطبق على الشكل Fesapo أو Fresison . فعلى سبيل المثال ، انه لا يمكن مطلقا استنتاج نتيجة في الشكل الأول من مقدمات الشكل Fesapo (لا ق تكون ك ، كل ك تكون ل) (١٠٣) .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاعتراض ينطوي على قدر قليل من الصدق ذلك لأن رد الشكل الأول لاقية الشكل الرابع يتطلب نسط العكس « أنظر الاعتراض رقم (٤) فيما بعد » ولا يستلزم استنتاجا عن طريق الخلف (كما هو في الواقع مع الضرب Baroco في الشكل ٢ ، والضرب Bocardo في الشكل ٣) . الا أن هذا بين في أحسن الأحوال أن الشكل رقم ٤ يكون بمعنى ما « أقل استقلالاً » عن الشكل الأول من الشكل ٢ ، ٣ وان كان ذلك لا يثبت عدم ضرورة الشكل الرابع .

ويعد جوزيف H, W, B, Joseph من بين الكتاب الذين يؤكدون أن قياس الشكل الرابع لا يمثل استنتاجا في شكل مختلف بسبب « أنه بدون أحد مناهج الاثبات (أعنى الرد الى الشكل الأول) فإن حالته النهائية لا تكون ظاهرة » .

(103) J, N, Keynes, Studies and Exercises In Formal Logic (4 th ed, London, 1906), P, 383 .

وتنارن :

P, Henle, « On The Fourth Figure of the Syllogism », Philosophy of Science », Vol, 16 (1945), PP, 94 - 104 .

« يكون مفتقرا الى شئ ما دن الوضوح » (١٠٤) وهذا الرأى يقع فى نفس المذهب السيكولوجى المشكوك فيه ، والذى نقابله فى الاعتراض رقم (١) • علاوة على ذلك ، فإنه من الصعب رؤية كيفية اتساع هذا النوع من الرد لى يطبق على الشدل اأرابع وليس الثانى والثالث (١٠٥) • ووفقا لنقل هذا التفكير الى حدوده الطبيعية ، فإننا سنرفض (مع وولف وكانط) لير فقط الشكل الرابع ، بل الثانى والثالث أيضا •

الاعتراض رقم (٢)

ان أحد العيوب (ضد - التقليدية بوضوح) التى كانت مطروحة عند تقديم الشكل الرابع • انما كان مقديما من جانب لينتتر • فالشكل الرابع ، فيما لاحظ هو ، لا يمكن ان يكون مستمدا من الشكل الأول عن طريق الرد وحده ، بل انه يتطلب عمليات من العكس - تعتبر طبقا له من الناحية المنطقية أفضل ملاءمة - « الى حد أنه يبعد واحدا فواجدا عن الثانى والثالث ، وهذان بدورهما وعلى حد سواء يبعدان عن الأول (١٠٦) •

(104) H, W, B, Joseph, An Introduction To Logic, 2 d ed, Oxford, 1916, P, 326 .

(١٠٥) ان جوزيف كانج فى هذه المسألة بثبات (فى الموضوع المشار اليه آنفا) ولكننى أعتقد انه يفعل ذلك بشكل عقيم •
(106) New Essays Concerning Human Uuderstading bk 4, ch 2, Sect 1 .

الرد على الاعتراض رقم (٣)

ومن الناحية التاريخية ، فإن الاعتراض يتلاشى في مواجهة التقيد الأرسطي التام ، الذي ينظر من البداية إلى النهاية إلى برهان الخلف بوصفه طريقة أقل جذبا من طريقة العكس للرد إلى قياس الشكل الأول .

ومن الناحية المنطقية ، فإنه لا يبدو أن للاعتراض قوة كبيرة حتى في أساسه الخاص . وبما أن الرد عن طريق الخلف يبرر عمليات العكس ذاتها ، فإن هذه الطريقة تكون ممكنة بالطبع .

الاعتراض رقم (٤)

ان رد الضروب المنتجة للشكل الرابع ببرهان الخلف لا ينفى إلى خارج الشكل ذاته (بخلاف الأشكال الثلاثة الأخرى) .

الرد على الاعتراض رقم (٤)

وهذه الملاحظة (١٠٧) صحيحة تماما ، إلا أنها ليست أكثر من مجرد إشارة للاختلاف بين الشكل الرابع والأشكال الثلاثة الأخرى - وأن كان يوجد ، بالطبع ، اختلافات أخرى . إلا أنه

(١٠٧) ان هذه الملاحظة ، فيما اعرف ، معروضة فقط في :

W, and M, Kneale, The Development of Logic, (Op, Cit), P, 101 .

لمن غير الواضح (بأقل ما يمكن القول) أنه كيف سيصل هذا الاختلاف الى درجة النقص . فالاعتراض يوحى بالسؤال التالي : هل يمكننا أخذ الضروب المنتجة من الشكل الرابع كيديهيات (بدلا من ضروب الشكل الأول كما هو متبع عند أرسطو) بحيث نرد اليها الضروب المنتجة من الأشكال الأخرى عن طريق العكس والرد ؟ وهذا ما سنعالجه في الاعتراض رقم (٧) .

الاعتراض رقم (٥)

ان الحدود التي تظهر في نتيجة الشكل الرابع لا تقوم بنفس الدور الذي تقوم به في المقدمات (بمعنى أن موضوع النتيجة يكون محمولا لمقدماتها ، ومحمول النتيجة موضوعا لمقدماتها) .

ولهذا فان الشكل الذي لدينا تكون مقدماته في طريق ، ونتيجته في طريق آخر (١٠٨) .

(108) H, Karslake, Aids To The Study of Logic (Op, Cit), Vol, 1, PP, 74 - 75 .

وقارن :

J, Welton, A manual of Logic (2 Vols, 2 d ed, London, 1896) Vol, 1 P, 314 .

فهذا المعيار للرفض يرجع بالفعل لابن رشد .

انظر :

C, Prantl, Geschichte der Logik Im Abendlande (2 Vols, Leipzig, 1855, Photoreprinted Graz, 1955), Vol, 1 P, 571, and Vol, 2, PP, 389 - 390 .

الرد على الاعتراض رقم (٥)

وعلى الرغم من صحة هذه النقطة ، الا أنها لا تزودنا
بأساس مقنع على نقص الشكل الرابع ، ففي هذا الجزء من
الاستنتاج الحسابي :

$$٢ = أ$$

$$٤ = ب$$

$$٦ = أ + ب$$

نجد أن أ ، ب لا يظهران في النتيجة بنفس الطريقة التي
يظهران بهما في مقدماتهما - أي ضمن نطاق حدود متماثلة -
الا أن هذه الملاحظة لا تتصل على الاطلاق بشكل واضح بتأليف
وقائع الاستنتاج ذات الصلة الوثيقة بالموضوع من الناحية المنطقية .

الاعتراض رقم (٦)

ان تسمية أوسط لمحمول النتيجة في القياس بالحد الأكبر
انما هو تسمية ملائمة ... فهو يريد أن يبين أن المحمول هو
أكثر الحدود اتساعا ... وأن تسميته للحد الأوسط بهذا الاسم
ليست ببساطة لأنه يربط بين الحدين الآخرين ، بل في الواقع
بسبب الوجود المتوسط من حيث الاتساع . ومع ذلك فان هذا
يكون فقط في الشكل الأول ، فهو الذي يكون فيه فقط الحد
الأوسط محمولا للأصغر ، والأكبر محمولا له . بينما يكون في
الشكل الثاني محمولا في المقدمتين ، ويكون في الثالث موضوعا للحد
الأكبر والأصغر الواقعين كمحمولين له . الا أن الحد الأوسط في

الشكل الأول وهو المتوسط بالفعل ما بين الحد الأكبر والأصغر يصلح على حد سواء في الأشكال الأخرى أن يكون متوسطا لتأسيس تلك العلاقة التي نحاول أن نثبتها للحد الأكبر والأصغر ، ولهذا فإن مجموعة الأسماء التي تستخدم بالشكل الأول إنما تمتد لكل الأشكال الأخرى .

ويلزم عن ذلك ، أن جالينوس كان مخطئا في تخصيص شكل رابع ، وأقيسة ذاته شكل مختلف يكون فيها الموضوع أكثر حدود النتيجة اتساعا ، والمحمول أقل اتساعا ... على أساس أن التمييز بين الحد الأكبر والأصغر يكون قبل كل شيء من حيث اتساع الحدود . وهذا لا يكون بتبديل الموضوع الأكثر اتساعا والمحمول الأقل اتساعا في النتيجة . الا أنه نظرا لأن الشكل الرابع قد درس لقرون طويلة جدا ضمن ضروب وأشكال القياس ، فإنه لمن المفيد لتاريخ المنطق ألا نتجاهله تماما فهو موجود برغم ما فيه من خطأ (١٠٩) .

الرد على الاعتراض رقم (٦)

ونحن نتعامل هنا مع أكثر الاعتراضات شيوعا على الشكل

(109) H, W, B, Joseph, An Introduction To Logic, (2 d ed, Oxford, 1916), PP, 261 - 262 .

ويظهر نفس هذا التعليل بالفعل للمسانة في أكثر الكتب الحديثة
مثل :

M, R, Cohen and E, Nagel, An Introduction To Logic and Scientific Method (New York, 1932, P, §2, and, J, A. Oesterle Logic (2 d ed, Englewood Cliffs, N, J, 1963), P, 177 .

لرابع القياسي : فضاء على الأسس الأرسطية : عمان أشكال القياس .
تميز على أساس حالة الاتساع أو عدم الاتساع بالنسبة للحدود .
بهذا معان « نظرية القياس كانت غامضة جداً بهذه الاضافة
(شكل رابع) . لأن اقامة هذه الحجج في شكل مستقل يلزم
عنه أن التمييز بين الحد الأكبر والأصغر يعتمد فحسب على مواقعهم
و النتيجة وليس على النطاق الحقيقي للحدود ذاتها (١١٠) .

والعصر التاريخي انعام للفرضية - ان تمييز أرسطو بين
الشكال يستند الى علاقة اتساع الحدود - يمكن الدفاع عنه
بشكل كبير ، وان كنا لن نركز عليه هنا (١١١) . أما من
حيث وجهة النظر المنطقية فانه لا يمكن أخذ هذه الفرضية
مأخذ الجد لأنه طبقاً لها فان القياسين التاليين .

(110) H. W. B. Joseph, An Introduction to Logic, (Op. Cit)
P. 259.

(111) يقرر بوشنسكى بثبات ان أرسطو قد ميز كذلك بين
الأشكال . .

I. M. Bochenski, Ancient formal Logic (Amsterdam, 1951)
PP, 45- 46 .

ولقد نوقشت المسألة بالتفصيل وبدقة مقصودة في الفصل {
من كتاب باتسيك G, Patzig عن القياس الأرسطي (مقالات

أكاديمية العلوم - جوتنجن - مجموعة تاريخ اللغة ، ج ٣) .

G, Patzig Die Aristotelische Syllogistik (Abhandlungen,
Philo - Logisch * Historische klasse, dritte Folge, no 42, 1959) .

كل القطط ماكرة	كل القطط ماكرة
لا واحد من الماكرين من الكلاب	لا واحد من الكلاب بماكر
<hr/>	
لا واحد من الكلاب من القطط	لا واحد من الكلاب من القطط

يجب أن ينسبنا لشكل ذاته ، لأن علاقة الاتساع بين حدودهما تكون واحدة بشكل دقيق . ومن ناحية أخرى فان القياسين التاليين :

كل الفرنسيين أوربيون	كل الفرنسيين أوربيون
بعض الفرنسيين باريسيون	بعض الفرنسيين أطباء
<hr/>	
بعض الباريسيين أوربيون	بعض الأطباء أوربيون

سوف ينتسبان لشكلين مختلفين وذلك لأن علاقة الاتساع بين حدودهما مختلفة . لذا فان تبرير التقسيم الثلاثي للأشكال القياسية على هذا الأساس الخاص بعلاقة اتساع الحدود انما ينطوي على ادخال الاعتبارات المادية ضمن نظرية القياس بينما التوصل الى حل لدعواها يكون فرعا من فروع المنطق الصوري . ولقد كان هناك استعداد ظاهر لدى بعض الكتاب لقبول هذه النتيجة . ولهذا يقول سيجوارت بعد ان قدم اقيسة الشكل الرابع المنتجة :

« انه لمن الواضح ان أي فرد ينتزع الأفكار في هذا الوضع غير الطبيعي يكون قد نسي الاستلزام الرئيسي للنظرية الأرستية

(أى ادراك ضرورة العلاقات التصورية الموجودة في أساس كل استدلال) فضرورة اكمال المذهب الأرسطي (بالشكل الرابع) بمكان أن تكون ملموسة فقط في معالجة تتعامل مع الصورة الخارجية زحدها» (١١٢) .

وبالمقارنة مع قول جوزيف: «...»

« أنه ينبغي أن يذكر دائما أن وصف الجبهة يكون محددا لا عن طريق الصورة التي تطرح فيها الكلمات ، بل بما يكون مفترضا في تفكيرنا . فهذا ما يكون تبريرنا لمعرفة الأشكال كأنماط متميزة الا أنه يجب أن يكون هناك حركة حقيقية للتفكير في عمليات العكس التي تكون عن طريقها عملية التبديل مؤثرة . اذ لا يجب النظر الى نظرية القياس على أنها فصل في التلاعب بالرموز وتطبيقا للضيغ . فما نريد النظر اليه هو صفة الاستنتاج المتضمن فيها . . . » (١١٣) .

نكون قيد وقعنا في أمر غير مرغوب ؟ حيث نكون قيد انتقلنا من المنطق الصوري الى المنطق المادى ثم الى المنطق السيكولوجى . ولعل أحد الأمور المثيرة للسخرية بالنسبة لتاريخ المنطق أنه قد بدأ الدفاع عن هذا الانحلال للنظرية القياسية في تعاليم ستيجرات Stagirite .

(112) C, Sigwart, Logic, Vol, 1 (Op, Cit), P, 352 .

(113) H, W, B, Joseph, An Introduction To Logic, (Op, Cit), PP, 330 - 331 .

الاعتراض رقم (٧)

انه لو أخذ المرء ضروب الشكل الرابع المنتجة كبداهيات
عان المرء حينئذ لا يستطيع أن يستمد كل الأقيسة المنتجة في
كل الأشكال عن طريق الوسائل التقنيديية للرد والعكس (فالشخص
لا يستطيع أن يستمد بشكل خاص الشكل المسمى باربارا ك م ك م
ك م - ١) بينما يكون مثل هذا الاشتقاق ممكنا دائما في حالة
الأشكال الثلاثة الأخرى .

الرد على الاعتراض رقم (٧)

وفيما يبدو لي فان الاعتراض هنا يوجد فقط لدى
اشخص الذي يتمتع بقدره حقيقيه على اثبات النقص المنطقي
للكل الرابع بشكل معقول . وعلاوة على ذلك ، فان من الأمور
الأخرى المثيرة للسخرية (فيما نرى) بالنسبة لتاريخ المنطق
هو أن هذا الأساس المؤكد للنقص الخاص بالشكل الرابع
انما هو من اختراعنا الخاص ، وأنه برغم المناقشات الكثيرة
التي هدفت الى توضيح نقص الشكل الرابع . فتانه لا يوجد ذكر
لهذا النقص فيما كتب عن الموضوع .

* * *

ان فحص الاعتراضات على الشكل الرابع من جانبنا انما
يكون له نتيجة أساسية واحدة : وهي تقديم فكرة مألوفة
عن الشكل الرابع وحتمية وجوده كقياس منتج نظرا لأنه
يلزم من المبادئ المألوفة للمنطق القياس . اذ أنه لا يوجد

مبدأ أساسى يمكن الاحتفاظ به للاستغناء من استدلالات الشكل
الرابع . غير غم أنه يمكن البرهنة عليه بشكل معقول من وجهة
نظر التصنيفية . فإنا الشكل الرابع ينبغى . الى حد ما ،
دوراً أساسياً ورئيسياً وإن كان أقل من الدور الذى تلعبه الأشكال
الأخرى (١١٤) .

(١١٤) انظر اعتراضنا رقم (٧) فى هذه النقطة .
وقارن أيضاً المناقشة فى كتاب :

Storrs Mc Call, Aristotle's Model Syllogisms (Amsterdam
1963), PP, 28 - 29 .

ويمكن القول ان الذين دانعوا عن الشكل الرابع وارادوا وضعه
بالفعل على نفس المستوى المنطقى مع الشكل الثانى والثالث (مثل
كوتيرا فى كتابه منطق ليبنتز :

L, Couturat, La Logique de Leibniz [Paris, 1910] .

وانظر بشكل خاص ص ص ٤٥٥ - ٤٥٦) . ريثما يكونوا
بالمقارنة بالمجموعة الكبيرة من خصوم الشكل الرابع قد تجاوزوا
الدقة بتجاهل بعض الفقرات التى تزعم بوجود تنظيمات أخرى -
ربما من النوع الزائف من الناحية التقليدية - مؤيدة للشكل الرابع :

انظر على سبيل المثال :

D, D, Merrill, « Reduction To The Fourth Figure », Mind.
Vol, 74 (1965), PP, 66 - 70 .

مقدمة لمقالة ابن الصلاح

« في الشكل الرابع من أشكال القياس »

ولد أبو الفتوح أحمد بن محمد بن السرى نجم الدين ابن الصلاح بفارس حوالى عام ١٠٩٠ ، الا أنه ازدهر في بغداد حيث أصبح طبيبا له أهيمته ، وتوفى في دمشق عام ١١٥٣ (١) . وقد كتب ابن الصلاح أولا في الموضوعات العلمية « الرياضيات والفنك » . وان كانت مقالته التى ستكون هوضع تركيزنا هنا لا تدل على ذلك ، إذ أن كتابات ابن الصلاح - التى الى الآن لم تنشر وتدرس - سوف تكشف عن الاهتمام الرئيسى ، حيث يظهر هنا كباحث مختص بشكل كبير وكباحث متحمس بشكل غير عادى فى البيليوغرافيا - التاريخية بجانب عمله .

وفى عام ١٩٣٦ نشر المستشرق الألمانى ماكس كراوس تقريرا عن المخطوطات الرياضية الاسلامية ياستنبول فى شتاء عام

(١) انظر :

C, Brockelmann, Geschichte der Arabischen Litteratur, Vol 1, (2 d ed, Leiden, 1943), P, 621 entry (4 C), Supplement, Vol 1, (Leiden, 1937), P, 857, H, Suter, Die Mathimatiker und Astronomen der Araber and ihre werke (Leipzig, 1900), P, 120, entry 287; N, Rescher, The Development of Arabic Logic (Pittsburgh, 1964), PP, 173 - 174 .

١٩٣٣ - ١٩٤٤ (٢) . كما قدم وصفا لمجموعة من رسائل ابن الصلاح المخطوطة ، والتي توجد في مكتبة آيا صوفيا باسطنبول (٣) .
والتي تتضمن (٤) « نسخة وحيدة » لمقالة « في الشكل الرابع من أشكال (القياس) الحدلي ، وهو الشكل المنسوب الى جالينوس » .
ويعتمد تقديم النص العربي لهذه المقالة على نسخة آيا صوفيا (٥) . والذي سوف تكون ترجمته موضوعا للباين التاليين .

وتبدأ مقالة ابن الصلاح في الشكل الرابع بمقدمة ببيولوجرافية وقد لخصنا محتواها الرئيسي . ولهذه المقالة أهمية كبيرة بالنسبة لمؤرخ المنطق نظرا لما تتضمنه من معلومات عن أعمال هامة لم تبق طويلا ، علاوة على أن هذه المقالة - التي تسبق عمل ابن رشد بحوالي ثلاثين أو أربعين عاما على الأقل - تبين لنا نسبة الشكل الرابع الى جالينوس ، وهو النسب الذي ما يزال موجودا في مصدر عربي (وهو كتاب الشفاء لابن سينا) .
وان كانت أهمية ابن الصلاح تكمن فيما قرره الى حد بعيد من تفصيلات ببيولوجرافية ، أكثر مما نسبه من أمور ، حيث أننا نكتشف عند نهاية الفقرة المتعلقة بالناحية التاريخية أن هناك من

(2) « Stambuler Handschriften Islamischer Mathematiker »
Quellen und Studien Zur Geschichte der Studien, Vol, 3 (1936)
PP, 437 - 532 .

(٣) مخطوطة آيا صوفيا برقم ٤٨٣٠ .

(٤) صفحات المخطوطة ١٢٢ ب - ١٢٨ ب .

(٥) وفيما يتعلق بوصف المخطوطة انظر مقالة كراوس « المرجع السابق » .

سبق ابن الصلاح في كتابة مقالته الخاصة بالشكل الرابع ، إذ أنه كان متأثراً بشكل ظاهر بمقالة أخرى (في ترجمة عربية عن السريانية ؟) كتبها « دنحنا القس » في « الشكل الرابع نجالينوس » . وهناك بعض الشك في أن يكون هذا الباحث هو دنحنا القس النسطوري « الذي ازدهر حوالي عام ٨٠٠ » - تليذ الباحث الهام والكاثوليكي النسطوري Isho bar Nun « المتوفى عام ٨٢٨ » - المعروف بكتابه في المنطق بالاضافة الى كتاباته اللاهوتية - الدينية (٦) . « فدنحنا لم يكن بالتأكيد منطقياً جيداً ، لأنه - كما أشار ابن الصلاح نفسه - قد وقع في بعض الأخطاء الأولية كتسمكه بإمكانية عكس القضية الجزئية السالبة » . وعلاوة على ذلك ، فقد أخبرنا ابن الصلاح عن ترجمة سريانية لمقالة عن الشكل الرابع لجالينوس كانت منتشرة في عصر الكندي (المتوفى عام ٨٧٠) .

وفيما بعد مقدمته التاريخية الهامة ، فإن مقالة ابن الصلاح تكون روتينية بشكل كبير - وإن كانت كافية وشاملة - من حيث تحليل الضروب المنتجة وغير المنتجة للشكل الرابع . وأكثر صورها المدهشة هي أنها تميل الى الأخذ بهذا الشكل على نحو غير معتاد ، نظراً لتأكيد ابن الصلاح على أن الشكل الرابع إنما ينبغي أن يجعل تالياً للأول وهو وإن كان يكتهل فقط برده الى الشكل الأول ، إلا أنه أفضل من الشكلين الثاني والثالث . وبلا شك فإن هذا الرأي يعد ، حسب معلوماتنا ، الرأي الوحيد

(6) Anton Baumstark, *Geschichte der Syrischen Literatur* (Bonn, 1922), P. 220 .

في تاريخ المنطق العربي ، كما أنه الوحيد في كل تاريخ المنطق
حتى القرن الحالى تقريبا (٧) .

والبابان الباقيان من العمل الحالى سوف يكرسان لمقالة
ابن الصلاح . فالباب الخايس يقدم نسخة طبق الأصل من
مخطوطة آيا صوفيا . وهى النسخة التى تكون بشكل عام غير
معدلة ، حيث أن تقديم المخطوطة يكون مصورا على نحو ما
أراد كرومويل Cromwell ، اذ يتضح عدم اكتمالها من خلال
أن بعض الكلمات والعبارات الأساسية قد كتبت فى المخطوطة بالحبر
الأحمر ، ولقد أشير الى هذا فى طبعة واضحة . أما الفصل
الرابع فيقدم ترجمة انجليزية للنص ، وهذه الترجمة انما هى
ترجمة حرفية جداً - على نحو ما يجب أن تكون عليه الحالة
اذا ما كانت ترجمة النص من هذا النوع المتعلق بأغراض
بحثية . ولقد وضعنا القوسين () حول التوسعات التفسيرية
للنص ، والأقواس [] حول الاضافات التفسيرية للنص ،
والأقواس المزدوجة « () » حول الترجمة المتصلة بجزء غير

(٧) يعد بيتر تارتريت Peter Tartaret « ازدهر حوالى
عام ١٤٨٠ » أحد المناطقة الآخرين الذين تمسكوا بهذا الرأى ،
ولقد عمل كثيرا للوصول الى قبول الشكل الرابع فى المنطق الأوربى
الحديث حيث يقول : توجد أدلة على أن الشكل الرابع هو الشكل
الثانى أو الثالث ، وأنه يرد للشكل الاول بشكل خاص عن طريق
الشكل الثانى أو الثالث حيث توجد امكانية تحويل المقومات .
(C, Prantl, Geschichte der Logik Im Abendlande, Vol, 4,
[Leipzig, 1870, Photoreprinted, Graz, 1955], 205, n, 162) .
الا أن موقف بيتر يمكن المدفاع عنه فقط اذا ما كان يدرس الشكل
الرابع كشكل اول مع تبادل المقدمات .

مقروء من المخطوطة . كما أن تقسيم النص الى فصول وفقرات
انما يكون في معظم الحالات خارجا عن نطاق المخطوطة ، وانما
يكون محددأ عن طريق المعنى الخاص بالمناقشة وحده . كما
أن تقسيم النص الى جمل انما هو لتسهيل الاحالة الى فقره
أخرى . كما أن ارتباط الترجمة بالنص يكون ظاهرا ، حيث
أن الترجمة من سطر الى سطر تكون موضحة بخط رأسى مائل / ،
وقد لا نستطيع التقسيم للأسباب اللغوية ، الا أنه ان حدث
فانه أحيانا ما يكون غير تام .

أبو الفتوح أحمد بن محمد بن السرى بن الصلاح مقالة في الشكل الرابع من أشكال القياس الحملى

١٢٢ ب ١ بسم الله الرحمن الرحيم ، استعنت بالله . .

٣/ مقالة الشيخ أبى الفتوح أحمد بن محمد بن السرى
[ابن الصلاح] ، رحمه الله ، في الشكل الرابع من ٣/ أشكال
القياس الحملى ، وهو الشكل المنسوب الى جالينوس .

قال :

٤/ انا وجدنا جل المنطقيين يطرحون هذا الشكل ويلغون
ذكره حتى أنا نجد الكتب ٥/ الكبار (أعنى الشروح الكبيرة)
التي دونت في شرح أنالوطيقا الأولى خالية عن ذكره أصلا
ما خلا ٦/ الشاذ منها فانها [المقالات الشاذة] وان المت
بذكره فمنها ما تطرحه وتعال ذلك بأنه بعيد عن الطبع (أعنى

غير طبيعي) /٧/ مثل ما يوجد في الكتاب الأعظم الذي جمعه
 رئيس أبو على بن سينا ووسمه /٨/ بكتاب الشفاء في الفصل
 الرابع من المقالة الأولى من كتاب اقياس (٨) . ومنها ما /٩/
 ترده أصلاً وتقول ان القسمة [للأشكال] لا تقتضيه ، كما
 يوجد في شرح أبي الفرخ بن /١٠/ الطيب بكتاب القياس (٩)
 فإنه يثلب جالينوس ويخطئه من غير دليل ذكره البتة /١١/
 في ذلك بل بمجرد القول بأن جالينوس وان كان مبرزاً في الأمور
 الطبية فلا /١٢/ تسام له الأمور المنطقية . وقد حكى أحمد
 ابن الطيب السرخي (١٠) لاختصاره لأناطوطيقا (الأولى) أن رجلاً ذكر
 لأستلذه يعقوب بن اسحق الكندي (١١) أن عنده مقالة /١٣/ نسيانية
 لجالينوس في هذا المعنى فأنكر ذلك [الشكل] الكندي وذكر أن
 قسمة العقل /١٤/ لا تقتضى الا ثلاثة أشكال لا غير ولم يعترف
 بشكل رابع . وقد حكى أن لأبي /١٥/ نصر الفارابي (١٢) كلاماً
 في ترتيب هذا الشكل ورده لم أشاهده . فهذه الكتب التي /١٦/
 شاهدناها تعرضت لذكر هذا الشكل . فأما باقى الكتب والشروح
 التي انتهت /١٧/ اليها لأرسطو طاليس والاسكندر وفرغوريوس

(٨) انظر ص ص ٩ - ١٠ من مقدمة المؤلف .

(٩) انظر :

N, Rescher, The Development of Arabic Logic (Pittsburgh)
 1964, PP, 155-157 .

(١٠) انظر ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ . فهذا الرجل هو
 التلميذ اللامع الذي تحدث عنه الكندي باختصار .

(١١) وعن الكندي كمنطقى انظر ، المرجع السابق ، ص ص
 ١٠٠ - ١٠٣ .

(١٢) انظر ، المرجع السابق ، ص ص ١٢٢ - ١٢٨ .

وغيرهم من القدماء والحدث فلم /١٨/ نجدهم تعرضوا لذكره بل كل منهم اذا قسم الأشكال قسمها الى ثلاثة ونص /١٩/ على أنها لا رابع لها وكذلك وجدنا جالينوس [نفسه] فعل في المقالة التاسعة من كتاب البرهان فانه قسم الأشكال الحملية الى ثلاثة فقط وجزم القول بأنه لا رابع لها ، /٢٠/ وكذلك فعل في كتابه في احصاء القياسات [لكن] ولم نكن شاهدا من كتبه في /٢١/ المنطق [المنسوبة لجالينوس] على كثرتها بحسب ما ينطق انفهرست (١٣) بها الا هذين الكتابين [لكن] وقد كلنت /٢٢/ وقعت الينا مقالة لرجل يعرف بدنحا القس (١٤) موسومة « بالشكل الجالينوسى » /٢٣/ فلما تأملناها وجدناها مختلفة المعنى في فيما يشترطه [أعنى شروط الصحة] الشكل ، [و] في تعداد ضروبه ، وجعل / ١٢٣ أ / بعض (الضروب) العقم (أعنى ، غير الصحيحة) منتجة وفي رده (١٥) فهم الشكل الأول الذى يرد اليه هذا الشكل (الرابع) /٢/ فلما رأينا ذلك بحثنا عن هذا الشكل وعن شرايطه في انتاجه ومشاركته للثلاثة /٣/ الأشكال المعروفة ومخالفته [أيضا] لها - أعنى الفصول (أو : التقسيمات) التى

(١٢) اعنى ، ذلك الكتاب المشهور لابن النديم « المتوفى حوالى عام ٩٩٥ » . وعن دوره كمصدر للمعلومات عن تاريخ المنطق . انظر : المرجع السابق ، ص ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(١٤) وعلى الرغم من انه اعتمد على مقالة هذا الباحث السريانى المغمور «ومن أجله انظر باب ٢ ، فيما سبق - فان ابن الصلاح يأخذ موقفا مستقلا تجاه عباراته ولم يتردد في عدم الاتفاق معه بشكل صريح في ١٢٨ ٧١ - ١٢٨ ب ٤ » .

(١٥) توجد في المخطوطة رداه بدلا من رده .

ينتمل بها عنها و [جعلنا] تعداد ضروبه /٤/ ضربا ضربا
واقامة البرهان على المنتج منها وبيان العقيم والنص عليه
وهذا حين ابتدئ بذلك .

* * *

فنقول ان الحد الأوسط لا يخلو من أن يكون :

١ - محمولا في احدى /٥/ المقدمتين [لقياس] وموضوعا
في الأخرى ، فاذا كان كذلك فلا يخلو (الحد الأوسط) من
أن يكون أ - محمولا /٦/ في الصغرى وهو موضوعا في الكبرى
وهذا هو الذى يسمى الشكل الأول ، أو ب - يكون /٧/ موضوعا
في الصغرى ومحمولا في الكبرى . وهذا هو الشكل الرابع
المزيد ، وعندى /٨/ أنه ينبغي أن نجعل ثانيا في الترتيب لما
سأذكره فيما بعد .

أو ٢ - يكون الحد الأوسط /٩/ محمولا في كلتا المقدمتين ،
وهذا هو الشكل الثانى ، ومع هذه القسمة [أعنى : الخاصة
بـ] ينبغي أن /١٠/ يكون ثالثا . أو ٣ - يكون موضوعا فيهما
(أى . المقدمات) وهو الشكل الثالث على القسمة القديمة ، وعلى
/١١/ رأينا فهو الرابع .

فإن اعترض علينا معترض وقال : ان بقولك ان الحد الأوسط
محمول في احدى المقدمتين وهو موضوع في الأخرى قد دخل فيه
الشكل الأول /١٢/ وهذا الشكل الرابع المزيد (أى الزائد)
[فحينئذ] قلنا : لعمرى ، ان القسمين [المتميزين جدا] داخلان

فيه ، لكن ليس /١٣/ الشكل الأول هو انذى يكون الحد الأوسم
 فيه محمولاً في احدى المقدمتين /١٤/ وموضوعاً في الأخرى
 مطلقاً بل تتعين كل واحدة من المقدمتين (١٦) فيكون (القسم)
 الذى /١٥/ مقدمته معينتين كالنوع الذى مقدمته مطلقتين ولو
 أخذنا المقدمتين مطلقتين ، /١٦/ لما صح فى الشكل الأول أن نقول
 ن من شريطته [الصحيحة] أن تكون كبراه كلية /١٧/ وصغراه
 مرجبة لأن فى هذا الشكل الرابع المزيد لا نحتاج الى هذا
 الشريطة وهو [أى الشكل الرابع] داخل [أيضاً] تحت
 [حجج] المطلق المقدمتين (١٧) . ولو أن قاسما قسم الأجسام
 البسيطة الى نوعين الى /١٨/ ثقيل وانى فلكى وبين ذلك بأن يقال
 ان الحركة اما أن تكون مستقيمة أو تكون /١٩/ مستديرة .
 فان كانت مستديرة فهى الفلكية وان كانت مستقيمة فهى الثقيل /٢٠/
 لأن الثقيل يتحرك الى الوسط على خط مستقيم لقنا له فى جواب
 ذلك لو أنك /٢١/ قلت ان الثقيل هو الذى يتحرك على خط مستقيم
 مطلقاً من غير أن تخصص /٢٢/ ذلك بالتحرك الى الوسط لصح
 لك أن الأجسام [البسيطة] اثنان ولكن لما خصصت ذلك [الحركة]
 /٢٣/ بالتحرك الى الوسط جاء من القسمة ضرب ثالث وهو المتحرك

(١٦) يلاحظ أن ابن الصلاح أوضح تماماً ان الفكرتين المختلفتين
 عن الشكل « اعنى ، فكرتنا رقم ٢ ، ٤ فى الفصل ٩ من الباب رقم
 ١ » كانتا موضع خلاف . ويقبل الأولى على أنها صحيحة ، ولا ينسب
 الثانية سواء لارسطو أو الفارابى ، بل ينسبها فقط « لخصم » مجهول .

(١٧) القصد هو أنه اذا كانت المقدمتان غير متيزتين ، فان
 شرط الصحة لن ينطبق على الشكل الاول ، وهكذا بالنسبة لأبيسنه
 انشكل الرابع المختلفة عن اقيسة الشكل الاول .

من الوسط فتكون الأجسام البسيطة] من الحركة [ثلاثة لا اثنين :
 فلكي وخفيف وثقيل وان كان الخفيف / ١٢٣ ب / ١ / والثقيل نوعين
 ثمستقيم الحركة الذي هو قسم الفلكي (١٨) . كذلك أيضا نقول
 في / ٢ / ضروب الأشكال من حيث الكمية انها أربعة : وذلك أنه
 اما (١) أن تكون المقدمتان / ٣ / كليتين ؛ واما (٢) [كلتاهما]
 جزئيتين ، واما (٣) أن تكون الكبرى كلية والصغرى جزئية ،
 واما (٤) أن / ٤ / تكون الصغرى كلية والكبرى جزئية . ولا يسوغ
 لنا أن نقول ان هذه الأربعة / ٥ / الضروب هي ثلاثة [فقط]
 لأن القسمة تقتضى ذلك بأن نأخذها هكذا : اما أن / ٦ / تكون
 المقدمتان كليتين ، واما [كلتاهما] جزئيتين أو احدهما كلية والأخرى
 جزئية . فنأخذ / ٧ / الكلام هاهنا مطلقا (أو : على نحو غير
 مقيد) .

* * *

واذا شرعنا في تعداد الضروب (الصحيحة) بعين ما نحتاج
 اليه وتتغافل / ٨ / عن الباقي لأنه داخل تحت جنس قد بينا أحد
 نوعيه . فهذا [الاحصاء] ما تبين به هذا / ٩ / الشكل الثلاثة
 الأشكال الأخرى في قياسيته ، واما ما تبين [الطريق]
 الآخر في شرايط انتاجه / ١٠ / وشرايطها [الصحة] ، فتبين ببياننا
 ما تشترك فيه الأشكال الأربعة وتتباين .

فنقول ان الأربعة / ١١ / الأشكال تشترك في شرايط [معينة]

(١٨) ولناقشة أكثر تفصيلا لهذه المسألة انظر :

N, Rescher and H, Khatchadourian, « Al - kindi's Treatise
 On The Distinctiveness of The Celestial Sphere », Islamic Studies
 Vol, 4 (1965), PP, 46 - 54 .

تعمها] من أجل الصحة [فلا تنتج متى وجدت في واحد
من] الضروب [الأربعة /١٢/ وتتباين] علاوة على ذلك [بشرايط
تخص كل واحد منها • فالذى تشترك فيه] شرايط [الأشكال
الأربعة (١) أن لا قياس عن /١٣/ سالبتين] كمقدمات [، (٢)
ولا عن جزئيتين ، (٣) ولا اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى
جزئية (١٩) •

وأما ما /١٤/ تتباين به فهو أن] الشكل [الأول يحتاج
أن تكون صفراء موجبة وكبراه كلية • وهذا الشكل /١٥/ المزيد
(أى الرابع) يحتاج أن تكون احدى مقدمتيه موجبة والأخرى
كلية - أعنى أنه لا تكون احدهما سالبة جزئية والشريطة الثانية
] الخاصة [له (الشكل الرابع) أن لا يجمع فيه بين صغرى
جزئية /١٦/ موجبه وكبرى كلية موجبة (٢٠) •

وبهاتين الشريطتين باين (٢١)] الشكل الرابع [الثلاثة
الأشكال في الشريط] المسماه] :

/١٧/ (١) أما مباينة] المسماه [بالشريطة الأولى للشكل
الأول ، فظاهر • وذلك لانه] أى الشكل الرابع] وان شاركه
] الأول [في] حقيقة [أنه /١٨/ لا تكون احدى مقدمتيه سالبة

(١٩) قد يكون غير ضرورى ملاحظة ان هذه القواعد تكون
صحيحة •

(٢٠) أن الشرط الخاص بالشكل الثانى والثالث لم يبحث حتى
١٢٦ ١٦١ وما بعدها •

(٢١) تقرأ باين بدلا من بين •

جزئية ، كما في الشكل الأول ، ولكنه باينه في أن /١٩/ ذلك
الشكل [الأول] قد عين فيه أيما هو الموجب من مقدمتيه ،
وهي الصغرى ، أو أيما /٢٠/ هو الكلى وهو الكبرى (٢٢) .

وهذا الشكل [الرابع] قد أخذنا الشريطين [بالإضافة الى
الشروط الخاصة بصحته] مطلقتين (أى عامة) غير معينتين [للصححة] :
/٢١/ (١) فلن [المقدمت] احدهما موجبة - أيهما كانت
الصغرى أم الكبرى - و (٢) الأخرى [التى تكون احدى المقدمتين]
كيفية ، أيهما كانت أيضا (٢٣) ، ومن ها هنا أنتج (أى الشكل
الرابع) عن صغرى كلية موجبة وكبرى جزئية موجبة (٢٤) ،
/٢٢/ بخلاف ما كان (الحال) في الشكل الأول ، فان هذا
الاقتران فيه لا ينتج (أى يكون غير صحيح) (٢٥) .

وبهذه /٢٣/ الشريطة [الأولى] باين (أى الشكل الرابع)
الشكلين الآخرين . أيضا فان الشكل الثانى قد [يحتوى
على قياس صحيح مثل ذلك] تكون صفراه /١٢٤/ أ /١/ جزئية

(٢٢) لاحظ أن هذا التخصيص لم يحدث للشكل الرابع فى
السطور ١٤ - ١٥ فيما سبق ، ولا حاجة لمعمله .

(٢٣) وقد كان هذا محددًا فى السطور ١٢ - ١٣ فيما سبق .

(٢٤) وقد كان هذا محددًا فى السطور ١٥ - ١٦ فيما سبق .

(٢٥) بمعنى ، ج م ك م . والقصد هو أن الشكل الرابع
بخصوى على قياس صحيح من الضرب ج م ك م ج م (اعنى
Dimaris - 4) فى حين أن الشكل الأول لا يكون كذلك .

سالبية (٢٦) ، وهو الضرب الرابع من ضروبه [الصحيحة] ،
 والشكل الثالث قد [يحتوى على قياس صحيح مثل ذلك] تكون
 كبراه /٣/ جزئية سالبة (٢٧) . كما في الضرب السادس من ضروبه
 [الصحيحة] (٢٨) .

(٢) فأما الشريطة الثانية التي /٣/ اشترطناها في هذا الشكل
 المزيد (أى الشكل الرابع) (٢٩) ، وهو أن لا يكون فيه ازدواج
 بين جزئية موجبة /٤/ صغرى وكلية موجبة كبرى . فسامه باين
 بهذا [عن] الشكل الأول والثالث (٣٠) ، وشارك [شىء مشترك] بهما
 الشكل /٥/ الثانى ، لأن الثانى يلزم فيه ذلك لأن من شريطته
 أن تختلف مقدمته في الكيف .

/٦/ (٣) وأما المباينة الثالثة بين هذا الشكل [الرابع]
 وبين الأثكال الباقية ، فهو من حيث نتائجه ، وذلك أن : الشكل
 الأول ينتج المطالب الأربعة - أعنى الإيجاب الكلى والسلب /٧/
 الكلى والإيجاب الجزئى والسلب الجزئى . والشكل الثانى ينتج
 مطلبين ، وهما السلب /٨/ الكلى والسلب الجزئى ، لأنه لا ينتج
 ايجاباً البتة . والشكل الثالث ينتج مطلبين هما /٩/ الإيجاب

- Baroko ٢ - ك م ج س ج س - ٢ (٢٦) أى ،
 Bokardo ٣ - ك م ج س - ٣ (٢٧) أى ،
 (٢٨) انظر فيما بعد ١٢٥ ب ٢٠ .
 (٢٩) قارن : ١٢٣ ب ١٥ - ١٦ .
 (٣٠) فكلهما من الأقيسة الصحيحة ذات الصورة : ك م ج س
 ج م ، أعنى : Darii and Datisi

الجزئى والسلب الجزئى . ولا ينتج كلياً البتة . وهذا الشكل
 [الرابع] ينتج ثلاثة / ١٠ / مطالب : سلماً كلياً وسلماً جزئياً
 وإيجاباً جزئياً . فهو [الشكل الرابع] مباين (أو مخالف)
 للشكل الأول من حيث أن / ١١ / الأول ينتج [نتيجة] إيجاباً
 كلياً ، وهذا الشكل لا ينتج البتة . ويبين الثانى لأن الثانى
 لا / ١٢ / ينتج [نتيجة] إيجاباً البتة ، وهذا الشكل قد
 ينتج إيجاباً جزئياً . ويبين الشكل الثالث لأن الشكل الثالث
 لا ينتج [نتيجة] كلياً البتة ، وهذا الشكل قد ينتج
 سلماً كلياً .

(٤) وأما المباينة / ١٣ / الرابعة بين هذا الشكل [الرابع]
 والأشكال الأخرى ، فهو من حيث عدد الضروب [الصحيحة] .
 فإن / ١٤ / عدد ضروب هذا الشكل المنتجة (أى الصحيحة)
 خمسة ، وهى فى [الشكل] الأول أربعة ، وفى الثانى أربعة ،
 / ١٥ / وفى الثالث ستة .

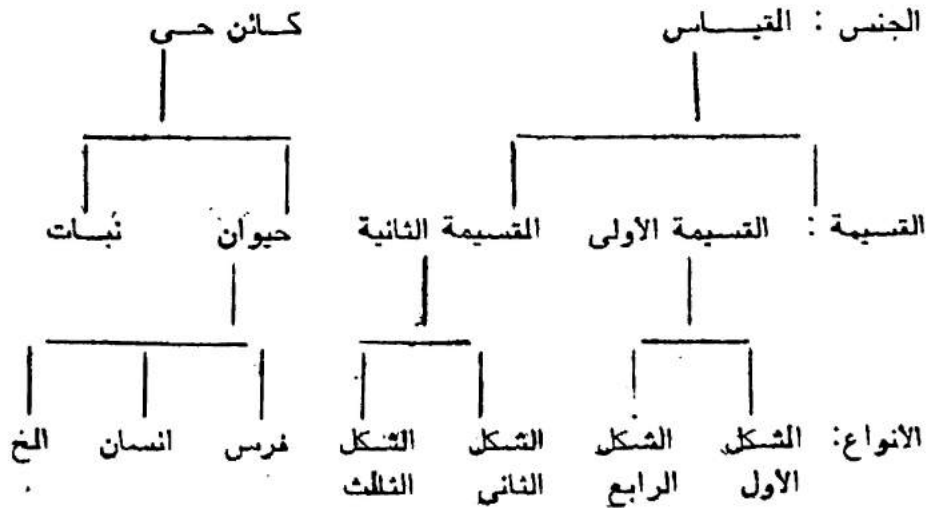
* * *

فأما [الواقع] أن هذا الشكل [الرابع] ينبغى أن يجعل
 تالياً للأول [وله أسبقية على الشكل الثانى والثالث] فيبين من
 / ١٦ / وجهين .

(١) أحدهما أنه [أى الشكل الرابع] قسيم الأول [ذاته]
 فى القسمة - أعنى أنه شاركه [مع الشكل الأول] فى أن عدد
 الأوسط / ١٧ / موضوع فى إحدى المقدمتين ومحمول فى الأخرى .
 ويفضل عليه [أى الشكل الرابع] بأنه [أى الشكل الأول]

أقرب الى /١٨/ الطبع (أى يكون طبيعيا الى حد أبعد) .
 ومستغنى [أى الشكل الأول] فى البيان عنه [أى أنه واضح
 بذاته] ، وهذا [الشكل الرابع] فلا يستغنى عنه فى البيان .
 فيقدم عليه الأول /١٩/ من هذا الوجه يقدم ما هو ضرورى
 التقدم . وتلاه [أى الأول] الثانى [أى الشكل الرابع] تلو
 الأنواع القسيمة [نفسها] /٣٠/ لأن حكم هذا الشكل مع الاول
 حكم نوعين قسيمين . وحكم الشكلين الآخرين /٢١/ معهما
 حكم [نفس] نوعين قسيمين لجنس الأول والرابع [أى الشكل]
 المزيد (٣١) . والنوع أقرب [الأنواع الأخرى] الى [نفس]
 قسيمه /٢٢/ من قسيم جنسه [آخر] . مثال ذلك أن الانسان
 أقرب الى الفرس الذى هو [نفس] قسيمه [من جنس الكائن
 الحى ، أى قسيمة الحيوان] من النبات الذى هو قسيم جنسه

(٢١) ويمكن تصوير المناقشة هنا بالشكل التصنيفى التالى :



[آخر] أعنى [جنس] الحيوان [أى جنس الكائن - الحى] .
فهذا أحد الوجهين الذى لأجله جمل /٢٣/ هذا الشكل ثانياً
للاول .

(٢) والوجه الثانى أن هذا الشكل [الرابع] الزيد
يفضل على الشكلين /١٢٤/ ب ١ / الآخرين فى عدد المطالب المنتجة
[المنتجة منه بشكل صحيح] . وذلك أنه (أى الشكل الرابع)
ينتج ثلاثة مطالب - أعنى سلبا كلياً /٢/ وإيجابا جزئياً وسلبا
جزئياً . [لكن] وذاتك الشكلان لا ينتجان الا مطلبين - أعنى الثانى
/٣/ لا ينتج الا سلبا كلياً وسلبا جزئياً ، والثالث ينتج ايجابا جزئياً
وسلبا جزئياً . وكما /٤/ أن الفيلسوف [أى أرسطو] قدم الشكل
الأول على هذين الشكلين لانتاجه [كل] للمطلب الأربعة ، /٥/
هكذا ينبغى أن يقتدى به فى تقديم هذا الشكل عليهما لانتاجه
ثلاثة مطالب ، /٦/ ولهذا ما اجتمع فى نتائجه مجموع [كامل]
نتائج ذينك الشكلين الأخيرين (٣٢) .

* * *

فان قيل هذا /٧/ الشكل ينبغى أن يؤخر عن الشكلين
الآخرين لأنه بعيد عن الطبع (أى غير طبيعى الى حد أبعد) ،
ولهذا ما /٨/ يحتاج [تصحيح] بعض ضروبه الى عكس ، أعنى
عكس كلتا المقدمتين وليس فى ذينك الشكلين [الآخرين] ما يحتاج
الى عكس كلتا المقدمتين .

(٢٢) فنتائج الشكل الثانى ك س ، ج س ، والثالث ج م ، ج س
أما الرابع فله كل الصور الثلاث التالية : ك س ، ج م ، ج س .

فإننا نقول : كونه يحتاج [للرد لشكل الأول] الى عكسين
 /٩/ لا يوجب له التأخر عنهما (أعنى الثانى والثالث) ، لأن فى
 ذينك الشكين ما يحتاج الى عكسين أيضا ، /١٠/ أعنى عكس
 احدى المقدمتين وعكس النتيجة ، كما [هو الحال] فى الضرب
 الثانى من الشكل /١١/ الثانى ، وهو الضرب الذى بعكس صفراء
 - أعنى المؤلف من كلية موجبة كبرى /١٢/ وكنيسة سالبة صغرى -
 فإنه يحتاج الى عكس النتيجة (٣٣) . وكذلك ، الشكل الثالث
 اذا /١٣/ ما احتيج فى أحد ضروبه الى عكس الكبرى وهو الضرب
 انزابع الذى كبراه /١٤/ كلية موجبه وصفراء جزئية موجبة -
 فإنه يحتاج [أيضا] الى عكس النتيجة (٣٤) .

وقد زاد [فى الأفضلية] هذان /١٥/ الشكلان - أعنى الثانى
 والثالث - فى البعد عن المزيد (أى الرابع) شيئا خصاه ،
 وذلك أن فى كل واحد منهما ضربا لا يبين انتاجه [بالرد للشكل

(٣٣) فالضرب المسمى (Camesures) ، ك م ك س ك س - ٢
 يرد بعكس النتيجة والمقدمة الصغرى الى الضرب المسمى (Celarent)
 ك س ك م ك س - ١ .

(٣٤) والضرب المسمى (Datisi) ك م ج م ج م - ٣ يرد
 بعكس المقدمة الصغرى [وليس النتيجة] الى الضرب المسمى
 (Darii) ك م ج م ج م - ١ .

[ومن المؤكد أن ابن الصلاح يقصد هنا الضرب السادس من
 الشكل الثالث ، وليس الضرب الرابع . فالضرب السادس من الشكل
 الثالث هو ما تكون كبراه جزئية ، وجبة وصفراء كلية موجبة .
 وهذا الضرب يرد بالفعل بعكسين ، حيث تتبدل المقدمات اولا ثم
 تعكس الصغرى ، ثم تعكس بعد ذلك النتيجة نظرا لتبدل المقدمات] .
 (المترجم) .

الأول [الا بالخلف . كما في [حالة [الضرب الرابع من الشكل
 ١٦/ الثاني وهو الذي تبراء كلية موجبة وصغراه جزئية
 سالبة (٣٥) . وكما [أيضا [في [حالة [الضرب ١٧/ السادس
 من الشكل الثالث الذي صغراه كلية موجبة وكبراء جزئية سالبة (٣٦) .
 وليس ١٨/ في ضرب هذا الشكل [الرابع [المزيد ما يحتاج الي
 أن يبين بالخلف ، بل بأجمعهما تبين ١٩/ بالعكس . ولا خفاء أن
 برهان الخلف أغرب وأبعد عن الطبع (أعنى أنه غير طبيعي
 إلى حد أبعد) من برهان العكس .

٢٠/ فان قيل بأن هذا الشكل [الرابع [قد يحتاج
 [للرد [في بعض ضروبه الى ثلاثة عكوس - أعنى ٢١/ عكس كل
 واحدة من المقدمتين والنتيجة [أيضا [، ومن هذه الجهة
 [بناء على ذلك [«(يكون أدنى درجة)» (٣٧) . قلنا [في الجواب [
 ليس في ضروب هذا الشكل [الصحيحة [ما يحتاج الى ثلاثة عكوس
 البتة ، على ما سيتبين في ٢٢/ «(بعض نتائج)» (٣٨) ضروبه ،

(٣٥) والضرب المسمى (Baroko) ك م ج س ج س - ٢ لا يمكن
 أن يرد الى قياس من الشكل الاول عن طريق العكس . ولكننا لو
 جمعنا المقدمة الكبرى مع نقيض النتيجة فانتنا سنحصل على نقيض
 المقدمة الصغرى من خلال القياس المسمى (Barbara) ك م ك م
 ك م - ١ .

(٣٦) ان الضرب المسمى (Bokardo) ج س ك م ج س - ٢
 لا يمكن أن يرد الى قياس من الشكل الاول بواسطة العكس . لكننا لو
 جمعنا المقدمة الصغرى مع نقيض النتيجة فانتنا سنحصل على نقيض
 المقدمة الكبرى من خلال القياس المسمى (Barbara) ك م ك م
 ك م - ١ .

(٣٧) النص هنا غير مقروء ، الا ان المعنى واضح .
 (٣٨) النص هنا غير مقروء ، الا ان المعنى واضح أيضا .

وهما الثالث والخامس لا يحتاج الى عكس النتيجة (٣٩) . ومتى عكست /٣٣/ النتيجة لم يحتج عكس واحدة من [أى من] المقدمتين البتة ، فضلا عن كليهما ، لأنه انما /١٢٥/ أ /١/ تعكس النتيجة عند تبديل ترتيب المقدمتين (٤٠) . ومتى تبدلنا (المقدمات) فى هذا الشكل - أعنى /٣/ أن نجعل [المقدمات] احدهما فى موضع الأخرى - لم نحتج الى عكس شئ من المقدمات ، /٣/ بخلاف ما فى حالة : الشكل الثانى والثالث . فان الضربين اللذين تبدل فيهما ترتيب مقدمات هذين الشكلين [يردان بأن] تعكس فيهما [أيضا] احدى المقدمتين (٤١) .

* * *

فان قيل أن هذا الشكل [الرابع] /٤/ قد استغنى عنه بالشكل الأول قلنا : وقد استغنى عن الشكلين الآخرين [أيضا] بالأول /٥/ بحسب ما تبين فى كتاب أنالوطينا الأولى . فان كان الاستغناء يوجب الالغاء فيلغى [أيضا] /٦/ هذين

(٣٩) الضروب المتصودة هنا هى : (Fesapo) ك س ك م ج س - ٤ و (Fresison) ك م ج م ج س - ٤ . وانظر للتفصيلات فيما بعد .

(٤٠) وعلى هذا يرد القياس الى الشكل الاول بعكس قضية واحدة .

(٤١) بمعنى ان الضرب المسمى (Cesare) ك م ك س ك م - ٢ يرد الى الضرب المسمى (Celarent) ك س ك م ك س - ١ بعكس نتيجته ومقدمته الصغرى ، وتبديل المقدمات . كما يرد الضرب المسمى (Disamis) ج م ك م ج م - ٣ الى الضرب (Darii) ك م ج م ج م - ١ بعكس نتيجته ومقدمته الكبرى وتبديل المقدمات .

اشكلين . ذلك [الناتج] ليس بساين بل يجب علينا التصنيف
والتعميد واستيفاء ٧٧/ الأقسام في كل أمر ههما أمكن . فهذا
ما احتجنا أن نقوله في هذا المعنى من هذا ٨/ الوجه .

* * *

فلنذكر الآن شرايط (أى شروط الصحة) هذا الشكل [الرابع] .

فنقول ان لهذا الشكل شرايط [معينة] تعمه مع ٨/
الأشكال الأخر الثلاثة . وهو : (١) أنه لا قياس [صحيح]
في هذه الأشكال الأربعة بأجمعها عن ١٠/ سالبتين ، ولا (٢) عن
جزئيتين ، ولا (٣) عن صغرى سالبة وكبرى جزئية (٤٢) .

و [علاوة على ذلك] يعم هذا الشكل [الرابع] ١١/
والأول شريطه واحدة [خاصة وليست عامة] - كما عم كل
واحد من ذينك الشكلين الآخرين والأول ١٢/ شريطة واحدة .
والشريطة التي تعم هذا الشكل [الرابع] والشكل الأول أنه
لا ينبغي أن ١٣/ تكون احدى مقدمتيه سالبة جزئية . وهذه الشريطة
بعينها لزمتم في الشكل الأول ١٤/ من اشتراطنا فيه أن صفراء
موجبة وكبراء كلية . [لكن] وأما الشكلان الآخران فقد
١٥/ تكون في كل واحد منهما [قياس صحيح مع] مقدمة هي
سالبة جزئية (٤٣) .

(٤٢) قارن فيما سبق ١٢٣ ب ١١ - ١٣ .

(٤٣) الضرب (Baroko) ك م ج س ج س - ٢ في الشكل
الثاني ، والضرب (Bokardo) ج س ك م ج س - ٣ في الشكل الثالث .

وأما الشريطة التي عمت كل واحد من ذينك الشكليين
 الآخرين والأول ، فنحن [وجدنا أن] نذكرها وهي : أن كبرى
 الشكل /١٦/ الثاني ينبغي أن تكون كلية ، كما اشترط في كبرى
 الشكل الأول . وصغرى /١٧/ الشكل الثالث ينبغي أن تكون موجبة ،
 كما اشترط في صغرى الشكل الأول /١٨/ فكما أن شريطة الشكل
 الأول التي عمت مقدمتيه - وهو أن ليس فيهما سالبة جزئية -
 كذلك عمت [شريطة] مقدمتي الشكل [الرابع] المزيد . وكما
 أن الشريطة التي خصت /١٩/ كبراه [المقدمة] [في الشكل
 الأول] - وهو أن تكون كلية - كذلك خصت كبرى [الشكل]
 الثاني . وكما أن الشريطة التي /٢٠/ خصت صغراه [في الشكل
 الأول] - وهي أن تكون موجبة - كذلك خصت صغرى الشكل
 الثالث .

/٢١/ وأما الشريطة التي خصت هذا الشكل [الرابع]
 المزيد ، فهو أن لا تجمع فيه ازدواج (٤٣) /٢٢/ صغراه جزئية (٤٤)
 وكبراه موجبة كلية ، كما خص الشكل الثاني بشريطة تخصه
 /٢٣/ دون الثلاثة الأشكال الباقية ، وهو أن تختلف مقدمته في
 التكيف .

(٤٣) ولقد ترجمنا هنا كلمة ازدواج وما يشابهها باصطلاحات
 المنطق العربي المعتمدة على الأصل زوج . كما ترجمنا تجعب وما يشابهها
 اعتمادا على الأصل جمع .

(٤٤) في النص تقرا « موجبة كلية » . وهذا ما يجعل العبارة
 غير صحيحة .

فأما الشكل الثالث / ١٢٥ ب ١ / فهو (٤٥) يختص بشريطه وحده
 [فقط] وذلك اذ ما يقال فيه أن فيه شريطتين ، احدهما (١)
 ان /٢/ تكون صفراء موجبة ، والشرط الآخر (٢) أنه لا بد
 فيه من مقدمة كلية ، [وجوابنا أن] ليس تخاص [الثانية]
 به [أى الشكل الثالث] (٤٦) . ان هذه الشريطة الأخيرة لم
 تختص بها ، بل هي داخلة فيما يعم [كل] الأشكال الأربعة ،
 /٣/ وهو أنه لا قياس [صحيح] فيها [فى أى منها]
 [يتألف] من جزئيتين [كمقدمات] (٤٧) .

ومن [السبب] هاهنا - أعنى أن لهذا الشكل الثالث
 شريطة /٤/ واحدة [تزيد أو تنقص عن الشرايط العامة لكل
 الأشكال الأربعة] - كثرت ضروبه المنتجة (أى الصحيحة) ،
 وصارت ستة : بخلاف سائر الأشكال الباقية ، فان /٥/ ضروبها
 [الصحيحة] أقل من ذلك .

* * *

فأما لم كان فى [الشكل] الأول أربعة أضرب منتجة ،
 وفى [الشكل] الثانى /٦/ أيضا أربعة أضرب ، وفى [الشكل]

(٤٥) تقرا فى المخطوطة « فلم » واننى سأفترض « فهو » بدلا
 من فلم .

(٤٦) ان اول هذه الشروط يكون « مطلوبيا » كشرط لصحة
 الشكل الثالث .

(٤٧) ان الشرط المذكور اولا - اعنى : ان تكون الصفري موجبة -
 يصح للشكل الثالث (وايضا للأول) .

اشالك ستة أضرب ، وفي الشكل [الرابع] المزيد خمسة أضرب /٧/ فهذا شئ نبينه الآن بأنه لزم عن هذه الشرايط . وذلك أن جملة [عدد الازدواجت في /٨/ كل واحد من الأشكال على ما توجبه القسمة] التسامة [ستة عشر ازدواجا - أعنى الازدواجت /٨/ التي مقدماتها محصورة بأسوار(٤٨) . فانا لو أدخلنا المهملات في الجملة لكانت ستة /١٠/ وثلاثين ازدواجا(٤٩) . ولكن - لما كانت المهملة قوتها قوة الجزئية ، وذلك أنها محتملة أن تكون كلية ومحتملة أن تكون جزئية ، الا أن كونها كلية مشكوك فيه وكونها جزئية معلوم متيقن لأن ما يصدق على الكل يصدق [بالضرورة] على الجزء - أقمنا الجزئية مقام المهملة .

/١٢/ والذي تبين به [أيضا] أن القسمة تقتضى في [أقيسة] المحصورات [يفضى الى] ستة عشر ازدواجا هو هذا : /١٣/ ان المقدمتين لا تخلوان من أن تكونا جميعا كليتين أو جميعا جزئيتين ، أو تكونا كلية /١٤/ وجزئية أو جزئية وكلية . فهذه أربعة « ازدواجات » . وكل واحد من هذه الازدواجت /١٥/ لا يخلو من أربعة أحوال ، وهى أن [المقدمات] تكونا جميعا سالبتين أو جميعا دوجبتين ، أو تكونا /١٦/ موجبة وسالبة ،

(٤٨) بمعنى اشتمالها على « كل » أو « بعض » كان نقول « بعض الناس أطباء » وذلك بخلاف غير المحددة الكم كان نقول « الناس أطباء » .

(٤٩) ولو جمعنا القضية الموجبة والسالبة غير المحددة الكم الى الحملات الأربع ك م ، ك س ، ج م ، ج س ، فحينئذ فان المقدمتين ستولدان ليس $4 \times 4 = 16$ بل $6 \times 6 = 36$ ازدواجا .

أو سالبة وموجبة . فإذا ضوعفت هذه الأربعة الأحوال الأخر
/١٧/ بالأربعة الأحوال الأولى [الأربع] جاء من ذلك ستة عشر
ازدواجاً .

منها . أربعة كليات ، وهي /١٨/ هذه : (١) كليتان موجبتان
(٢) كليتان سالبتان . (٣) كلية موجبة [كبرى] وكلية سالبة
[صغرى] ، /١٩/ كلية سالبة [كبرى] وكلية موجبة [صغرى] (٥٠) .

وأربع جزئيات آخر تصير مع [الأربعة] الأولى ثمان .
وهي /٣٠/ هذه : (٥) جزئيتان موجبتان ، (٦) جزئيتان سالبتان
(٧) جزئية موجبة [صغرى] وجزئية /٣١/ سالبة [كبرى] ،
(٨) جزئية سالبة [صغرى] وجزئية موجبة [كبرى] .

وأربع آخر [تتركب] من كلية صغرى وجزئية /٣٢/ كبرى
تصير مع المتقدمة اثنا عشر وهي هذه : (٩) كلية موجبة
[صغرى] وجزئية موجبة [كبرى] ، /٣٣/ (١٠) كلية سالبة
[صغرى] وجزئية سالبة [كبرى] ، (١١) كلية موجبة
[صغرى] وجزئية سالبة [كبرى] ، (١٢) كلية /٣٤/ أ /١
سالبة [صغرى] وجزئية موجبة [كبرى] .

(٥٠) يلاحظ ان الترتيب المعتاد للصغرى - الكبرى مؤجل هنا
« وهذا ما يصبح ظاهراً في ١٢٧ ٢١ - ٩ فيما بعد » وهذا ما يؤدي
الى الخلط والخطأ في بعض المواضع مثل ١٢٦ ١٤١ فيما بعد .
(٥١) ولقد ترجبنا اقترانات ومشايبها بالاصطلاحات المعتمدة على
الأصل قرن .

وأربع اقترانات(٥١) ، آخر متركب من مقدمتين صفراهما
جزئية /٣/ وكبراهما كلية ، تصير مع جميع ما تقدم من [جملة]
الازدواجات ستة عشر ازدواجا . وهى /٣/ هذه : (١٣) جزئية
موجبة [صفرى] وكلية موجبة [كبرى] ، (١٤) جزئية
سالبة [صفرى] وكلية سالبة [كبرى] ، (١٥) جزئية /٤/
موجبة [صفرى] وكلية سالبة [كبرى] (١٦) جزئية سالبة
[صفرى] وكلية موجبة [كبرى] (٥٢) .

(٥٢) وهكذا فان ١٦ « ازدواجا » تكون على النحو التالي
ولاحظ أننا نتبع عادة الغرب الحديث - وليس استخدام العرب -
في وضع الكبرى (اولا) :

١ - ك م ك م	٢ - ك م ك م	٣ - ك م ك م	٤ - ك م ك م
٥ - د م د م	٦ - د م د م	٧ - د م د م	٨ - د م د م
٩ - د م ك م	١٠ - د م ك م	١١ - د م ك م	١٢ - د م ك م
١٣ - ك م د م	١٤ - ك م د م	١٥ - ك م د م	١٦ - ك م د م

والفكرة الخاصة بهذه الأنماط الستة عشر للضروب القياسية ،
بدون اختلاف المقدمات ، كأساس للكثير من الإبتسنة وتحليل صحتها ،
إنما تتجاوز على الأقل أبوليدس ، حيث أن المصطلح اللاتينى لهذه
الازدواجات هو Coniugationes .

فهذه الستة عشر ازدواجاً /٥/ تعقم منها بالشرائط [العامة]
[للصححة] الثلاث التي اشترطناها عامة في الأشكال الأربعة
ثمانى /٦/ ازدواجات • وذلك أن الشرائط الثلاث ، هي أنه لا قياس
[صحيح] [يتركب] من جزئيتين ولا من سالتين ولا من صغرى
سالبة وكبرى جزئية (٥٣) •

فبالشرية الأولى - وهي أنه لا قياس [يتركب] من /٧/
جزئيتين - تعقم أربع ازدواجات ، وهي الخامس والسادس والسابع
والثامن • وباشترطنا /٨/ أنه لا قياس [يتركب] من سالتين
تعقم ثلاث اقترانات [أخرى] • وهي الثانى والعاشر والرابع
عشر • /٩/ وباشترطنا أنه لا قياس [يتركب] من صغرى
سالبة وكبرى جزئية تعقم مما تبقى ازدواج /١٠/ واحد ، وهو
الثانى عشر • فصارت الازدواجات العقم فى كل واحد من
الأشكال /١١/ على طريق [شرايط] العموم ثمانية ازدواجات ،
كما ذكرنا •

انظر :

C, Prantl, Geschichte der Logik im Abendlande, Vol, 1 (Op,
Cit), PP, 587 - 591 .

كما أن بوشنسكى (Eochenski (Formal Logie [Op, Cit], P, 219)
يوحى أن البرت الكبير اقتبس هذا الاجراء التركيبى من العربى :
الا أنه - اذا كان هو قد فعل ذلك - فإنه يمكن أن يكون عند
أخذها من مصدر لاتينى . ان لم يكن أبوليدس ، فربما يكون بوثنىوس .
فأصلها الأساسى هو اليونان بالتأكيد ، ومن المحتمل الرواقيون •

(قارن تعليقات برنتل الساخرة فى المرجع السابق ، ص ٥٩١) .

(٥٣) انظر فيما بعد ١٢٣ ب ١١ - ١٣ •

(١) وباشترطنا في الشكل الأول /١٢/ شريطين تخصصانه يلغى أربعة ازدواجات أخرى . وذلك أن باشترطنا فيه [أى الشكل الأول] أن صفراء /١٣/ موجبة يلغى مما بقى ازدواجان ، وهما الثالث والسادس عشر . وباشترطنا فيه أن /١٤/ كبراه كلية يلغى من الستة الازدواجات الباقية ازدواجان . وهما التاسع والحادي عشر فتبقى الازدواجات المنتجة في الشكل الأول أربعة . وهي الأول ، [الرابع] (٥٤) /١٦/ والثالث عشر والخامس عشر (٥٥) .

(٢) وكذلك أيضا باشترطنا في الشكل الثاني [خاصة] شريطين /١٧/ تبقى فيه من الثماني الاقترانات الباقية أربعة أضرب [فقط] منتجة . وذلك أن احدي شريطيه هي احدي شريطي [الشكل] الأول ، وهي أن تكون كبراه كلية . فيلغى منه (الشكل الثاني) /١٨/ الاقتران اللذان ألغيا في الشكل الأول بهذه الشريطة (أى بعد فرضها) ، وهما التاسع والحادي عشر (٥٦) . /١٩/ وأما الشريطة الثانية التي تخضه (أعنى الشكل الثاني) - فهي أن تختلف مقدمته في الكيف فيلغى منه /٢٠/ من الست البواقى ازدواجان آخران ، وهما الأول والثالث عشر .

(٥٤) نقرا في النص « الثالث » ولكن هذا خطأ في ضوء السطر رقم ١٢ فيما سبق . وعن مصدر الخلط انظر تعليقاتنا على ١٢٥ ب ١٨ .

(٥٥) أعنى ك م ، ك م ، ك م ، ك م ، ك م .

أى : Barbara , Celarent , Darii and Ferio .

(٥٦) قرن فيما سبق ١٢٦ أ ١٣ - ١٤ .

وتبقى له (أعنى الشكل الثانى) أربعة ازدواجات / ٣١ / منتجة ،
، هى الثالث والرابع والخامس عشر والسادس عشر (٥٧) .

(٣) وكذلك تكون اقترانات / ٢٢ / الشكل الثالث المنتجة من
الثمانى الباقية ستة ازدواجات ، لأن الشريطة التى تخصه [أيضا]
/ ٢٣ / شريطة واحدة ، وهى احدى شريطتى [الشكل] الأول .
أعنى [شريطة] أن تكون صفراء موجبة (٥٨) . فيلغى / ١٢٦ / ب ١ /
منه اقترانان ، وهما الثالث والسادس عشر ، وهما [أيضا]
للذان سقطا فى الشكل الأول / ٢ / بهذه الشريطة (٥٩) . وتبقى
ضروبه المنتجة كما قلنا ستة ، وهى الأول والرابع والتاسع / ٣ /
والحادى عشر والثالث عشر والخامس عشر (٦٠) .

(٤) وبالشريطتين اللتين اشتراطناهما فى / ٤ / الشكل [الرابع]
المزيد يلغى من الثمانى الباقية ثلاثة اقترانات ، وذلك [على النحو
التالى] : أن احدى الشريطتين / ٥ / كانت أنه لا ينبغى أن تكون
أحدى مقدمتيه سالبة جزئية (٦١) . فيلغى بذلك [شريطة] اقتران
/ ٦ / ، وهما الحادى عشر والسادس عشر . وهذان الازدواجان كانا

(٥٧) اعنى ك م ك س ، ك س ك م ، ك م ح س
اي : Camestres, Cesare, Festino, Baroko .

(٥٨) قارن فيما سبق ١٢٥ ا ٢٣ - ١٢٥ ب ٢ .

(٥٩) قارن فيما سبق ١٢٦ ا ١٢ .

(٦٠) اعنى : ك م ك م ، ك س ك م ، ح س ك م ، ك م ح م ،

ك س ح م .

اي :

Darapti, Felapton, Disamis, Bokardo, Datisi and Ferison

(٦١) قارن : ١٢٥ ا ١٢٥ فيما سبق .

ألفيا في [الشكل] الأول لمجموع $\sqrt{7}$ شريطيه : لأنه ألفى بكل شريطة من شريطي [الشكل] الأول واحد من هذين (٦٢) .
 وبالشريطة الأخرى - وهو أنه لا قياس [منتج] فيه [الشكل] [يتركب] من صفري جزئية موجبة وكبرى كلية موجبة - $\sqrt{8}$ / [وعلاوة على ذلك] ينفي هذا الضرب وحده : وهو الثالث عشر فتبقى ضروبه المنتجة [في الشكل الرابع] خمسة ، وهي $\sqrt{9}$ / الأول والثالث والرابع والتاسع والخامس عشر (٦٣) .

ولأننا قد ذكرنا أن عدد جميع $\sqrt{10}$ / الازدواجات [المنتجة] في كل واحد من الأشكال الأربعة ستة عشر ازدواجا (٦٤) . تكون $\sqrt{11}$ / جملتها في جميعها أربعة وستون ازدواجا : منها خمسة وأربعون عكسا وتسعة عشر ضربا $\sqrt{12}$ / منتجة .

* * *

(٦٢) حيث ألفى الازدواج ١٦ ، ك م ح س بشرطة الاول (وهي أن الصفري تكون موجبة) ، كما ألفى الازدواج ١١ ، ح س ك م بشرطة الثاني (وهي أن الكبرى تكون كلية) . قارن فيما سبق : ١٢٦ | ١٢١ - ١٤ .

(٦٣) أعنى : ك م ك م ، ك م ك م ، ح م ك م ، ك س ح م .
 أى : Bramantip , Camenes , Fesapo , Dimaris, and Fresison

(٦٤) تقرا في النص الانجليزي تسعة عشر . بينما في النص العربي نجدها ستة عشر . ومن المؤكد أن النص العربي هو الأصح وما يؤكد ذلك ما تقراه في السطر التالي مباشرة حيث اتفق النص العربي والانجليزي على أن مجموع الازدواجات الأربعة كلها هو أربعة وستون ازدواجا مما يؤكد أن العدد الأصلي في كل ازدواج من الأشكال الأربعة ستة عشر وليس تسعة عشر ، كما أن ذلك يؤكد أيضا أن ما تجده من خطأ في النص الانجليزي إنما هو مجرد سهو من صاحب النص الانجليزي . (المترجم) .

وقد بقى مما ضمناه قبيل أن نبرهن على الخمسة الأضرب
التي ذكرنا /١٣/ أنها منتجة في الشكل [الرابع] المزيد وتبين
صحة ذلك ، وكذلك نبين أن الأحد عشر /١٤/ ضربا الباقية عقم .
وهذا حين ابتدئ بذلك على توالى الازدواجات .

فالضرب /١٥/ الأول [يتركب] من كليتين موجبتين تنتج موجبه
جزئية (٦٥) . مثال ذلك : كل أ ب وكل ج أ /١٦/ فأقول أنه
ينتج بعض ب ج . برهان ذلك أنا نغير الترتيب [للمقدمات]
بان نجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى فتصير [القياس]
هكذا : كل ج أ وكل أ ب تنتج كل ج ب /١٧/ بالضرب الأول
من الشكل الأول . ونعكس هذه النتيجة فيصير بعض ب ج /١٨/
وهو مطلوبنا ومثاله من المواد : كل ناطق حيوان وكل إنسان
ناطق ، فينتج بعض /١٩/ الحيوان انسان .

[الضرب] الثانى [يتركب] من كليتين سالبتين ، وهو عقيم ،
لأنه ينتج الايجاب الكلى /٢٠/ والسلب الكلى معاً . وما كان
كذلك فهو عقيم ، لأنه لا ينتج شيئاً واحداً بل انشئ /٢١/
وضده (أو : نقيضه) [أيضاً] . فليس [هنا] بقياس ؛
لأن القياس - على ما حده أرسطو طاليس - قول (أو : تعسير)
مؤلف من /٢٢/ أقاويل يلزم عنها لذاتها شئ واحد من الاضطراب (٦٦) .

(٦٥) فهنا لدينا الضرب المسمى (Bramantip) ك م ك م - م - م

(٦٦) التحليلات الاولى ٢٠ ، ١ ، ٢٤ ، ١٨ - ٢٠ . لو افترضنا

القراءة السابقة بقولنا « كذلك » بدلا من القول « الاضطراب » ، فإن
هذا سيؤدى الى جعل التعريف اقرب الى الاصل اليونانى .

وهذا [ازدواج للمقدمات] فلا يلزم عنه شيء / ٢٣ / واحد .
 وبهذا الطريق بين أرسطوطاليس الاقترانان العقم [الموجودة ؛
 في كتاب أنالوطيقا / ١٢٧ أ ١ / الأولى . مثال ذلك ما ينتج الايجاب
 الكلى : لا حجر واحد انسان ولا حيوان واحد / ٣ / حجر فكل انسان
 حيوان . ومثال ما ينتج السلب الكلى : لا حجر واحد انسان ولا فرس
 واحد حجر فلا انسان واحد فرس (٦٧) .

[الضرب] الثالث : وهو الضرب الثاني [من هذا الشكل] ،
 [يتركب] من المنتجة / ٣ / من كليتين كبراهما موجبة وصغراهما
 سالبة ، تنتج [نتيجة] سالبة كلية (٦٨) . مثاله : لا شيء / ٤ /
 من أ ب وكل ج أ ينتج فلا شيء من ب ج . وذلك أنا نغيز
 ترتيبه [للمقدمات] بأن نجعل / ٥ / الصغرى كبرى والكبرى
 صغرى فيصير هكذا : كل ج أ ولا شيء من أ ب / ٦ / ينتج فلا
 شيء من ج ب بالضرب الثاني من الشكل الأول (٦٩) . ونعكس هذه
 / ٧ / النتيجة فتصير ولا شيء من ب ج ، وهو الذي أردنا .

(٦٧) هذا المثال يحدد بوضوح طريقة إثبات عدم صحة
 للقياس . حيث يظهر أن صورة معينة من المقدمات لا تؤدي الى أى
 قياس صحيح نقدم فيه ازدواجا من امثلة بديلة مثل :

- (أ) النتيجتين اللتين تمثلان صورا متعارضة (او متناقضة) .
 (ب) المقدمتين والنتيجة الصادقة في كل حالة .

وحيثما يكون هذا ممكنا . فانه يكون قد ثبت بوضوح انه
 لا نتيجة قياسية يمكن أن تكون مستنتجة بشكل صحيح من المقدمات .
 (٦٨) فنحن لدينا هنا الضرب المسى (Camenes) ك م ك س

ك س - ٤ .

(٦٩) وهو ما يكون بواسطة الضرب المسى (Celarent)

ك س ك م ك س - ١ .

ومثاله من المواد : لا حيوان /٨/ واحد حجر وكل انسان
حيوان فينتج لا حجر واحد انسان .

[الضرب] الرابع وهو الضرب /٨/ الثالث من المنتجة [ف. هذا الشكل] . [وهو يتركب] من كلمتين كبراهما سالبة وصفراهما موجبة تنتج [نتيجة] سالبة جزئية (٧٠) /١٠/ . مثاله : كل أ ب ولا شيء من ج أ ينتج فليس كل ب ج [بمعنى أن بعض ب ج] - وذلك [لأن] أن نعكس كلتا /١١/ المقدمتين (أى القياس) فيصير هكذا ، بعض ب أ - لأن الموجبة الكلية تنعكس جزئية موجبة - /١٢/ ولا شيء من أ ج ، لأن السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها [أى تنعكس الى كلية سالبة أخرى] ، فينتج فليس كل ب ج بالضرب الرابع من الشكل الأول (٧١) . ومثاله من المواد : كل انسان حيوان ولا فرس /١٣/ واحد انسان فليس كل حيوان فرساً [بمعنى أن بعض الحيوان ليس فرساً] .

الضرب الخامس [يتركب] من جزئيتين موجبتين /١٤/ وهو عقيم لأنه ينتج الايجاب الكلى والسلب الكلى على ما سنذكره عاماً [فيما بعد] لهذه /١٥/ الاقترانات الأربعة التى [تتركب] من جزئيتين (٧٢) .

(٧٠) فنحن لدينا هنا الضرب المسمى (Fesapo) ك س ك م
د س - ٤ .
(٧١) وذلك يكون عن طريق الضرب المسمى (Ferio) ك س
ح م د س - ١ .
(٧٢) انظر مناقشتنا للضرب الثامن فيما بعد حيث تكون الحالات
الاربع مرقمة من ٥ - ٨ ومتعامل معها بشكل عام .

الضرب السادس [يتركب] من جزئيتين سالبتين /١٦/ وهو عقيم أيضا ، ينتج المتضادتان (أو المتناقضتان) .

الضرب السابع [يتركب] من جزئية موجبة صفرى /١٧/ وجزئية سالبة كبرى ، وهو عقيم أيضا ، ينتج المتضادتين (أو المتناقضتين) معاً .

الضرب الثامن من /١٨/ جزئية سالبة صفرى وجزئية موجبة كبرى . وهو عقيم . والحدود التى تنتج [نتيجة] الايجاب /١٩/ الكلى لهذه الأربعة الأزواج هى « الانسان » و « الحيوان » و « الجسم » - بأن نجعل « الحيوان » /٢٠/ الحد المشترك (أى الأوسط) و « الانسان » الحد الأصغر و « الجسم » الأكبر . وأما الحدود التى تنتج [نتيجة] السلب /٢١ ٢٢/ الكلى ، فهذه « الأبيض » و « الانسان » و « الطائر » بأن نجعل « الأبيض » الحد المشترك (أى الأوسط) و « الانسان » /٢٣/ الأصغر و « الطائر » الحد الأكبر .

الضرب التاسع ، وهو الرابع من الضروب المنتجة [المركبة] من كلية موجبة صفرى وجزئية موجبة كبرى ، تنتج [نتيجة] موجبة جزئية (٧٣) . مثال ذلك : /١٢٧/ ب /١/ كل أ ب وبعض ج أ فأقول انه ينتج بعض ب ج . برهان ذلك أنا نجعل كل /٢/ واحدة من المقدمتين فى موضع صاحبها . فتصير [أى الصفرى] هكذا : بعض ج أ وكل أ ب [بعدئذ] /٣/ تنتج فبعض ج ب

(٧٣) فنحن لدينا هنا الضرب (Dimaris) ح م ك م ح م - ٤

بالضرب الثالث (٧٤) من الشكل الأول (٧٥) • وبمعكس هذه النتيجة
/٤/ فتصير بعض ب ج • وذلك ما أردنا • ودثاله من المواد :
كل انسان حيوان وبعض /٥/ الناطق انسان فبعض الحيوان
ناطق •

الضرب العاشر [يتركب] من كلية سالبة صفري /٦/ وجزئية
سالبة كبرى • وهو عقيم • ينتج المتضادتين (أو المتناقضتين)
معا • مثال ما ينتج الايجاب /٧/ الكلى : لا انسان واحد
فرس وليس كل نام (٧٦) انسان • (بمعنى بعض النامى انسان)
فكل فرس نام • وهثال ما /٨/ ينتج [نتيجة] السلب
الكلى : لا انسان واحد حجر وليس كل نام انسانا (بمعنى
بعض الناس انسان) فلا حجر واحد /٩/ نام •

الضرب الحادى عشر من كلية موجبة صفري وجزئية سالبة
كبرى • وهو /١٠/ عقيم • ينتج المتضادتين (أو المتناقضتين)
مثال ما ينتج الايجاب الكلى : كل انسان حيوان وليس /١١/
كل جسم انسانا (بمعنى بعض الجسم ليس انسانا) فكل حيوان
جسم • ومثال ما ينتج السلب الكلى : كل حيوان /١٢/ حساس

(٧٤) تقرا فى النص الانجليزى الضرب الثانى بينما الصحيح هو
الضرب الثالث وهو ما نجده فى النص العربى • (المترجم) •
(٧٥) وذلك يكون بواسطة الضرب (Darii) ك م ح م ح م - ا
(٧٦) تقرا فى النص الانجليزى بمعنى آخر مختلف وهو النوم
ولقد استخدمها ريشر بهذا المعنى فى اكثر من موضع • ولعمل
الخطأ فى هذا يرجع الى اعتماد ريشر على الترجمة الحرفية فى
هذا الموضع • وعدم تجاوز ذلك لتفهم المعنى المقصود • (المترجم) •

وليس كل حجر حيوانا (بمعنى بعض الحجر ليس حيوانا) فلا
حساس واحد حجر •

ولا ينبغي أن نسبق /١٣/ الى الظن أنا وهما في هذا
المثال انذى يقرر(٧٧) السلب الكلى بقولنا . ليس كل حجر
/١٤/ حيوانا • وذلك [اذا كان] [القول الأخير] [يكون
صادقا] ، ان قولنا ليس كل /١٥/ حجر حيوانا صادق أيضا ،
لأن السالبة الجزئية تصدق مع السالبة الكلية [ولكن ليس العكس] •

وقد اقتدينا بأرسطو طاليس في هذا المثال ، وذلك أنه
فعل مثل ذلك في مواضع من كتاب /١٦/ أنالوطيقا الأولى ، [قسم]
دها [الذى يعالج] الاقتران الذى [تركيب] من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى /١٧/ فى الشكل الأول حين أراد أن
يبين أنه غير منتج • قال بألفاظه نصا [أعنى فى التحليلات
الأولى] (٧٨) هكذا : مثال /١٨/ ذلك أن أ موجودة فى كل ب
و ب غير موجودة لبعض ج أو غير موجودة /١٩/ لكل ج — فحدود
ذلك « الحى » (٧٩) و « الانسان » و « الأبيض » — ثم المأخوذ
من « الأبيض » مالا يقال /٢٠/ عليه « الانسان » ولكن ذلك
« ققنس » و « الثلج » [يؤدي الى الناتج ذاك] و « الحى »
مقول على كل هذا [أعنى « الانسان »] و غير مقول على

(٧٧) تقرا فى النص العربى « ينتج » •

(٧٨) التحليلات الأولى ، ١ ، ٤ ، ٢٦ ب ١ — ٩ •

(٧٩) ان الكلمة العربية المستخدمة هنا يمكن ايضا ان تصلح

لكلمة « حيوان » اليونانية المستخدمة فى النص الأرسطى •

٢١/ شيء من ذلك] أعنى « ققنس » أو « ثلج » (٨٠) . كذلك
 أن يجعل « الانسان » هو الحد الأوسط في كلا المثالين التي
 ٢٢/ [كلتاها] تنتج الايجاب الكلى ، « وتلك التي تنتج السلب
 الكلى ، و « الحى » فيها) « هو الحد الأكبر في كلا] أى

(٨٠) ان السطور من ١٨ - ٢٠ تتفق مع الموضع ٢٦ ب ٢ - ٨ في
 التحليلات الاولى . والمنطق الخاص بالموقف هنا يكون كما يلي :
 ان المقدمات الاوائل تكون على النحو التالى :

كل ب تكون ا	كل انسان حى
بعض د ليس ب	بعض الابيض ليس انساناً

فهذه المقدمات ربما يمكن تصورهما على انها من المفترض ان تؤدي
 الى نتيجة جزئية « بعض د (يكون) (لا يكون) » بمعنى اما « بعض
 الابيض ليس حياً » او « بعض الابيض حى » .
 واذا كان الامر كذلك . فحينئذ فان كل مجموعة
 من المجموعات التالية :

كل ب تكون ا	كل ب تكون ا
بعض د لاتكون ب	بعض د لاتكون ب
كل د تكون ا	كل د تكون ا

ستكون غير متسقة . ويتضح ذلك في المجموعة الاولى من خلال الحجة
 التى تقول :

ا = حى ، ب = انسان ، د = ققنس
 اعنى كل انسان كائن حى ..
 بعض الققنس ليس انساناً
 كل الققنس كائن حى
 كما ان المجموعة الثانية غير متسقة كما يتضح من الحجة
 الفائلة :

ا = حى ، ب = انسان ، د = الثلج
 اعنى :

كل انسان كائن حى
 بعض الققنس ليس انساناً
 لا ققنس كائن حى .

هذين [المثالين • وأما الحد /٢٣/ الأصغر فجعله] في المثال]
 فيما ينتج الايجاب الكلي « الققنس » ، والسلب الكلي « الثلج » •
 « ففى »] اذا كان الاستدلال صحيحا ، فسوف يكون ، حمولا] من
 هذا] أعنى • الثلج] في /١٢٨ أ ١/ الايجاب الكلي اقتتران] آنذاك]
 هكذا : ليس كل ققنس انسانا (بمعنى • بعض الققنس ليس انسانا)
 وكل انسان حيوان • فينتج /٣/ كل ققنس حيوان • ومعلوم
 أن قوله ليس كل ققنس انسانا (بمعنى • بعض الققنس ليس
 انسانا) لا يعطى أن الققنس /٣/ انسان لأن السالبة الجزئية
] ينبغي أن] تصدق مع السالبة الكلية • وكذلك استعمله (أى الحدود
 التى نتكلم عنها) في المثال /٤/ الآخر ، وهو الذى ينتج
] نتيجة] السلب الكلي ليس كل ثلج انسانا وكل انسان حيوان
 /٥/ فلا ثلج واحد انسان (٨١) •

الضرب الثانى عشر] يتركب] من كلية سالبة صغرى وجزئية
 هوجبة /٦/ كبرى • وهو عقيم • لأنه ينتج المتضادتين
 (أو المتناقضتين) مثال ما ينتج] نتيجة] الايجاب الكلي :
 لا شئ من الناس فرس وبعض النامى انسان ينتج فكل فرس
 نام • ومثال ما ينتج] نتيجة] السلب الكلي : /٧/ لا شئ
 من الناس حجر وبعض الحيوان انسان فلا شئ من الحجر
 حيوان •

وقد /٨/ زعم دنحنا (٨٢) أن هذا الضرب منتج مثال

(٨١) في النص خطأ واضح حيث نقرا « انسان » بدلا من « حيوان » .

(٨٢) عن « دنحنا القس » انظر تعليقاتنا على ٢٢١ ب ٢٢ فيما سبق .

ما ذكره [لييين هذا] لا شيء من أ ب وبعض ج أ فزعم أنه /٧/ ينتج ليس كل ب ج (بمعنى • بعض ب ليس ج) (٨٣) وذلك بأن نغير الترتيب ونجعل كل واحدة من المقدمتين /١٠/ في موضع الأخرى فتصير هكذا : بعض ج أ ولا شيء من أ ب فينتج فليس /١١/ [كل] ج ب (بمعنى ، بعض ج ليس ب) ، بالضرب الرابع [المنتج] من الشكل الأول (٨٤) • لكن عندنا [أنفسنا] أن هذا غير منتج ، لأن /١٢/ المطلوب أن ينتج ليس كل ب ج (بمعنى ، بعض ب ليس ج) لأن الحد الأكبر هو ج ، وهو أنتج عكس /١٣/ هذا ليس كل ج ب (بمعنى ، بعض ج ليس ب) • وليس تنعكس هذه النتيجة لأنها سالبة جزئية • فهذا أنتج عكس المطلوب لا المطلوب [نفسه] • فان كان دنحا [كما اعتقد] يعد هذا الضرب منتجا ، فليجعل في /١٤/ الشكل الأول ضربين آخرين منتجين ، وهما : (١) الضرب الذي صفراه سالبة كلية /١٥/ وكبراه كلية موجبة ، (٢) والضرب الذي صفراه كلية سالبة وكبراه جزئية موجبة (٨٥) • مثال /١٦/ ذلك ، لا شيء من

(٨٣) فذلك يكون هكذا لو كان صحيحا ان القياس
ج م ك س د س - { منتج •

(٨٤) فذلك يكون ، بقياس من الضرب المسوي (Ferio)

ك س ج م د س - ١ •

(٨٥) فكما نعرف ان ك س ج م د س - ١ يكون منتجا • وبالتالي لو عكست النتيجة د س فحينئذ فان د م ك س د س - ١ سيكون منتجا (بعكس كل من النتيجة والمقدمة ك س ل ك س ج م د س - ١) ولذلك فانه من باب اولى ان ك م ك س د س - ١ سيكون منتجا ايضا •

ب أ وكل أ ج أو بعض أ ج ينتج ليس كل ج ب (بمعنى . بعض ج ليس ب) ، لأننا ان /١٧/ عكسنا كلتا المقدمتين [بدلناهم صار الضريان هكذا ، وهما : بعض ج أ ولا شيء من أ ب /١٨/ فينتج ليس كل ج ب (بمعنى ، بعض ج ليس ب) بالضرب الرابع [المنتج] من الشكل الأول (٨٦) . ولكن [نتيجة] المطلوب كان /١٩/ بعض ب [ليس] ج (أى سالبة جزئية) لا عكسه . فلهذا لم يجعل أرسطو ضاليس هذين الضريين منتجين . وان /٢٠/ كان بعض القدماء قد جعلهما منتجين فلاعترض عليه : كما ذكرنا في غسخ ذلك : وأنه ينتج عكس [نتيجة] المطلوب ولا ينتج المطلوب [نفسه] .

الضرب الثالث عشر [يتركب] من /٢١/ جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى . وهو عقيم . لأنه ينتج الضدين (أو المتناقضين) دما . مثال /٢٢/ ذلك في [نتيجة] الايجاب الكلى : بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان . فكل انسان /٢٣/ ناطق . ومثال [نتيجة] السلب الكلى : بعض الحيوان انسان وكل فرس حيوان فلا انسان واحد / ١٢٨ ب / فرس . وهذا الضرب أيضا جعله دنحا منتجا لأنه جعل كل واحدة من المقدمتين /٢/ في موضع الأخرى وألزم عنهما ايجابا جزئيا (٨٧) . [لكن]

(٨٦) وذلك يكون بالضرب المسمى (Ferio) ك س ح م دس - ا
(٨٧) فالعالم بالمنطق في هذه النقطة اعتبر ان اقيسة ك م ح م - ا تكون منتجة ، وايضا ح م ك س دس - ا (كما تبين فيما سبق) . وبالمقارنة فاننا علمنا من قول القزوينى الكاتبى (ذكر في الفصل ٤ من الباب ١) ان بعض المتأخرين نظروا الى اقيسة ك م دس دس - ا ، دس ك م دس - ا ، دس ك س دس - ا على انها منتجة .

ولم يعلم انه اذا جعل الصغرى في ٣/ موضع الكبرى جاء
من هذا ضرب في الشكل الأول مركب من صغرى كلية ٤/ موجبة
وكبرى [جزئية] موجبة (٨٨) . وهو غير منتج لأن من شريطة
[الشكل] الأول أن تكون كبراه كلية ٥/ فهذا وهم منه في
معرفة الشكل الأول .

الضرب الرابع عشر [يتركب] من جزئية سالبة ٦/ صغرى
وكلية سالبة كبرى . وهو عقيم . لأنه نتج الضدين (أو
المتناقضين) معاً . مثال ذلك في [نتيجة] الايجاب الكلى :
ليس كل انسان صهالا (بمعنى ، بعض الانسان ليس صهالا)
ولا فرس واحد انسان فكل صهال فرس ٧/ ومثاله في [نتيجة]
السلب الكلى : ليس كل حيوان انساناً (بمعنى : بعض الحيوان ليس
انساناً) ولا حجر واحد حيوان فلا انسان ٨/ واحد حجر .

الضرب الخامس عشر ، وهو الضرب الخامس [في الشكل الرابع]
من الضروب ٩/ المنتجة [مركب] من جزئية موجبة صغرى وكلية
سالبة كبرى ينتج [نتيجة] سالبة جزئية (٨٩) . مثاله : بعض
١٠/ أ ب ولا شيء من ج أ ينتج فليس كل ب ج (بمعنى ، بعض
ب ليس ج) وذلك أننا نعكس كلتا المقدمتين ١١/ فيصير هكذا :
بعض ب أ ولا شيء من أ ج فينتج فليس كل ب ج (بمعنى ، بعض

(٨٨) اي انه يصبح من الضروري تأييد صحة د م ك م
د م - ا ، لان القول بان ذلك من الضرب المسمى (Darii) ك م
د م - ا سوف لا يفيد .

(٨٩) وهذا هو الضرب المسمى (Fesapo) ك م د م - ا

ب ليس ج) بالضرب /١٢/ الرابع من الشكل الأول (٩٠) • مثابه
من المواد : بعض الحيوان أبيض ولا حجر واحد /١٣/ حيوان
ظليس كل أبيض حجرا (بمعنى ، بعض الأبيض ليس بحجر) •
الضرب السادس عشر [يتركب] من جزئية سالبة صفرى /١٤/
وكية موجبة كبرى • وهو عقيم • ينتج المتضادتين (أو
المتناقضتين) معا • مثال ذلك فيما ينتج [نتيجة] الايجاب
الكلى : ليس كل حيوان انساناً (بمعنى ، بعض الحيوان ليس انساناً)
وكل ناطق حيوان فكل انسان ناطق (٩١) • وفيما /١٥/ ينتج
النسب الكلى : ليس كل حيوان انساناً وكل فرس حيوان فلا
انسان واحد /١٦/ فرس •

فهذه هي الضروب المنتجة والعقيم [من الشكل الرابع] •
قد تبينت [كل ما هو ضرورى] الا أن ما بيناه منها انما
[يكفى] أخذنا /١٧/ فيها كلتا المقدمتين على أنهما مطلقتان
فأما [ما يحدث] اذا كانت المقدمتان جميعا ضروريتين /١٨/
أو ممكنتين أو مختلطة من هذه الثلاثة الأصناف - أعنى المطلق
والضرورى والممكن - /١٩/ فإنه يحتاج الى بيان آخر • ولأن
هذا الفن من العلم قد كان القدماء [أيضا] يفرزونه عن
/٢٠/ الأول ، ولهذا ما يعرفه الحدث من الاسكندرانيين بجزء
لا يقرأ فنحن مفردوه /٢١/ على حياله فى مقالة تتلو هذه
ان شاء الله تعالى •

تمت المقالة والحمد لله وحده ••

(٩٠) فذلك يكون بالضرب (Ferio) كس حم حس - ا •
(٩١) تقرا فى النص العربى بشكل خاطئ حيث تقرا على أنها
« حيوان » بدلا من « ناطق » •

مصادر المقدمة والتعليقات الخاصة بالترجمة العربية

أولا - المصادر العربية :

- ١ - ابن رشد ، تلخيص كتاب القياس ، تحقيق د. محمود قاسم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ م .
- ٢ - ابن سينا ، الشفاء ٤ - القياس ، تحقيق سعيد زايد ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٤ م .
- ٣ - ابن سينا ، الاشارات والتنبيهات ، الجزء الاول ، تحقيق د. سليمان دنيا ، دار المعارف ، ١٩٦٠ م .
- ٤ - ابن قيم الجوزية ، اغائة الالهفان ، الجزء الثانى ، طبعة مصر ، ١٩٣٩ م .
- ٥ - د. أحمد فؤاد الاهوانى ، ابن سينا ، سلطة نوابغ الفكر العربى ، دار المعارف ، ١٩٥٨ م .
- ٦ - أرسطو ، منطق أرسطو ، الجزء الاول ، تحقيق د. عبد الرحمن بدوى ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ٧ - أولسرى ، علوم اليونان وسبل لانتقالها الى العرب ، ترجمة د. وهيب كامل ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢ م .
- ٨ - بلانشى ، المنطق وتاريخه ، ترجمة د. خليل أحمد خليل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - لبنان .
- ٩ - د. توفيق الطويل ، فى تراثنا العربى الاسلامى ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت ، ١٩٨٥ م .
- ١٠ - د. جميل صليبا ، المنطق ، منشورات عويدات - بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م .

- ١١- جورج سارتون ، العلم القديم والمدنية الحديثة ، ترجمة
د. عبد الحميد صبره .
- ١٢- ريشر ، تطور المنطق العربي ، ترجمة د. محمد مهران ،
دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ١٣- د. زكي نجيب محمود ، المنطق الوضعي ، الجزء الأول ، ط ٥ ،
مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣ م .
- ١٤- الساوي ، البصائر النصيرية ، تحقيق الشيخ الامام محمد عبده ،
المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ .
- ١٥- د. صلاح قنصوة ، فلسفة العلم ، دار الثقافة للطباعة والنشر .
١٩٨١ م .
- ١٦- د. عبد الرحمن بدوي « تحقيق » ، دراسات ونصوص في الفلسفة
والعلوم عند العرب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
بيروت ، ١٩٨١ م .
- ١٧- د. عثمان امين ، ديكرات ، ط ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٧ م .
- ١٩- القزويني الكاتبى ، الرسالة الشمسية ، ١٨٥٤ م .
١٩٧٦ م .
- ٢٠- لوكاشيفتش ، نظرية القياس الارسطية ، ترجمة د. عبد الحميد
صبره ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦١ م .
- ٢١- ماكوفلسكى ، تاريخ علم المنطق ، ترجمة نديم علاء الدين ،
ابراهيم فتحى ، ط ١ ، دار الفارابى ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٧ م .
- ٢٢- د. محمد مهران ، مدخل الى المنطق الصورى ، دار الثقافة لطباعة
والنشر ، ١٩٧٦ م .
- ٢٣- د. محمود زيدان ، المنطق الرمزي نشأته وتطوره ، دار الجامعات
المصرية ، بدون تاريخ نشر .
- ٢٤- د. نجيب بلدى ، تمهيد لتاريخ مدرسة الاسكندرية وفلسفتها ،
دار المعارف ، ١٩٦٢ م .

٢٥- يوسف حبي ، أبو الفرج عبد الله بن الطيب ، مجلة المجمع
العلمي العراقي ، المجلد الثالث والثلاثون ، ج ٤ ، مطبعة المجمع
العلمي العراقي - بغداد ، ١٩٨٢ م .

٢٦- يوسف شاخت ، ماكس مايرهوف ، رد موسى بن ميمون القرطبي
على جالينوس في الفلسفة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة
١٩٢٧ م .

٢٧- د. يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، ط ٥ ، دار المعارف ،
بيروت ، ١٩٦٠ م .

ثانياً - المصادر الأجنبية :

- Bochenski, I, M, Ancient Formal Logic, north - Holland Publishing Co, Amsterdam, 1957 .
- Brock, A, J, (ed), Galen On the natural Faculties, William Heinemann, L, T, D, London, 1952 .
- Carney and Scheer, Fundamentals of Logic, macmillan Publishing Co, Inc, New York, 1980 .
- Coffy, P, The Science of Logic, Vol, 1, edited by Peter Smith, New York, 1938 .
- Creighton, J, E, An Introduction To Logic, The macmillan Co, London, 1912 .
- Henle, P, On The Fourth Figure of The Syllogism, Philosophy of Science, Vol, 16, 1949 .
- Johnson W, E, Logic, 11, Cambridge, 1921 .
- Joseph, H, W, B, An Introduction To Logic, Clarendon Press, Oxford, 1906 .
- Keynes, J, Studies and Exercises In Formal Logic, macmillan and Co, London, 1906 .

- Kneale, W, The Development of Logic, Clarendon Press, Oxford, 1984 .
- Leblanc, H, An Introduction to Deductive Logic, 1955 .
- Maritain, J, An Introduction To Logic, New York, 1937 .
- Merrill, D, Reduction To The Fourth Figure, Mind, Vol, 74, 1965
- Meyerhof, New Light On Hunain Ibn Ishaq and his Period, Isis, Vol, 3, 1926 .
- Rose, L, E, Aristotle's Syllogistic and The Fourth Figure, Mind Vol, 74, 1965 .
- Ross, Aristotle's Prior and Posterior Analytics, Oxford, 1949 .
- Shephenson, The Classification of The Science according To Nasiruddin Tusi, isis, Vol, 5, 1923 .
- Simco / James, Elementary Logic, Wadsworth, Inc. U. S. A. 1983 .
- Stakelum, J, W, « why , Galenian Figure ? » The New Scholasticism, Vol, 16, 1942 .
- Stebbing, S, A modern Introduction To Logic, Methuen and Co, L, T, D, London, 1958 .
- Walzer, R, (ed), Galen On medical Experience, Oxford University Press, 1974 .

محتويات الكتاب

الصفحة	مقدمة المترجم
٢١ - ٥	(قضايا حول مشكلة الشكل الرابع)
١٨ - ١١	(أ) نظرية القياس الأرسطية والشكل الرابع
٢٣ - ١٨	(ب) جالينوس والشكل الرابع
٢١ - ٢٣	(ج) ابن الصلاح والشكل الرابع
٢٤ - ٢٣	مقدمة المؤلف

السبب الأول

٨٠ - ٣٥	معلومات العرب عن جالينوس والشكل الرابع من القياس
٤٢ - ٣٥	١ - مشكلة أصل الشكل الرابع من القياس
٤٦ - ٤٢	٢ - معرفة العرب بكتابات جالينوس المنطقية
٥٤ - ٤٧	٣ - دور كتابات جالينوس في التقليد العربي للدراسات المنطقية .
٦٢ - ٥٤	٤ - المواقف تجاه الشكل الرابع في النصوص المنطقية العربية .
٦٥ - ٦٣	٥ - حقائق جديدة من مقالة ابن الصلاح
٦٨ - ٦٥	٦ - عن منطق الشكل الرابع ومصطلح القياس
٧٢ - ٦٨	٧ - تحليل أبو البركات بن مالكا
٧٨ - ٧٢	٨ - المفاتيح الاصطلاحية الدالة على معرفة جالينوس للأشكال الأربعة .
٨٠ - ٧٨	٩ - خلاصة

المصادر الثماني

- الشكل الرابع في الغرب
١ - فكرة الشكل الرابع عند أرسطو وتفسيرها ٨١ - ٩٩
٢ - وصف موجز لتاريخ الشكل الرابع في المنطق
الغربي بعد المعصور النقدية ٩٩ - ١٢٥
٣ - دراسة نقدية للاعتراضات الموجهة للشكل الرابع
مقدمة لمقالة ابن الصلاح ١٢٥ - ١٤١
« في الشكل الرابع من أشكال القياس »
١٤٦ - ١٨٢ مقالة أبو الفتح أحمد بن محمد بن السري بن الصلاح
« مقالة في الشكل الرابع من أشكال القياس الحملي »
١٨٣ - ١٨٦ مصادر المقدمة والتعليقات الخاصة بالترجمة العربية
محتويات الكتاب

* * *

رقم الايداع
٥١٨٤ / ١٩٩١ م
التقييم الدولي
١٧٧ - ٠٠ - ١٧٠٧ - ٩
